أحمد عدنان

السعودية البديلة

ملامح الدولة الرابعة



التنوير

أحمد عدنان

السعودية البديلة

ملامح الدولة الرابعة





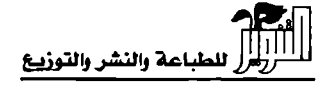
أحمد عدنان

السعودية البديلة

ملامح الدولة الرابعة

الكتاب: السعودية البديلة
المؤلف: أحمد عدنان
عدد الصفحات: 286
جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى 2012

الناشر:



الجناح - مقابل السلطان ابراهيم - سنتر حيدر التجاري
الطابق الثاني - هاتف وفاكس: 00961 1 843 340
بريد إلكتروني: darattanweer@gmail.com
موقع إلكتروني: www.altanweer.com

التنفيذ الطباعي: مؤسسة ديمو برس للطباعة والتجارة بيروت / لبنان

الفهرست

تقديم

د. تركي الحمد

العالم العربي اليوم، ومع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، يعيش لحظة نادرة من تاريخه، أعادت العرب إلى التاريخ وصنع التاريخ، بعد أن غابوا عنه كفاعلين قروناً وقروناً من الزمان. العرب اليوم يعيشون لحظة "الربيع العربي"، وهي اللحظة التي تغيّرت فيها المعادلة السياسية ودخلت الشعوب طرفاً فيها بعد أن كانت مهمّشة جُلّ فترات التاريخ العربي الحديث والمعاصر، بل وحتى القديم. الشعوب العربية اليوم لم تعد ذلك المتلقي للفعل، أو المفعول به، أو المُتحدَّث باسمه من قبل هذه النخبة أو تلك، هذا العسكري أو ذاك، هذا الانقلاب أو ذاك، الممنوح صفة الثورة، بل إنها في هذه اللحظة دخلت على خط التغيير السياسي، وعبّرت عن نفسها بنفسها، وليس عن طريق وسيط معين، أو إيديولوجيا محددة.

ثورات الشعوب العربية لم تأتِ من فراغ، بل يقف وراءها الكثير من العوامل والدوافع، سواء كنا نتحدث عن العوامل الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، أو تلك المتعلقة بقيم إنسانية مفقودة في عالم العرب مثل الحرية والعدالة والمساواة والكرامة الإنسانية. بطبيعة الحال ليست هذه المقدمة محاولة لتحليل أسباب ودوافع ثورات الشعوب العربية، فمثل هذا التحليل له مكان آخر، لكن المُراد قوله إن مثل هذه الثورات إنما جاءت نتيجة تاريخ طويل من

التهميش وعدم المبالاة بها، بل وسحقها إن صح التعبير. وطوال هذا التاريخ كانت هنالك محاولات أو مطالبات للإصلاح من قبل نخب وحركات حذّرت من مغبّة ترك الأمور على عواهنها من دون إصلاح العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ومن دون إصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإعادة تشكيل الدولة والمجتمع في ظل قيم العدل والحرية واحترام كرامة الإنسان. لكن معظم تلك المحاولات باءت بالفشل، نتيجة عدم اكتراث الحاكم أحياناً، وعدم استيعاب النظام السياسي لمتغيرات المجتمع والعالم من حوله أحياناً أخرى، وعدم قناعته بمفهوم التغيير إلا إنْ أجبر عليه، وفي مساحات ضيقة للغاية قد لا تفي بما هو مطلوب في هذه المرحلة التاريخية أو تلك. وبذلك تتراكم المشكلات، وتتفاقم المعضلات حتى تتحول إلى أزمات وقنوات مسدودة، ثم تأتي لحظة يكون فيها الإصلاح غير ذي جدوى، وهنا تحدث الانفجارات الكبرى على شكل تغيّر جذري للنظام السياسي برمته، سواء كان ذلك الانفجار ثورة أو انقلاباً أو عدم استقرار مستديم لا يلبث بدوره أن يفرز ثورة أو انقلاباً أو حتى تدخلاً أجنبياً، وأبرز مثال على ذلك هو الاتحاد السوفيتي وسقوطه المدوي في بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين.

كان الاتحاد السوفياتي كياناً منبثقاً من ثورة شعبية في بدايتها، لم تلبث أن أفرزت انقلاباً بلشفياً، أنشأ نظاماً سياسياً جديداً غيّر جوهر المجتمع والسياسة في الإمبراطورية الروسية السابقة، فأصبحت معه روسيا، والاتحاد السوفياتي عموماً، دولة صناعية كبرى، وقوة عظمى في عالم القرن العشرين، وذلك حين حلت مشكلات الإمبراطورية الروسية السابقة المتجذرة، بعد أن أبت الدولة السابقة أن تستجيب لمطالب الإصلاح المتعددة، ولم تلجأ إلى محاولات

الإصلاح إلا بعد فوات الأوان، فكانت الثورة هي المآل، وكان الانقلاب وخلع النظام بأسره هو المصير. لم تستجب الأمبراطورية الروسية لمطالب الإصلاح، لأنها لم تكن تريد التنازل عن جزء من امتيازاتها وصلاحياتها، فكانت النتيجة هي زوال النظام بأسره، ولو كان العقل هو ديدن النخبة الروسية السياسية الحاكمة آنذاك، لربما ما كانت هناك ثورة ولا كان هناك انقلاب.

إن ما حدث للأمبراطورية الروسية السابقة، حدث للأمبراطورية الروسية اللاحقة (الاتحاد السوفياتي)، وذلك حين وقفت النخبة السياسية الحاكمة موقفاً سلبياً من ضرورة التغيير وإدخال إصلاحات على نظام بدا واضحاً أنه يهرم، وبدأت حلوله لمشاكل السابق غير مجدية مع مشاكل اللاحق عبر التعنّت والتشبّث كنهج وسياسة معضوض عليها بالنواجذ، فأدى ذلك إلى توتر في البنية السياسية والاجتماعية والسياسية للدولة السوفياتية. وفاقم من الأمر في اتحاد السوفيات وجود إيديولوجيا "مقدّسة" ثابتة، لا يأتيها الباطل من أمامها ولا من خلفها، وقفت عائقاً أمام إدخال أية إصلاحات على نظام بدأت الفجوة تتسع بينه وبين واقع الحال ومشكلاته، بل ووقفت عائقاً أمام محاولات إصلاح النظام معتبرة أن تلك المحاولات غير متوافقة مع الأسس العقائدية لتلك الإيديولوجيا. لقد حاول زعماء مثل خروتشوف أن يقوموا ببعض الإصلاحات الاقتصادية تحديداً، لكن اصطدامه مع "ثوابت" الإيديولوجيا أسقطه في النهاية وأسقط مشروعاته، وذلك على حساب مستقبل النظام. وعندما جاء غورباتشوف وحاول الإصلاح باء بالفشل. وسقط النظام في النهاية، لأن الإصلاح يكون فعّالاً حين يكون في وقته وأوانه، أما عندما يتجاوز الأمر مجرد الإصلاح، فإن النتائج - عادة - تكون كارثية.

فالإصلاح لا بد أن يكون في الوقت المناسب وإلا فقد فاعليته وأثره، سواء كنا نتحدث عن الدولة أو المجتمع، وقد يتحول إلى كارثة في كثير من الأحوال. فمحاولات غورباتشوف الإصلاحية أدت في النهاية إلى سقوط النظام، ليس لأن الإصلاح سيئ بذاته، ولا لأن الإصلاح يؤدي بالضرورة إلى انهيار الأنظمة السياسية التي تأخذ به، بل لأن المشكلات المتراكمة التي لم تحل في وقتها، تحولت إلى معضلات، والمعضلات إلى أزمات، ولم يكن من الممكن حل تلك الأزمات في ظل النظام الذي صنعها من دون وعي، فكان الوصول إلى طريق مسدود لا ينفع معه إصلاح جزئي. ومن هنا تنفجر المجتمعات وتنهار الأنظمة بهذه الوسيلة أو تلك، ثورة أو انقلاب أو انهيار ذاتي. وما يُقال عن الاتحاد السوفياتي يمكن أن يُقال عن أنظمة ودول كثيرة، لعل أبرزها ما حدث للدولة العثمانية التي انهارت رغم محاولات الإصلاح المتأخرة، والتي كانت، كما في الحالة السوفياتية، قد جاءت بعد تجاوز النظام عتبة قدرته على حل الأزمات المستعصية، بعد أن تحول هو ذاته إلى أزمة.

وعودة إلى ثورات الربيع العربي، فإنه يمكن القول إن هذه الثورات كانت نتيجة تجاهل ضرورة الإصلاح ودعواته، إضافة إلى أسباب أخرى عديدة بطبيعة الحال. لقد انفجرت هذه الثورات في دول، وهي قادمة إلى دول أخرى فيما لو تم تجاهل ضرورة الإصلاح من الداخل، وفي الوقت المناسب قبل أن يفوت أوان الإصلاح الجزئي، ولا يبقى بعد ذلك من خيار إلا التغيير الكلي. سنوات طويلة كانت فيها مصر وتونس وليبيا واليمن وسوريا تُحكم من جانب حكّام يديرون الدولة وكأنها أملاكٌ خاصة بهم، متجاهلين أن الدولة أرض وشعب ومواطنين وحقوق لجميع أبناء الوطن، وعلى الرغم من

صرخات الصارخين بضرورة عودة الدولة إلى المجتمع، فإن أولئك الحكام استمرأوا السلطة والمال والجبروت، فكانت الصرخات لا تعني لديهم أكثر من رهط من الناقمين أو المتآمرين الموتورين والحاقدين على حكمة الحكومة ورشدها. لو أن هؤلاء الحكام كانوا رشيدين فعلاً، لكانت الحكمة ضالتهم، ولكانت ضرورة الإصلاح ضمن أولوياتهم، ولما آلت حالهم إلى ما آلت إليه. وما مصر وتونس وليبيا وسوريا واليمن إلا نماذج لضرب المثل، وإلا فإن القادم في دول عربية عديدة لن يختلف كثيراً، طالما كان مفهوم التغيير وضرورة الإصلاح المستمر غير وارد في ذهن النخب السياسية العربية الحاكمة.

مع توسّع دائرة الربيع العربي تبدو دول الخليج العربي، باستثناء البحرين، وكأنها بمنأى عن أحداثه وتقلباته، لكن ذلك ليس صحيحاً في مطلق الأحوال، فدول الخليج جزء من المنظومة العربية والإقليمية والدولية، وما يُمكن أن يجري في دولة ما يُمكن أن يجري في أي دولة خليجية، إذا توفرت ذات الظروف والبواعث التي حركت الشارع في تلك الدول. صحيح أن دول الخليج العربي بشكل عام، ما زالت بعيدة عن مجريات الربيع العربي، وذلك يعود إلى أسباب اقتصادية واجتماعية وثقافية خاصة بدول ومجتمعات الخليج، لعل من أهمها الوفرة الاقتصادية النسبية مقارنة بدول الربيع العربي، وإنْ كان سوء توزيع الثروة الوطنية يقف عائقاً أمام الانتفاع العام بهذه الوفرة، وعدم وجود استبداد قمعي متطرف كما في ليبيا أو سوريا، وثقافة سياسية لا تمتلك خبرة في العمل السياسي، كما أنها - أي هذه الثقافة - لا تحبذ الصدام المباشر مع الحاكم إلا ما ندر، إذا استثنينا المؤدلجين دينياً على اختلاف مشاربهم ومذاهبهم، خصوصاً

في السعودية حيث الثقافة الدينية تلعب دوراً كبيراً في تحريم التظاهر والخروج على الحاكم، وهي ذات الثقافة التي تستخدمها الجماعات الإسلاموية لإثارة الرأي العام، في مفارقة عجيبة، وإنْ لم تكن عجيبة حين نعلم أن الفكر الديني قابل لمختلف التفسيرات والتأويلات. لكن أن تكون هذه الدول بمنأى عن الأحداث الجارية حولها في هذه اللحظة، لا يعني أنها محصنة ضدها في كل لحظة، فكل شيء يعتمد على قدرة النظام السياسي على التكيّف مع المعطيات المستجدة، وعلى القدرة على التغيّر وفق متغيرات المجتمع والعالم من حول هذا النظام، والاستجابة لمطالب الاصلاح القادمة من مختلف الشرائح وعدم تجاهلها بمبررات مختلفة، مثل القول بخصوصية معينة، أو القول إن الإصلاح يعني وجود فساد ولا فساد لدينا، وغيرها من مبررات تُشكل تهرباً من ضرورة الإصلاح، خشية فقدان مزايا مُعينة لا يُراد التنازل عنها أو حتى عن بعضها. مع أن مثل هذه التنازلات لو حدثت فإنها لخير المجتمع والنظام السياسي في نهاية المطاف. الإصلاح في وقته وديمومته، هو كلمة السر في بقاء الأنظمة وزوالها، هكذا يُعلِّمنا التاريخ.

المملكة العربية السعودية - مثلاً - دولة قامت على معطيات معينة في الماضي، لكن عدم مراجعة هذه المعطيات، والإبقاء عليها كما كانت من دون تغيير أو تعديل، مسألة فيها الكثير من الخطورة على مستقبل الدولة. فالدولة السعودية مثلاً قامت على أسس دينية تمثّلت في دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب (الوهابية) وتحالفه مع الإمام محمد بن سعود، وبواسطة هذه الإيديولوجيا الدينية قامت دولة ضمّت معظم أجزاء جزيرة العرب في إنجاز تاريخي غير مسبوق في تاريخ العرب المعاصر. سقطت هذه الدولة مرتين في تاريخها، لكنها

كانت تعاود النهوض في كل مرة، وآخرها كان على يد الملك عبدالعزيز آل سعود، مؤسساً بذلك الدولة السعودية الثالثة. فالدين يشكل شرعية الدولة السعودية، لكن المشكلة لا تكمن هنا بقدر ما تكمن في التمسك بالمقولات الدينية وفق تفسيرها الوهابي التقليدي، الذي كان فاعلاً في زمانه لكنه أصبح أضيق من استيعاب معطيات العصر ومتغيراته، كما كانت الإيديولوجيا السوفياتية أقل قدرة على استيعاب المتغيرات، وهي ذات الإيديولوجيا التي أشعلت ثورة اكتوبر البلشفية، كما أشعلت الوهابية الثورة السعودية في القرن الثامن عشر على يد تحالف الشيخ والأمير، وفي بدايات القرن العشرين على يد عبدالعزيز آل سعود. كانت الوهابية في حينها إيديولوجيا ثوروية ناجحة وخلقت دولة مترامية الأطراف، ومجتمعاً ينضوي تحت عباءتها، لكنها لم تعد قادرة على استيعاب مجتمع مركَّب حديث بذات القدرة على استيعابها لمجتمع تقليدي بسيط، كما كان الحال في بداية التأسيس. من هنا فإن تحديث الفكر الديني بما يتواءم مع معطيات العصر في السعودية يُعتبر من ضرورات الإصلاح لاستمرارية الدولة في مجتمع وعالم متغيرّيْن.

من ناحية أخرى، فعندما قامت الدولة السعودي في مراحلها المختلفة، كانت العلاقة بين الحاكم والمحكوم علاقة مباشرة، وفق مفهوم المجلس المفتوح، ووفق مفهوم شخصانية السلطة، وكانت مثل هذه السياسة ناجحة كل النجاح، حيث كان المجتمع بسيطاً وقليل العدد، لكن أن يستمر الأخذ بمثل هذه السياسة عندما يتمدد المجتمع ويتنوَّع، فإن ذلك لن يكون ناجحاً على الاطلاق. فالدولة الحديثة إنما تقوم على ركنين أساسيين هما القانون والمؤسسات، في علاقة غير مباشرة بين الحاكم والمحكوم، أي مأسسة السلطة

وتحريرها من الشخصانية المباشرة. صحيح أن هناك بعض المؤسسات المستجدة في السعودية، والتي جاءت بفعل الضرورة، لكنها ما زالت غير كافية بحيث يمكن القول إن هناك فقراً مؤسسياً في المملكة. من هنا تأتي الحاجة إلى تجديد بنية وهياكل الدولة قبل أن الوصول إلى مرحلة الأزمة المستعصية، وهنا تكمن ضرورة الاصلاح.

الدعوة إلى الإصلاح في المملكة العربية السعودية ليست ضرباً من الرفاه، وليست مجرد دعوات نخبوية من هذا الطرف أو ذاك، بقدر ما هي حاجة ملحّة في دولة لها من العمر أكثر من قرنين من الزمان، تحتاج إلى الإصلاح، إذا كانت الاستمرارية السلسة لاستقرار المجتمع والنظام هي الهدف. في كثير من الأحيان يُنظر إلى هذه الدعوات على أنها نوع من المعارضة للنظام، بينما هي دعوات تحمل ولاءً حقيقياً له، ذلك أنها تمثّل الحرص على استمراريته وتصحيح مساره وفق ضرورات المراحل التاريخية التي يمر بها. الولاء للنظام لا يكون بموافقته في كل سياساته، بل يكمن في محاولة تقويمه عندما يبدو أنه بحاجة للتقويم. أما ولاء الطاعة المطلقة و"كله تمام يا أفندم"، فهو ليس ولاءً بقدر ما هو مسايرة للنظام في صوابه وخطئه من دون إحساس بالمسؤولية تجاه الدولة والمجتمع، وما تفتت مجتمعات ودول إلا نتيجة مثل هذا الولاء المزيّف حقيقة. ما حدث في دول الربيع العربي هو نتيجة منطقية لتجاهل دعوات الإصلاح التي كانت تظهر بين الحين والآخر، لكن تجاهل الأنظمة السياسية الحاكمة لهذه الدعوات هو ما دفع بالجميع إلى اللجوء إلى الخيار الآخر، أي الخيار المُرّ، وما كان لهذا الخيار أن يكون حتماً لو كان هناك هامش من الأخذ والعطاء بين الحاكم والمحكوم. عندما بدأت التظاهرات في سوريا، كان الشعار المرفوع هو "الشعب يُريد

إصلاح النظام" ، لكن ردة فعل النظام القاسية تجاه هذا المطلب، دفعت الشارع إلى تغيير الشعار ليصبح "الشعب يُريد إسقاط النظام" ، وهو ساقط لا محالة، وكان بالإمكان تجنّب هذا المصير لو كان العقل والحكمة هما منهج النظام في التعامل مع المجتمع.

في كتابه هذا، يُحاول أحمد عدنان أن يرصد دعوات الإصلاح في المملكة العربية السعودية خلال العقود الثلاثة المنصرمة، ويتنقّل بين مختلف القضايا التي تَشْغَل النخب السياسية والثقافية السعودية تحديداً، ومختلف شرائح المجتمع بشكل عام. فمن الحديث عن الوهابية وضرورة إعاد التفكير في مضمونها ومقولاتها، إلى الحديث عن الإسلاموية والليبرالية والعلمانية وتفصيل ما هو مختلف عليه وما هو موضع اتفاق بينها، مروراً بالموقف من شيعة السعودية والإقرار بأنهم مواطنون أولاً وأخيراً، وأن دعواتهم للإصلاح إنما تنبع في النهاية من حس وطني وليس طائفياً إلا ما ندر، والشذوذ لا يعني خطأ القاعدة. كما يتناول المؤلف قضية الإرهاب وكيف أن محاولة التصدي له أمنياً فقط غير مجدية على المدى الطويل، بل أن اقتلاع جذوره الفكرية هو الأساس، وذلك لا يكون إلا بإصلاح الخلل في الثقافة السعودية السائدة، وبتجديد الفكر الديني بما يتوافق مع مبادىء الحريّة والتسامح وحقوق الإنسان. قضايا كثيرة يعالجها المؤلف في كتابه، وكلها تدور حول مستقبل المملكة، أو كيف يجب أن يكون هذا المستقبل إذا كنا نريد لأجيالنا القادمة أن تعيش في وئام وسلام وازدهار.

وفي هذا المجال، أستطيع القول إن المؤلف قد قدّم أول محاولة جادة ودقيقة في متابعة حركة الإصلاح في السعودية خلال العقود الثلاثة الماضية. صحيح أن متن هذا الكتاب - في الأصل - عبارة

عن مقالات طويلة كتبها الكاتب في فترات متفرقة، وحول مواضيع متعددة، إلا أن خيطاً واحداً يجمعها هو رصد المحاولات المدنية للإصلاح، ورصد انبثاق وصراع التيارات الفكرية والسياسية في السعودية، التي تحمل توجّهات ليبرالية وإسلاموية وعلمانية، وتلك التيارات التي تحاول المواءمة بين تيارات تبدو متعارضة في ظاهرها، وذلك بمزج شيء من الليبرالية مع شيء من الإسلاموية لتقديم خطاب مقبول، أو لنقل خطاباً جذّاباً جماهيرياً. الأستاذ أحمد عدنان يُقدِّم لنا هنا بحثاً موثَّقاً حول العديد من القضايا التي تشغل المهتمين بالشأن العام في السعودية اليوم. لا شك أن محاولة المؤلف رصد دعوات الإصلاح في المملكة العربية السعودية في الأونة الأخيرة، هي محاولة مبدئية - إضافة إلى كتابه (السجين32) - سوف تليها محاولات أخرى، ودراسات أكثر عمقاً، ورصد أكثر دقة وتفصيلاً. فشكراً للمؤلف على محاولته هذه، والقادم لا شك في أنه أجمل.

2011/11/23

مفتاح الكتاب

احمد عدنان

المحتوى الرئيسي لهذا الكتاب، مقالات نشرْتها في صحيفة (الأخبار) اللبنانية[1] خلال أعوام (2009 - 2011)، ولم أكن أنوي جمعها وإعادة نشرها، نظراً لاعتقادي بأن هذه المقالات تتركز أهميتها في لحظة الحدث الذي تناولته، وأنها تفقد الكثير من قيمتها مع مرور الوقت.

لكن دوافع الانتقال إلى قرار النشر، أستطيع أن أوجزه في الأسباب التالية:

- هذه المقالات، لا تصنّف في خانة المقالات المكتوبة على عجل، والتي تحمل بضع ملاحظات أو انطباعات، ولا تستحق جمعها ونشرها في كتاب، ولعل الباحث والقارئ يجدان فيها من الرصد والمعلومات ما يفيد مستقبلاً. إن تسجيل بعض الأحداث والأفكار - في سياق تفاعلاتها وأصدائها ومناخاتها - يخلق تراكماً يمكن البناء عليه، أو على الأقل اقتناص العبر منه .

- إن ربيع العرب الذي شهد العالم العربي - والعالم - تجلياته

(1) من الواجب أن أتوجّه - هنا - بالشكر والامتنان إلى مدير التحرير في الصحيفة الزميل خالد صاغية والزميل بيار أبي صعب مسؤول القسم الثقافي فيها، على إحسان الظن، والتعامل المهني الكريم.

وتفاعلاته وتداعياته وارتداداته، تهدر أمواجه حول المملكة العربية السعودية، ولا شك أن رذاذ الموج الموشّى بالأحلام وبالإرادة قد بلَّل الثوب السعودي، وداعب عيون المجتمع وعقول أبنائه. ومع أن معظم المقالات - في هذا الكتاب - نُشرت قبل أحداث الربيع العربي، إلا أنها تتناول قضايا ما زالت عالقة، بعضها كان مطروحاً للنقاش قبل الربيع، وبعضها طُرح للنقاش بعده، والقليل منها بعيد عن الحوار. كما أن بعض الآراء الواردة - بغضّ النظر عن صاحبها - أصبحت قيد التداول. ولعلي أشعر بأن بعض الأفكار التي طرحتها في الماضي، أصبحت - وقد أكون مخطئا - أكثر إلحاحاً! وأنا إذ أجمعها بين دفّتي كتاب فذلك لأنني أعتقد أنها قضايا حيّة وأساسية في النقاش الدائر حول الأوضاع في السعودية.

- إن مسار الإصلاح في السعودية يحتاج إلى مزيد من النقاش والرؤى، بل وتفّهم الرأي المختلف. وثمة أحداث تناولتها المقالات تتكرَّر اليوم، وربما - لا سمح الله - تتكرر مستقبلاً، وإن كان تكرُّر الحدث يفرض - غالباً - إعادة التحليل والأسئلة والنتائج والحلول، إلا أن الاستفادة من قراءة ما حصل سابقاً يعدّ أمراً ضرورياً لفهم هذا التكرار، وفهم متغيّراته أيضا!

- قراءة الصديق الناشر حسن ياغي لهذه المقالات، وتشجيعه على النشر، على الرغم من ملاحظاته على بعض الآراء الواردة في المقالات، وهو الأمر الذي أتفهّمه وأحترمه من منطلقين: إيماني بحق الاختلاف من دون إفساد الود، وإقراري بأن رأيي لا يدَّعي الإمساك بالحقيقة. ثم بعد كل هذا جاءت موافقة وحماسة الأستاذ العزيز د. تركي الحمد على كتابة المقدمة - التي أعتزّ بها - دافعاً مطمئناً للإقدام على خطوة النشر.

قد يبدو للقارئ، أن الصحافي قد وقع في التناقض، حين يتابع نتاجه لسنوات - قليلة أو كثيرة - جرت فيها المياه الجارفة، وإذا شعر القارئ بذلك في بعض مواطن هذا الكتاب، فلعله يلتمس للصحافي عذر التطور بدلاً من إثم التناقض وجرم التقلّب.

في المحصلة، لعل ثمة خيطاً يربط بين وحدات هذا الكتاب، تجعله يستحق رضا القراء.. أو احترامهم! ويبقى الدافع الأكبر عندي أن يفتح هذا الكتاب الباب لنقاشات أوسع حول القضايا التي يطرحها[1]

28 أكتوبر 2011

(1) أحمد عدنان: صحافي سعودي مقيم في بيروت. صدر له عن (المركز الثقافي العربي) كتاب (السجين 32: أحلام محمد سعيد طيب وهزائمه)، وصدر له عن دار (مدارك) كتاب (قصة وفكر المحتلين للمسجد الحرام) بالاشتراك مع ناصر الحزيمي ومنصور النقيدان.

الإصلاح في السعوديّة:
أين أخطأ الليبراليّون وهل تجوز المصالحة؟[1]

هناك هلامية أو صعوبة واضحة، في تعيين الليبراليين السعوديين، والسبب أن هذا الوصف، أطلق على خصوم التيار الديني، السلفي والحركي منه على وجه الخصوص. ويتبلور هذا النسيج المتنوّع والواسع من الليبراليين، العلمانيين، واليسار والقومية العربية، والوسط ومجتمعات المدن، والإسلامويين الذي يميلون للانفتاح والاعتدال والسلفية المستنيرة. وقد نجح هذا النسيج في استقطاب تيارات دينية خالصة، وأقصد هنا، الشيعة والإسماعيلية والمتصوفة.

وإذا أردنا أن نتحدث عن ليبراليين بالمعنى المتعارف عليه، فإننا حينها لن نعيّن تياراً ليبرالياً في السعودية، ولكننا بالقطع، سنعيّن أفراداً ليبراليين.

وحتى هؤلاء الأفراد أو تلك المجموعات، ليست بالضرورة كلها متّفقة على رؤية واحدة، أو مهتمة ومؤمنة بفكرة الإصلاح، بل إننا سنجد منهم، من عادى بوضوح اتجاه الليبراليين الإصلاحيين نحو السياسة، واكتفى بمناوأة التيار الديني، وبرّر للنظام تأنّيه في مسيرة الإصلاح، ورأى أن الحديث عن الإصلاح السياسي في المملكة ما زال مبكراً إن لم يكن تطبيقاً لأجندة خارجية، لأنه سيقود البلاد نحو المجهول، وسيقفز بالدولة إلى الظلام!

---

(1) نشرت هذه المقالة في صحيفة (الأخبار) في 9 أبريل/ نيسان 2009.

لذا، فإن الليبراليين الذين أقصدهم هنا، وفق الحالة السعودية، هم الذين حملوا لواء الإصلاح بعد أحداث سبتمبر/ أيلول 2001 ومن تعاطف معهم، أو اقتدى بأفكارهم ورؤاهم، من دون أن أغفل أن بعضهم وغيرهم يحملون هذا اللواء منذ ستينات القرن العشرين.

وعلى كل حال، إذا أردنا الحديث عن مزايا بعض الليبراليين السعوديين (مثل: محمد سعيد طيب وعلي الدميني وتركي الحمد وتوفيق السيف) فإننا لن ننتهي. وفي المقابل، إذا أردنا أن نعدّد عيوب سواد الليبراليين الأعظم، من التلاشي يوم الزحف، والبحث عن الوجاهة أو المصلحة الشخصية باسم الإصلاح، واللّامبالاة بالعمل الجماعي والقيم العليا، والمسافة بين القول والفعل، والانتهازية المقززة تجاه السلطة أو المؤسسة الدينية أو الجماعة، وصولاً إلى الفساد والنفاق والازدواجية، فإننا سنكون - حقاً - بحاجة إلى عمل مؤسسي وموسوعي!

وحين نتحدث عن مسيرة الإصلاح في المملكة، إذا عزلنا أدبيات التيار الديني ونتاجه، نظراً لقلّتها ولعدم الاتفاق على أنها تصب في سبيل الإصلاح، وإذا تجنّبنا مسيرة الطائفة الشيعية وجهودها كطائفة، فإننا نركّز على 4 خطابات (بيانات) رفعتها النخبة الإصلاحية إلى قادة الحكم في المملكة، وهذه الخطابات هي: خطاب حرب الخليج (1990)، خطاب الرؤية (كانون الثاني/ يناير 2003)، بيان الملكية الدستورية (كانون الأول/ ديسمبر 2003)، وأخيراً بيان المنفلوطي (آذار/ مارس 2004). وكنت ممن تشرفوا بتوقيع البيانين الأخيرين وتضامنت إلكترونياً مع خطاب الرؤية.

وقد سُمّي البيان الأخير بيان المنفلوطي، لأنه لاقى مصير جنازة الأديب المصري مصطفى لطفي المنفلوطي التي صادفت يوم جنازة الزعيم المصري سعد زغلول، فخرجت مصر كلها لتوديع زعيمها ولم يمشِ أحد في جنازة أديبها الفذّ. وهذا ما حصل مع بيان الـ132 الذين أعلنوا تضامنهم مع 13 معتقلاً سياسياً اعتقلتهم السلطات السعودية في مارس/آذار 2004 وطالبوا بالإفراج عنهم فوراً، ولكن بيانهم صادف بثه يوم استشهاد الشيخ أحمد ياسين زعيم حركة (حماس)، لذا لم يلقَ البيان الاهتمام المطلوب.

أما خطاب حرب الخليج، فقد رفعته إلى الملك الراحل فهد بن عبد العزيز مجموعة من كبار رجال الدولة ومثقفيها ووجهائها، وعلى رأسهم الوزراء السابقون أحمد صلاح جمجوم وعبدالله الدباغ ومحمد عبده يماني، استجابة للتحديات التي فرضتها حرب تحرير الكويت على البلاد. خطاب يشيرون فيه إلى أهمية المضي قدماً في ترسيخ التطبيق الشامل للشريعة، من إقامة العدل، وتحقيق المساواة، وإشاعة الإصلاح، ومن وسائل ذلك: وضع إطار تنظيمي للفتوى، والشروع في تكوين مجلس الشورى، وإحياء المجالس البلدية، ومراجعة أوضاع القضاء، وتنظيم الحرية الإعلامية، وإصلاح قطاعي التعليم وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتمكين المرأة في الحياة العامة[1].

---

(1) لم تكن هذه المبادرة سهلة، في ظل مجتمع فارت منه شرائح بسبب استعانة السلطة بالقوات الأميركية لحماية البلاد وتحرير الكويت، ومبادرة سيدات سعوديات بقيادة السيارة في نوفمبر/تشرين الثاني 1990 والتعامل الرسمي المتحفظ مع هذا كله.

وقد تفاعل الملك فهد مع هذه المطالب، وأعلن بعد عام واحد قراراته التاريخية: إصدار نظام المناطق ونظام مجلس الشورى، والنظام الأساسي للحكم (دستور المنحة بلغة أهل السياسة) الذي جاء في نصوصه: "إنّ الحكم في السعودية يقوم على أساس الشورى والعدل والمساواة"، كما أن الدولة "تحمي حقوق الإنسان" و"ترعى العلوم والثقافة" و"لا يجوز تقييد تصرفات أحد أو توقيفه أو حبسه إلا بموجب أحكام النظام" و"العقوبة شخصية ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على نص شرعي أو نص نظامي".

وأكد النظام أن "القضاء سلطة مستقلة"، ولم تفته الإشارة إلى منع التنصت على المكالمات الهاتفية والمراسلات البريدية، ووضّح أن سلطات البلاد ثلاث (تنفيذية وتنظيمية وقضائية) وبيّن مهمات كل منها، وأخيراً "تجري مراقبة الأجهزة الحكومية، والتأكد من حسن الأداء الإداري وتطبيق الأنظمة".

ومع إصدار هذه الأنظمة، ونظراً لتداعيات حرب الخليج، وظروف الداخل والخارج، دخل النظام ونخبته المطالبة بالإصلاح، في مرحلة من الهدوء وعادت إلى الحراك بعد أحداث سبتمبر/أيلول 2001، بسبب اتهام 15 سعودياً من أصل 19 بتنفيذ تلك الجريمة النكراء، مما طرح أسئلة عديدة على المملكة، نظاماً وخطاباً دينياً، من جانب المجتمع الدولي.

وقد أدّت هذه الأحداث إلى تغيير جوهري في عقلية النظام وعقلية الإصلاحيين على السواء. وعلى عكس خطاب حرب الخليج الداعي إلى ضبط سلوك النظام أو تعديله، ولّد خطاب

الرؤية، وتلاه بيان الملكية الدستورية، دعوة إلى تطوير النظام نفسه وإصلاحه[1].

---

(1) لا بد من التأكيد على أن ظاهرة البيانات قدمت إسهاما إيجابياً - وحقيقياً - في المشهد السعودي وأدت إلى حراك سياسي وتفاعل وطني غير مسبوق. بعد "خطاب الرؤية" ألقى الملك فهد - في مايو 2003 - في افتتاح دورة مجلس الشورى خطابا بدا كالتفاعل الإيجابي على "خطاب الرؤية". من خطاب الملك فهد: "أؤكد استمرارنا في طريق الإصلاح السياسي والإداري ومراجعة الأنظمة. حريصون كل الحرص على أن تظل شؤوننا الداخلية عرضة للمراجعة الذاتية. سنوسع نطاق المشاركة الشعبية ونفتح آفاقا أوسع لعمل المرأة. لا بد من مواجهة ضيق الأفق والإقليمية ومسببات الفرقة الاجتماعية. أقول لكل رجل أعمال أن الوطن ليس رأس مال وربحا فقط. الإعلام ليس ترويجا والثقافة ليست وجاهة، والوحدة الوطنية والحضور العالمي مرهونان بإعلام مسؤول وثقافة مبادرة". ونلاحظ أن مبادرة الحوار الوطني التي أطلقها الأمير عبدالله بن عبدالعزيز عام 2003 كانت المطلب الأخير في "خطاب الرؤية".
إن التوجه الإصلاحي والتنويري للأمير (الملك) عبدالله بن العزيز، ثم الاهتمام الغربي بالسعودية والبيانات الإصلاحية، كلها عوامل ساهمت في خلق أكثر من قرار إصلاحي، منها: الإعلان عن الانتخابات البلدية في أكتوبر 2003. تعديل المادة 17 والمادة 23 في نظام مجلس الشورى - في نوفمبر 2003 - لتتساوى مكانة مجلس الشورى ومكانة مجلس الوزراء تحت مرجعية الملك، وإتاحة الفرصة لأعضاء مجلس الشورى لإصدار أنظمة جديدة أو مناقشة أنظمة قائمة (وللأسف لم يستفد أعضاء مجلس الشورى من هذا التعديل للمساهمة في الإصلاح السياسي). رفع عدد أعضاء الشورى من 120 إلى 150 في أبريل 2004. الفصل بين وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية. الموافقة على تأسيس جمعية أهلية وهيئة حكومية تهتمان بحماية حقوق الإنسان وتنشران ثقافتها. الأمر الملكي بإعادة تنظيم السلطة القضائية. تعميم مجلس الوزراء في مايو 2004 الذي نصه: "على وزارة العمل بالاشتراك مع وزارة الاقتصاد =

وقد تلقّف الملك عبدالله، ولي العهد حينها، خطاب الرؤية بإيجابية لافتة، بل واستقبل وفداً من موقعي الخطاب وشكرهم على روحهم الوطنية، كما نشرت صحيفة (الرياض) في اليوم التالي[1] في زاوية رئيس تحريرها تركي السديري، وهذا رد فعل متوقع، نظراً لشخصية الملك عبدالله الفريدة وتاريخه الإصلاحي، ولأنه في حينها، أطلق العديد من التصريحات التي كانت تنبّه إلى ضرورة الإصلاح ومراجعة أوضاع البلاد[2].

وقد كان الموقّعون على خطاب الرؤية "وإن تنوعت اتجاهاتهم ومناطقهم، تلتقي مشاعرهم على التمسك بوحدة وطنهم وتضامنهم مع القيادة في مواجهة الأخطار التي جلبتها تداعيات أحداث أيلول/ سبتمبر"، على أساس أن "مواجهة تلك الأخطار تستدعي إصلاحاً جدياً يمتّن العلاقة بين السلطة والمجتمع". واقترحوا العمل على عدة محاور: تطوير الشورى، المضيّ في بناء دولة المؤسسات، حل المشكل الاقتصادي، تقوية التفاعل بين شرائح المجتمع، وتمكين المرأة، وإطلاق المبادرات الإصلاحية، وأخيراً الدعوة إلى مؤتمر حوار وطني.

= والتخطيط وضع خطة وطنية متكاملة للقوى العاملة النسائية السعودية. وعلى الجهات ذات العلاقة تخصيص أراض أو مناطق داخل حدود المدن وتهيئتها لإقامة مشروعات صناعية تعمل فيها النساء. وعلى صندوق الموارد البشرية أن يولي أهمية خاصة لتدريب النساء السعوديات وتوظيفهن ضمن خططه وبرامجه".

(1) 1 فبراير/ شباط 2003.

(2) بعد أحداث سبتمبر/ أيلول، أجرى الأمير عبدالله بن عبدالعزيز سلسلة لقاءات مع شرائح متنوعة من المجتمع، منها: العسكريون، العلماء والمعلمون.

ولأن ذهنية النظام السعودي، تتمايز عن ذهنية النظام العربي - أحياناً - حين ترى أن التفاعل مع مطالب الشعب من علامات قوة النظام لا ضعفه، وتماشياً مع توجه النظام نفسه، فقد صدرت في ذلك الوقت عدة قرارات إصلاحية منها: إعادة هيكلة السلطة التنفيذية، مبادرة مكافحة الفقر، الموافقة على تأسيس جمعية أهلية لحقوق الإنسان والإعلان عن هيئة حكومية موازية، تعديل نظام مجلس الشورى بالسماح له بتعديل أو اقتراح أنظمة ومساواته اعتبارياً مع مجلس الوزراء، تفعيل المجالس البلدية وانتخاب نصف أعضائها، وأصدر مجلس الوزراء (في ما بعد) إعلان مايو/ أيار 2004 الذي يهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة ومساواتها مع الرجل في القطاعين العام والخاص، وغيرها من القرارات التي تلت وصدرت بالتسلسل. ولا أنسى مبادرة الحوار الوطني في يونيو/ حزيران 2003 (الذي نادى به الناشط السياسي محمد سعيد طيب في مجلة (روز اليوسف) سنة 1994 وجدّدها أواخر عام 2001 إضافةً إلى أنه البند الأساسي الأخير في خطاب الرؤية) الذي افتتحه راعيه وداعيته الملك (الأمير) عبدالله بكلمة أكد فيها احترام الرأي الآخر وتوثيق عرى الوحدة الوطنية.

وقد نجمت عن هذا المؤتمر توصيات مهمة في دورته الثانية طالبت بـ"توسيع المشاركة الشعبية وتطوير وسائل الاتصال بين الحاكم والمحكوم وإصلاح القضاء وتعزيز آليات الرقابة والمحاسبة ومحاربة الفساد ورفض الغلوّ والتطرف وتطوير التعليم وتمكين المرأة والتوزيع العادل للثروة". وقد رأى الملك (الأمير) عبدالله أن هذه التوصيات تعزز الاعتدال والتسامح والوحدة الوطنية.

وننتقل الآن إلى الجرح الغائر في وجدان الإصلاحيين والنظام على السواء: بيان الملكية الدستورية. وتجدر الإشارة هنا، إلى الظرف السياسي الذي صدر فيه البيان في ذلك الوقت، أي ديسمبر/ كانون الأول 2003، حين كان النظام منهمكاً في حرب طاحنة مع خلايا الإرهاب في البلاد[1]، وفي الوقت نفسه، ينظر بعين الترقب لما يجري حوله في المنطقة بعد أحداث سبتمبر/ أيلول؛ فالولايات المتحدة أسقطت نظام طالبان في أفغانستان ونظام صدام حسين في العراق، وكانت الأسئلة تطرح على الأنظمة العربية، وعلى رأسها النظامان السعودي والمصري، تارةً تدّعي جوراً دعم الإرهاب، وتارةً أخرى تتساءل عن الديموقراطية وحقوق الإنسان. وعلى الرغم من ذلك، وإيماناً بضرورة التغيير والإصلاح من جانب النظام، بدأ الحكم في المملكة العربية السعودية يتجه نحو الإصلاح ببطء شديد. وفي المقابل، كانت النخبة الإصلاحية تشاهد العالم يتغير من حولها، فرأت في الظرف الدولي عاملاً مساعداً للنظام على التغيير في مواجهة مكونات داخلية وعوامل ثقافية واجتماعية، خصوصاً أن المجتمع السعودي[2] كان يتوق إلى بصيص الإصلاح

---

(1) في مايو/ أيار 2003 هاجم انتحاريون ثلاثة مجمّعات سكنية شرق الرياض، وأسفر الهجوم عن 39 قتيلاً ونحو 160 جريحاً. وفي 8 نوفمبر/ تشرين الثاني 2003 هاجم انتحاريون مجمع (المحيا) السكني في الرياض، وأسفر الهجوم عن 12 قتيلاً ونحو 120 جريحاً.

(2) كان الحوار حول الخطاب الديني - وغيره - مطروحاً بقوة في الصحف السعودية - خصوصا صحيفة (الوطن) - والمنتديات الإلكترونية، إضافة إلى اهتمام الفضائيات والإعلام الغربي بالمجتمع السعودي.

بعد عقد من الركود[1]، وتفاءلوا بولي عهدهم عبدالله بن عبدالعزيز وهم يعلمون أن الإصلاح هو هاجسه الأول، وكان الفرح قد أثار عقول الجميع بالحراك الحاصل والبادئ في البلاد، إضافةً إلى حسن النيات والإيمان المطلق بالإصلاح والمصلحة العامة. لذا قرر الإصلاحيون إحداث نقلة جوهرية في مسيرة الإصلاح، والتصويب نحو الهدف الأسمى من التغيير المنشود (الشرعية، والمواطنة والحريات والحقوق) بصياغة علاقة تعاقدية جديدة وجذرية بين النظام والشعب بإقامة الملكية الدستورية خلال 4 أعوام. وربما لم يعن هذا تطويراً للنظام وحسب، بل إلباسه ثوباً جديداً بالكامل، وقد استندوا في ذلك، إلى محاولة قديمة للأمير طلال بن عبدالعزيز تعود إلى عهد الملك سعود.

وكان رد فعل النظام سابقاً لإصدار البيان، وقد طلب ولي العهد (الملك) عبدالله شخصياً من الإصلاحيين[2] عبر مسؤول نافذ في الدولة التراجع عن إصدار البيان لأنه يحرق المراحل ويحرج النظام، ولأن خطاب الرؤية لم يستنفد مهمّاته بعد ولم يمضِ على توجيهه أكثر من عام. وقد رفض معظم الإصلاحيين الطلب بحجة أنه موجّه إلى القيادة والشعب معاً، لا للقيادة وحدها، وأصدروا البيان، وكانت النتيجة شرخاً عميقاً بين النظام والإصلاحيين، من نتائجها

(1) لا يمكن إغفال أن الوضع الصحي للملك فهد بن عبدالعزيز - رحمه الله - من أسباب ذلك الركود.

(2) تم ذلك عبر اجتماع جمع الأمير عبدالعزيز بن فهد بن عبدالعزيز والناشط محمد سعيد طيب.

اعتقالات مارس/آذار 2004 (الذين أطلقوا أو أعفي عنهم لاحقاً، ومنع بعض الإصلاحيين من السفر والظهور الإعلامي إلى اليوم)[1].

وأتمنى بعد مرور هذه السنوات، أن يكون الشرخ قد التأم، أو على الأقل، طوى النسيان معظمه.

وبالعودة إلى نص البيان في هذه اللحظة، من باب مراجعة الذات، يتضح أنه عانى 3 معضلات أساسية: منهجية وزمنية ولغوية.

على الصعيد المنهجي: غفل البيان عن أن للمملكة دستوراً، هو النظام الأساسي للحكم[2]، وبعدما طوّره خادم الحرمين قبل سنتين بتأسيس هيئة البيعة، لم يعد ينقص بناءه الدستوري سوى محكمة نظامية عليا[3]، تحميه من الغفلة أو الهوى، ولعله كان من الأجدى وقتها المطالبة بـ"تطوير النظام الأساسي للحكم" عبر تكريس وتعزيز قيم الإصلاح داخله، وبشكل محدّد، وحمايته بمحكمة عليا، وفي رأيي أنّ هذا التوجه ما زال مطلوباً.

وعلى الصعيد الزمني: هناك فارق توقيت واضح، بين ساعة النظام، وساعة الإصلاحيين، فساعة النظام تتحرك أبطأ من اللازم،

---

(1) اعتقلت السلطات الرسمية: محمد سعيد طيب، علي الدميني، متروك الفالح، عبدالله الحامد، نجيب الخنيزي، توفيق القصير، سليمان الرشودي، خالد العجيمي، حمد الكنهل، عبدالرحمن اللاحم، أمير بو خمسين وعدنان الشخص.

(2) يروي كتاب (مجلس الشورى: قراءة في تجربة تحديثه) أن عضو مجلس الشورى د. عبدالرحمن الجعفري سأل الشيخ محمد بن جبير (رئيس المجلس آنذاك) - في إحدى الزيارات خارج المملكة - عن الإجابة على سؤال "ما هو دستور المملكة؟"، فقال الشيخ: "النظام الأساسي للحكم".

(3) المقصود: محكمة دستورية عليا.

ويبرِّر ذلك بالإشارة إلى تناقضات الداخل ومكوناته وأهواء بعض شرائحه، وظروف الخارج ودهاليزه، فيما ساعة الإصلاحيين تسعى بوتيرة أسرع، ولهم عذرهم وهم يقرأون ويلمسون تحديات الداخل والخارج، لذا فإن المطلوب حاضراً ومستقبلاً أن يتطابق توقيت النظام وتوقيت الإصلاحيين في نقطة سواء، وانطلاقاً من هذا المنظور، فإن بيان الملكية الدستورية كان سابقاً لعصره وبيئته.

الأهم مما سبق، معضلة اللغة: لم يكتب بيان الملكية الدستورية بلغة يألفها النظام (مما سمح للوشاة بأن يفسروا الملكية الدستورية بالنموذج البريطاني في سوء نية واضح) وبلهجة فيها من الصرامة، تجلّت في المهلة الزمنية، ما لم يكن منطقياً، بل وبأسلوب يختلف عن نهج الإصلاحيين المعروف.

وكانت اللغة في البيان تطالب بالدستور والمجتمع المدني، وهي مطالب حديثة، بلغة دينية قادمة من القرون الهجرية الأولى، فتصادموا مع التيار الديني الذي يحتكر هذه اللغة وهم متخاصمون معه من الأساس، ولم يكسبوا باقي الليبراليين الذين يمجّون تلك اللغة من الأصل، وفوق ذلك، تصادموا مع الشارع الذي لم يفهم أو لم يكن مستوعباً أهمية ما يطالبون به.

لقد أحدث البيان شرخاً وكان ما كان، وقد حاول الإصلاحيون تدارك الأمر بإصدار بيان يدين الإرهاب ويتضامنون فيه مع النظام ويتمسكون بالإصلاح (وقد حصد هذا البيان رقم الموقعين الأعلى الذين تجاوزوا الـ800 موقع كنت أقلهم شأناً)، ويبدو أنه لم يفِ بالغرض على الرغم من صدقهم الصرف في بيانهم وتلبيتهم لظرف البلاد. كما أن الإصلاحيين لم يوفّقوا حينها في تصعيد لهجتهم

الإعلامية، وهذا حق لهم، للتأكيد على الإصلاح، فظن النظام أن هذا تحدٍّ صارخ له، لتخبو جذوة الإصلاح بالاعتقالات الشهيرة التي تزامنت مع بزوغ الطفرة الاقتصادية الثانية، وتلعثم التساؤلات الدولية بسبب الظرف الإقليمي الذي تمثل في تدهور الأوضاع الأميركية في العراق وأفغانستان مع بزوغ الصراع مع إيران.

ومنذ تولّى خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز، مقاليد السلطة منذ نحو 4 سنوات، كان من أوائل قراراته العفو عن الإصلاحيين الثلاثة الذين صدرت بحقهم أحكام سياسية، واتخاذه العديد من القرارات الإصلاحية في قطاعات الدولة، آخرها قرارات 14 فبراير/ شباط الماضي التي قدحت شعلة الإصلاح مرة أخرى[1]. ولعل أجمل توصيف لرد الفعل على القرارات الأخيرة ما قاله أحد الكتّاب في عنوانه: "شكراً على الأمل".

لذا من الواجب الشروع فوراً، بالتوازي مع دعم انطلاقة عجلة الإصلاح من جديد، في عملية نقد ذاتي لمسيرة الإصلاح، لتلافي أخطاء الماضي واستثمار الحاضر والمستقبل.

أولاً: يبدو أن مرحلة البيانات والخطابات قد انتهت، وخصوصاً

---

(1) من القرارات: تعيين د. عبدالعزيز خوجة وزيراً للثقافة والإعلان، تعيين د. عبدالله الربيعة وزيراً للصحة، تعيين د. محمد العيسى وزيراً للعدل، تعيين الأمير فيصل بن عبدالله وزيراً للتربية والتعليم، إعفاء الشيخ صالح اللحيدان (صاحب فتاوى: قتل أصحاب القنوات الفضائية، الجهاد في العراق. ونسب له التعنت في وجه مشروع الملك لإصلاح القضاء كتقنين الشريعة وتحديث الجهاز القضائي) من رئاسة المجلس الأعلى للقضاء وتعيين الشيخ صالح بن حميد، وتوسيع هيئة كبار العلماء لتشمل المذاهب السنية المتعددة.

تلك التي تعبّر عن رؤية تيار لا رؤى وطن، ولو مرحلياً، وآن أوان العودة إلى الحوار مع أطياف ومكونات المجتمع واستقطابهم من جديد حول فكرة الإصلاح، ودعوتهم إلى تأصيل تقاليد واضحة للممارسة السياسية في البلاد. حوار لا يستثني طرفاً ولا يقصي آخر، وأن يكون هذا الحوار مقدمة لعمل تراكمي ودؤوب، تذلل صعابه الشعبية الحاسمة لخادم الحرمين والثقة بمشروعه، ويختصر زمنه تطور وسائل الاتصال.

ثانياً: ضرورة توجيه العمل نحو دعم المؤسسات القائمة والإصلاح من خلالها، وخصوصاً مجلس الشورى والقضاء وديوان المراقبة العامة والمحكمة العليا ومؤسسات حقوق الإنسان والأجهزة التنفيذية، والتواصل مع قادتها واجتذابهم إلى مشروع الإصلاح.

ثالثاً: أن يتطور النشاط الإصلاحي من وضعه العمودي، إلى حالة أفقية، تركّز على الاقتصاد والخدمات مثلما تركّز على السياسة. وليس من الضرورة أن تتوجه كل مطالبات الإصلاح إلى رأس الدولة، وليس من الضرورة أن تعلن كلها، لأن الهدف هو تحقيق الإصلاح، وليس ضرورياً أن تلتزم أجنحة الإصلاح بمشروع واحد أو هدف واحد، بل قواسم مشتركة.

رابعاً: إطلاق عنان فكرة الإصلاح من دائرة النخبة، إلى تداول عموم الناس، وهذا يستدعي مخاطبة العامة على قدر عقولهم، ومخاطبة غير العامة بلغتهم التي يألفونها. والحقيقة، أن ضعف التسويق، معضلة أساسية عند الليبراليين السعوديين، كما كانت عند أسلافهم الحداثيين في ثمانينات القرن الماضي.

خامساً: الإيمان بدور رجال الأعمال في مسيرة الإصلاح، والعمل من خلال نفوذهم ومصالحهم لتمرير أفكار إصلاحية.

سادساً: الاهتمام بالبعد القبلي في النسيج الاجتماعي، وطرح سؤال الإصلاح عليه.

سابعاً: لم يكن للمرأة والشباب والتكنوقراط، حضور كاف في المرحلة السابقة لمصلحة رجال الفكر والسياسة، لذا وجب تعزيز هذا الحضور، واستقطاب رجال الثقة من داخل النظام لأن يكونوا عوامل مساعدة لا معطلة في مسيرة الإصلاح.

ثامناً: كان خطأً فادحاً، اعتبار الهجوم على التيار الديني جزءاً من الإصلاح، ولا بد من الانتقال إلى احتوائه داخل المشروع، والاستفادة من خبرته وآليته ومؤسساته في خدمة الشارع والتواصل معه، والحوار مع التيار لتعزيز ثقافة الديموقراطية وحقوق الإنسان في المجتمع السعودي.

تاسعاً: التأكيد على أن الإصلاح، كما يعلن ويردِّد الإصلاحيون دائماً، هو من داخل النظام، ولمصلحة النظام، وعبر النظام، لتطوير النظام، وقد أخطأ من ظن من الإصلاحيين، أنه ندّ للنظام، ولم يكن له سند، إلا ظرف دولي متقلب، وظرف داخلي مرتبك، بل إنّ الظهور في مظهر المواجهة مع النظام، لم يكن مبرراً وفق ما سبق، وخصوصاً أن النتيجة كانت ظلالاً ثقيلة على مشروع الإصلاح نفسه.

عاشراً: الإيمان بأن عامل الزمن لمصلحة الإصلاح وليس ضده، والإيمان بأن الإصلاح مصلحة قبل أن يكون مبدأً، لذا فإن خطه البياني، محكوم بعوامل رياضية قبل أن تكون أخلاقية، وأن اتجاه الإصلاح يتحرك نحو قمة الهرم وقاعدته في آن واحد.

وإذا كان بيان الملكية الدستورية سيقف حائلاً بين الإصلاحيين والنظام، وبين الإصلاحيين والتيارات الأخرى، فلماذا لا نضعه في عهدة المستقبل[1]، ويكفي البيان أنه دفع المجتمع إلى طرح وتداول أسئلة مصيرية ملحة، وللإصلاحيين مكاسب كبيرة تحقّقت في الفترة الماضية، من الضروري البناء عليها والتمسك بها، أهمها: الإجماع على خطاب الرؤية، توصيات الحوار الوطني الثاني، خطاب الملك فهد في افتتاح دورة مجلس الشورى في أيار/مايو 2003 الذي منه: "أؤكد استمرارنا في مسيرة الإصلاح السياسي والإداري ومراجعة الأنظمة ـ حريصون على أن تظل الشؤون الداخلية عرضة للمراجعة الذاتية ـ سنوسّع نطاق المشاركة الشعبية ونفتح آفاقاً أوسع لعمل المرأة". ولا أنسى قرارات وتصريحات ومواقف خادم الحرمين عبدالله بن عبدالعزيز في سبيل العدل والإصلاح، التي يرحب بها الإصلاحيون دائماً، خصوصاً في قضايا المرأة والتسامح والاقتصاد. وتجدر الإشارة أيضاً إلى الثوابت الوطنية التي أعلنها الناشط السياسي محمد سعيد طيب في قناة (الجزيرة) في ديسمبر/كانون الأول 2001، والتي تلقّتها النخبة السعودية بتأييد، وهي: "آل سعود هم رمز وحدة البلاد ورأس نظامها، الإسلام كدين أساسه العدالة والتسامح وحفظ الحريات والحقوق وضمان المساواة، والوحدة الوطنية وأساسها المواطن الفرد وفسيفساء الوطن المتنوعة، وأخيراً الحوار الوطني لدعم وإشاعة الإصلاح وقيمه".

لم يكن الإصلاحيون مجموعة من السذج أو السيئين أو

(1) لم يكن المستقبل بعيداً كما تصور البعض.

المتسلقين، وتاريخهم يشير إلى وطنية ناصعة، وشمائل نبيلة، وأعمال جليلة، ولا مجال للتشكيك في ولائهم للدولة أو للوطن أو حرصهم الصادق على الإصلاح. وهم لا يحتاجون إلى شهادة أحد، لكن اللحظة التي عايشوها - والنظام - تحول فيها العالم، بالتزامن مع إقبال البلاد على ممارسة سياسية كانت جديدة عليها، أو غائبة منذ فترة طويلة.

كما أن النظام، لم يكن أيضاً بتلك البراءة، فأفراده بشر يخطئون ويصيبون، يحبون ويكرهون، يديرون موازين المجتمع ويعزفون عليها، ويحرصون على تحصين النفوذ وحفظ الدولة وقيادتها بنجاح، لكن كان المتوقع والمنتظر منهم، إبداء التفهّم تجاه نخبة من أبنائهم وإخوانهم الذين أرادوا وطناً أفضل، ولا لوم عليهم، خصوصاً أن النظام يتمتع بقبول شعبيّ لا يهزه رأي، بل يعزّزه، لذا كل الأمل الآن، أن يزول سوء الفهم بين الإصلاحيين والنظام وتفتح صفحة جديدة، ولعلها تبدأ بإنهاء قرارات منع السفر والظهور الإعلامي، وفتح قنوات التواصل وبناء الثقة مع دعاة الإصلاح.

إنّ الغرض من إثارة مسألة الإصلاح، ليس للتبرّؤ من مرحلة، أو للخروج عن نهج، أو محاولة للتأريخ، إنما لمواكبة المتغيرات ولبدء نقد الذات، وليس بالضرورة أن تحمل هذه المحاولة مضموناً صائباً أو نهائياً أو دائماً، وليس خافياً أنه ليس أصعب على النفس وأنفع للنفس من نقد الذات. والدعوة إلى هذا النقد ليست حصراً على الليبراليين السعوديين، بل يجب أن تمتد إلى النظام، وإلى التيار الديني الذي لم يقف بالإيجابية المطلوبة مع مسيرة الإصلاح إن لم

يكن موقفه عائقاً[1]. وهذه الدعوة، تتزامن مع دعوة متجددة للحوار والوفاق والمصالحة بين أطياف الوطن العربي السعودي، تحت مظلة الملك عبدالله بن عبدالعزيز وولي عهده، على أساس النظام الأساسي للحكم.

في الختام، لا يلخص العلاقة بين الإصلاحيين والنظام السعودي، وسوء الفهم الذي حصل، سوى تلك المقولة التي قالها القديس ماني[*] قبل قرون بعيدة لشاهبور ملك فارس في لقائهم الأخير بعد جفاء طويل، حيث قال ماني: "لا تعتذر مني ولا أعتذر منك، لقد أخطأتَ في حقي حين أردتني أن أتصرّف كملك وأنا قديس، ولقد أخطأتُ في حقك حين أردتك أن تتصرّف كقديس وأنت ملك".

---

(1) شهدت تلك المرحلة، في العالم العربي، حديث بعض المحسوبين على الأنظمة الرسمية، بأن مطالبة النخب العربية بالإصلاح في توقيت الضغط على الانظمة تعد "انتهازية سياسية"!، لكن لم يخبرنا أحد، عن التوصيف الملائم لمن يتجاهل الإصلاح والتطوير في وقت الرخاء والسعة وهو قادر على ذلك!

(*) ماني: هو مؤسس مذهب المانوية: الخير والشر، النور والظلام.

المعارضة والإصلاح:
تحية إلى المعارضة البنَّاءة وشيعة السعودية[1]

يلفت نظري، في صفوف المعارضة السعودية خارج البلاد، الخطاب العقلاني والبنّاء لفؤاد إبراهيم وحمزة الحسن، وتجوز إضافة الصحافي الزميل عبدالعزيز الخميس في أحيان كثيرة، ومضاوي الرشيد حصراً في كتابيها: (السياسة في واحة عربية) و(تاريخ العربية السعودية).

ما يلفت النظر هو أن هذا الخطاب يكاد يتقاطع مع خطاب التيار الإصلاحي في المملكة، إن لم يتطابق معه في مواطن عدة، ما يدفع للقول، إن المعارضة السعودية خارج البلاد، ليست كلها على درجة واحدة من معاداة النظام، بل يصح القول، إن في هذه المعارضة من يعادي النظام بالمطلق، وفيها من يختلف معه، وشتان ما بين العداوة والاختلاف.

سعد الفقيه، على سبيل المثال، يطالب بإسقاط النظام علناً ودائماً. محمد المسعري في أكثر من تصريح، يستعير أدبيات تنظيم (القاعدة)، ويطلق مصطلح "الجزيرة العربية" على الوطن العربي السعودي، ونلاحظ بوضوح، أن هذه اللغة الحدّية والفاصلة، تختلف عن لغة الحسن وإبراهيم وعبد العزيز الخميس غالباً.

---

(1) نشرت هذه المقالة في صحيفة (الأخبار) في 11 يونيو/ حزيران 2009.

حمزة وفؤاد عادا إلى المملكة بعد حرب تحرير الكويت، على أثر المصالحة بين النظام والحركة الإصلاحية التي كانت قبل ذلك تسمى "الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية"، وهي الحركة التي تأسست بعد أحداث عاشوراء 1400هـ حين تظاهرت مجموعات شيعية في المنطقة الشرقية من المملكة احتجاجاً على الحالة المزرية للمناطق الشيعية من جهة، ومن جهة أخرى تهديدات الولايات المتحدة للجمهورية الإسلامية أثناء احتلال السفارة الأميركية في طهران.

أقامت الحركة أولاً في طهران، ثم انتقلت إلى دمشق بعد الاختلاف مع رئيس الجمهورية الإيرانية (وقتها) علي خامنئي الذي أراد تسيير الحركة ضمن أمواج السياسة الإيرانية، وبعد سنوات من الإقامة في دمشق، انتقلت إلى لندن رغبة في اكتساب أبعاد إعلامية وسياسية أوسع، لتأتي حرب الخليج الثانية، وتتعرض المملكة للخطر العراقي بعد احتلال الكويت، فيقدم الشيخ حسن الصفار موقفاً وطنياً يتمثل في إعلان تضامنه مع النظام، مطالباً الشيعة في المملكة بالالتحاق بمعسكرات التدريب الحكومية من أجل الدفاع عن الوطن، وقال نصاً لوكالة (رويترز): "وإن كنا نعاني كطائفة من بعض المشاكل، إلا أن ذلك لا يعني أن نقف مع العدوان العراقي أو نبرر له".

على الرغم من المسمّى الصارخ للحركة، إلا أنها في الحقيقة لم تكن تحمل برنامجاً سياسياً واضحاً، لأنها كانت حركة احتجاج ونقد أكثر منها حزباً سياسياً أو تنظيماً تحررياً. في عام 1991 قررت المنظمة تغيير أيديولوجيتها وهويتها، فأصبح اسمها "الحركة الإصلاحية" وقررت أنّ هدفها يتحدد في تحقيق الديموقراطية

والحريات العامة وصيانة حقوق الإنسان، وأن تتوصل إلى ذلك بأساليب الضغط السلمي على الحكومة. ومما سهل عودتها للبلاد، ملاحظة قادتها أن مستوى النقد لسلوك النظام وأجهزة الدولة في الداخل اقترب كثيراً من خطابهم بسبب حرب تحرير الكويت، كما أن النظام تلقى بترحيب وتقدير بالغين تصريح الشيخ حسن الصفار، وبدأت الاتصالات بين الحركة والنظام ممثلاً في د. ناصر المنقور ود. غازي القصيبي (سفيري السعودية في لندن سابقاً) وأحمد الكحيمي (سفير المملكة في سوريا سابقاً) والشيخ عبدالعزيز التويجري (مستشار الملك عبدالله) والأمير بندر بن سلطان (سفير المملكة في الولايات المتحدة وقتها).

وقد أسهمت هذه الاتصالات بأن يجتمع الملك فهد ـ رحمه الله ـ في جدة بوفد من الحركة في أيلول / سبتمبر 1993 انتهى بالعفو عن المعارضين الشيعة خارج البلاد، وإطلاق المعتقلين في الداخل، وإيقاف الاعتقالات العشوائية في المنطقة الشرقية بشبهة الطائفة، ولاحقاً الموافقة على بناء المساجد وأداء الشعائر في العلن.

عاد حمزة الحسن وفؤاد إبراهيم إلى البلاد بعدما تصالحت حركتهما مع النظام، ولكن للأسف، لم تفتح أمامهما سبل العيش؛ فالصحف السعودية لم ترغب في استكتابهما، والأجهزة الرسمية لم تصرح لهما بتأسيس مجلة يمارسان من خلالها مهنتهما الوحيدة، وهي الكتابة، وهوايتهما الدائمة، أي التفكير، مما دفع الحسن وإبراهيم إلى مغادرة البلاد في أواخر التسعينات، ولم ينشطا كمعارضين إلا قبل سنوات معدودة، أي بعد عقد تقريباً على مغادرتهما الثانية.

ربما يكون ثمة تشابه بين حالة الحسن وإبراهيم وحالة عبدالعزيز الخميس، فالأخير فصل من منصبه رئيساً لتحرير مجلة (المجلة) نحو عام 2000 بطلب من الرئيس الليبي معمر قذافي على أثر موضوع تناول ابنته عائشة، بعدها حاول الخميس إصدار مجلة اقتصادية، لكن الأجهزة الرسمية رفضت أن تأذن له فاضطر إلى مغادرة البلاد، وما يثير الاحترام، إدانة عبدالعزيز الخميس الصريحة لمحاولة القذافي اغتيال الملك عبدالله في ديسمبر/ كانون الأول 2003 حين فضحتها صحيفة (نيويورك تايمز) بعد إحباطها بأشهر.

أصدر فؤاد إبراهيم عام 2007 كتاباً بعنوان (الشيعة في السعودية)، أستحضره الآن، للاستدلال على أنه من الممكن، بل من البديهي، أن تكون هناك صور مضيئة لتجربة المعارضة، في بداية الكتاب يعلن إبراهيم: "ليست النية معقودة هنا من أجل استدراج القارئ إلى المشاركة في تسجيل شهادة إدانة ضد الدولة وتبرئة الشيعي"، وأعتقد بأن إبراهيم حقق جزءاً كبيراً من مهمته الموضوعية، فهنا نجده ينتقد النظام: "لم يسبق أن وصل مواطن شيعي إلى منصب وزاري، فنسبة تمثيل الشيعة في مجلس الوزراء هي صفر بالمئة، وفي مجلس الشورى 3% وفي مجالس المناطق 18% ولم يعين إلا سفير شيعي واحد هو سفير السعودية في طهران (وقد أحيل على التقاعد لاحقاً)".

وفي مكان آخر، ينتقد التطرّف الديني سواء في قراءة الشيخ د. سفر الحوالي - شفاه الله - لعريضة "شركاء في الوطن" أو فتوى علماء السلفية السعوديين في يناير/ كانون الثاني 1927والتي منها: "وأما الرافضة، فأفتينا الإمام أن يلزمهم البيعة على الإسلام، ويمنعهم من إظهار شعائر دينهم الباطل... وترك الشرك من دعاء الصالحين من أهل

البيت وغيرهم، وعلى ترك سائر البدع في اجتماعهم على مآتمهم وغيرها، مما يقيمون به شعائر مذهبهم الباطل، ويمنعون من زيارة المشاهد في العراق... ويرتب الإمام فيهم أئمة ومؤذنين ونواباً من أهل السنة... ومن أبى قبول ذلك ينفى عن بلاد المسلمين".

لم يتوقف إبراهيم عند هذا الحد، بل سخّر الجزء الأكبر من كتابه لنقد التجربة الشيعية والفكر الديني الشيعي داخل البيئة السعودية، ومن ذلك: "مؤسف القول إن المنطقة الشرقية كانت سوقاً للنتاج الثقافي الشيعي بصيغته السجالية، وهو نتاج يشتمل على تعريض بالخلفاء الراشدين وبأمهات المؤمنين خصوصاً عائشة وحفصة، إضافة إلى ما تحمله بعض الأدعية غير المسندة من عبارات هابطة ومخلة، ولا تقترب من بعيد أو قريب من روح التشيع كما صاغه الإمام جعفر الصادق... إن استمرار تدفق هذه النتاجات إلى الساحة الشيعية لا مبرر له سوى رغبة بعض مؤسسات النشر في تحقيق مزيد من الربح، وتلبية لأهداف خاصة لا يجني منها الشيعة في المنطقة الشرقية سوى التوتر في علاقاتهم الداخلية، والركون إلى ثقافة سجالية، والانحباس في الشرنقة الطائفية".

يطالب إبراهيم رجل الدين الشيعي في المملكة بتطوير خطاب ديني متسامح، وامتلاك القدرة على نقد الذات قبل نقد الآخر، ويطالب الشيعة جميعاً بالانخراط في نشاط وطني عام، باعتبارهم جزءاً من وطن كبير، يحتضن تلاوين من القوى السياسية والاجتماعية والثقافية تقاسم الشيعة هموماً وطموحات ومصالح مشتركة، وتراباً واحداً ومصيراً واحداً، وينتقد بضراوة بعض الشيعة الذين يمموا وجوههم إلى الخارج الشيعي، يقول إبراهيم: "المواطنون الشيعة الآن إزاء فرصة للاندماج في النسيج الوطني العام، والانتقال من

كونهم فئة مذهبية إلى قوة فاعلة في البناء الوطني العام، فهم جزء منه ويتحملون قسطاً من مسؤولية الالتحام به".

وهنا، تجدر الإضاءة على بعض الخطابات (البيانات) التي رفعها المواطنون الشيعة إلى أصحاب القرار في المملكة العربية السعودية للتأكيد أن رؤية (إبراهيم) تنطلق من أساس متين داخل الطائفة.

أهم هذه الخطابات من وجهة نظري، خطاب (اندماج الشيعة في الإطار السياسي الوطني ـ برنامج عمل لمعالجة التمييز الطائفي) الذي رفع إلى ولي العهد الأمير سلطان بن عبدالعزيز في 7 أغسطس/آب 2008 بتشجيع هيئة حقوق الإنسان الحكومية ورئيسها السابق تركي بن خالد السديري، ويحقق هذا البرنامج حاجتين متوازيتين: "حاجة الطائفة الشيعية إلى التخلص نهائياً من مشكلة التمييز والتهميش القائم على مبررات مذهبية... وحاجة النظام إلى التخلص نهائياً من القلق الذي يسببه الانقسام المذهبي" ضمن مفهوم الاندماج "الذي يعني إزالة الأسباب التي تعيق المشاركة الطبيعية للشيعة في الحياة العامة للبلاد"، مقترحين مسارات ثلاثة لتطبيق هذا البرنامج: "التمثيل الوظيفي، التطبيع الاجتماعي، وتحييد الجانب الديني في العلاقة بين المجتمع الشيعي والدولة".

وقد اقترح مقدمو البرنامج خطوات تفصيلية ومتدرجة لتنفيذ كل مسار، ويحسب للبرنامج أساساً، انطلاقه من النظام الأساسي للحكم، من حيث تطبيق مبدأ المساواة، وتعزيز قيمة المواطنة. ومن وجهة نظري، أرى أن من الواجب على النظام، الشروع فوراً في إقرار هذا البرنامج وتنفيذه، للأسباب الواردة في نصه، ومعالجة مناخ الإحباط الذي تولّد في أوساط الشيعة بعد القرارات الإصلاحية

في فبراير/ شباط الماضي، والسبب، أن هذه القرارات، كما يقول بعض ناشطي الطائفة، لم تلتفت لهم.

هذا البرنامج جاء تطوراً عن خطابات سابقة، منها خطاب رفعه وجهاء الشيعة إلى الملك عبدالله حين كان ولياً للعهد وخطاب آخر إلى الأمير سلطان بن عبدالعزيز في نوفمبر/ تشرين الثاني 1998 شكوا فيه من تضييق بعض أجهزة الدولة على الشيعة في ممارسة شعائر دينهم عبر منع بناء مساجد جديدة أو ترميم القديم منها (في ذلك الوقت)، والشكوى من السماح بتوزيع الكتب التي تتعرض للشيعة وتهين معتقداتهم في سوق النشر السعودي، وفي المقابل منع كتب الفقه الشيعية، والاعتراض على بعض الإشكالات التي واجهت محكمة القضاء الجعفري في ذلك الحين، والتمييز الوظيفي والتعليمي.

في 30 أبريل/ نيسان 2003، قدم أكثر من 450 شخصية من نخبة الشيعة خطاباً إلى الملك (الأمير) عبدالله بن عبدالعزيز بعنوان (شركاء في الوطن) أكدوا فيه ضرورة تعزيز وحدة الأمة والوحدة الوطنية عبر احترام جميع المذاهب الإسلامية والانفتاح عليها، ويقول البيان: "إن المواطنين الشيعة في المملكة هم جزء أصيل لا يتجزأ من كيان هذا الوطن الغالي، فهو وطنهم النهائي، لا بديل لهم عنه، ولا ولاء لهم لغيره، وهم من بادروا إلى الانضواء تحت رايته الخفاقة حينما رفعها الملك المؤسس عبدالعزيز طاب ثراه، من دون تمنع أو تردد، ووضعوا كل إمكاناتهم وثرواتهم في خدمة بناء الوطن، متطلعين إلى العدل والأمن والمساواة والاستقرار. وهم في هذه الظروف العصيبة، يؤكدون ولاءهم الوطني"، واقترح البيان بعض الأفكار لتحقيق هذه التطلعات.

ولو نظرنا خارج الهمّ الطائفي، فإن للناشطين الشيعة حضوراً بارزاً في خطابات التيار الإصلاحي وأدبياته، ويبدو ذلك واضحاً في خطاب الرؤية (يناير/ كانون الثاني 2003) وبيان (دفاعاً عن الوطن) على سبيل المثال، ولو راجعنا مسيرة اليسار في المملكة، بدءاً من جبهة الإصلاح الوطني (1956) ثم جبهة التحرر الوطني (1958) وصولاً إلى الحزب الشيوعي (1975) فإننا نلمس مشاركة واسعة وقيادية لعلمانيي الشيعة، وبصورة تجسّد القطيعة الجذرية مع فكرة الطائفية[1].

إذاً، من الشكوى، إلى الشراكة، إلى نقد الذات كما في رؤية إبراهيم، والاندماج كما في برنامج معالجة التمييز الطائفي، والرؤية الوطنية في أدبيات الإصلاح، يتضح أن الخطاب الشيعي السعودي، قد استطاع في مجمله تجاوز حواجز الطائفية والشكوى والسلبية إلى رحاب الوطنية والمبادرة بامتياز، ومن اللازم هنا، إدانة الأسلوب الرخيص الذي تعاملت به بعض وسائل الإعلام المؤدلجة مع أحداث

---

(1) تأسست (جبهة الإصلاح الوطني) سنة 1956 كمنظمة سياسية سعودية يسارية للدفاع عن حقوق العمال والمطالبة بإلغاء قاعدة الظهران العسكرية الأميركية. من أبرز مؤسسيها: عبدالعزيز بن معمر، عبدالعزيز السنيد، عبدالرحمن البهيجان، ناصر السعيد، علي العوامي، صالح الزيد، يوسف الشيخ يعقوب وإسحاق الشيخ يعقوب. تحوّل مسماها سنة 1958 إلى (جبهة التحرر الوطني)، وفي سنة 1975 تمكن تيار يقوده الأمين العام للجبهة مصطفى حافظ وهبة من تغيير مسماها إلى (الحزب الشيوعي في السعودية) وسط معارضة من بعض الكوادر والقيادات في الداخل. من أبرز أدبيات الحزب الذي توقف نشاطه عام 1991: المطالبة بنظام ملكي دستوري عبر سن دستور عصري يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات، إطلاق الحريات العامة، تأميم قطاع النفط، إلغاء كافة أشكال التمييز المناطقي والمذهبي والقبلي.

البقيع في شهر فبراير/ شباط الماضي وتداعياتها[1]، سواء في تصريح الشيخ نمر النمر ودعوته المدانة ـ من الشيعة قبل غيرهم ـ لانفصال الشيعة عن الوطن العربي السعودي أو أحداث بلدة العوامية[2]، وهو ما دفع الكاتب أنس زاهد للامتعاض في صحيفة (المدينة) بتاريخ 28 فبراير/ شباط 2009 حين قال: "الكتاب والإعلاميون والمثقفون الذين ساهموا بكتاباتهم في الفترة الأخيرة، في بث كل أنواع الفرقة بين أبناء الوطن الواحد، سيكونون مسؤولين أمام الله وأمام التاريخ وأمام الأمة عن تنامي ثقافة الكراهية التي لن تولد سوى العنف، العجيب أن معظم هؤلاء الكتاب والمثقفين والإعلاميين إنما زرعوا وما زالوا يزرعون بذور الفتنة الطائفية والمذهبية مدعين أنهم يفعلون ذلك من منطلقات وطنية، وهذه أكذوبة كبرى".

من المهم الإشارة هنا، إلى رد الشيخ حسن الصفار على تقرير وزارة الخارجية الأميركية عن الحريات الدينية في المملكة في 17 سبتمبر/ أيلول 2009، حيث قال: "إن المواطنين الشيعة في المملكة العربية السعودية يرفضون التدخلات الأجنبية في شؤون بلدهم، وهم جزء لا يتجزأ من وطنهم، ويرفضون استخدام اسمهم للضغط

---

(1) في فبراير/ شباط 2009 اشتبكت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبعض رجال الأمن مع مواطنين شيعة - كانوا يحاولون إقامة أداء طقوس دينية - عند مقبرة البقيع في المدينة المنورة.

(2) بعد دعوة الشيخ (النمر) إلى الانفصال قامت أجهزة الأمن السعودية بمحاصرته في بلدة العوامية للقبض عليه، بعد أن اعتقلت نحو 30 شخصاً من أنصاره، وأشارت - حينها - جمعيات حقوقية إلى وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان أثناء حصار (العوامية). وإلى اليوم ما زال (النمر) بعيداً عن أيدي السلطات.

والابتزاز من أي جهة أخرى، وإذا كانت لديهم مشكلات فإنهم كبقية مواطنيهم يتواصلون مع حكومتهم لمعالجة هذه المشكلات. وأؤكد في الوقت ذاته ضرورة تفويت الفرصة على الأعداء والطامعين، بترسيخ الوحدة الوطنية ومعالجة الثغرات ونقاط الضعف، وأن يأخذ الحوار الوطني مساره الحقيقي في تفعيل الإقرار بالتعددية المذهبية التي أقرتها توصياته، وعدم إتاحة المجال لأي ممارسات وإثارات طائفية لا يستفيد منها إلا الأعداء، وستبقى بلادنا إن شاء الله شامخة بالإسلام العزيز وبوحدة شعبها وتلاحمه مع قيادته الحكيمة في مواجهة كل المؤامرات والتدخلات المغرضة".

وبالعودة إلى الموضوع الأساسي، نماذج المعارضة البناءة، تلقف المجتمع السعودي التقرير الثاني لجمعية حقوق الإنسان الأهلية بارتياح بالغ قبل أشهر. التقرير وجّه نقداً صريحاً للقضاء وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وطالب بأن يتاح لمجلس الشورى محاسبة الوزراء ومشاركة المرأة وإقرار الميزانية، والعمل بمبدأ الانتخاب بدل التعيين، وانتقد ظاهرة الفساد في بعض قطاعات الدولة، ولعل هذا الارتياح الذي لاقاه البيان هو ما حرّض الكاتب زياد الدريس في صحيفة (الحياة) بتاريخ 8 أبريل/ نيسان الماضي على التساؤل: "متى تصبح المعارضة جزءاً من الداخل، هدفها الإصلاح لا الاعتراض فحسب، وخطابها نقدي إيجابي، لا يتغاضى عن الأخطاء والقصور في الأداء، لكنه أيضاً لا يتغاضى عن الإيجابيات والإنجازات، معارضة لا تنفي مخرجات الحكومة، ولا الحكومة تنفيها إلى الخارج؟".

إن برنامج معالجة التميز الطائفي، والتقرير الثاني لجمعية حقوق الإنسان الذي لا يختلف في روحه وتفاصيله عن خطاب التيار

الإصلاحي، وحنين (الدريس) إلى فكرة المعارضة الإيجابية، ووجود نماذج من هذه المعارضة خارج البلاد، وبيانات التيار الإصلاحي بدءاً من 2003 إلى اليوم، كلها دلالات ملحة على ضرورة تطوير الحياة السياسية في المملكة واستحداث الإطار الذي ينظمها.

كان يمكن تجربة التيار الإصلاحي أن تتطور لتلعب دور هذه المعارضة المنتظرة، ولكن أخطاءً تكتيكية واستراتيجية وقع فيها التيار، سواء في خطابه المشتت بين وثيقة الرؤية وبيان الملكية الدستورية، وخصومته للتيار الديني، وتوتر علاقته بالنظام، أضعف هذا الأمل، من دون إعفاء النظام والتيار الديني من المسؤولية، عبر عدم تقبل أطروحات كثيرة جديرة بأن تسهم في تأسيس حياة سياسية حيوية وراقية وبناءة. على صعيد آخر، لا بد من الالتفات إلى خطوات تمهيدية، تمثّل قاعدة صلبة، لبلورة حياة سياسية جادة في البلاد، ولا غنى عن المطالبة بها:

أولاً: تعزيز قيمة النظام الأساسي للحكم، مركزاً للعلاقة التعاقدية بين النظام والمواطنين، ولعل استكماله بمحكمة نظامية عليا، واعتبار توصيات الحوار الوطني الثاني وخطاب الملك فهد في مجلس الشورى (مايو/ أيار 2003) وخطاب الرؤية (يناير/ كانون الثاني 2003) وخطاب بيعة عبدالله بن عبدالعزيز - الذي أكد فيه أنه سيضرب بسيف العدل هامة الظلم والجور - وبرنامج معالجة التمييز الطائفي، كملاحق للنظام، واستحضاره مع البيعة[1]، فتكون المبايعة على النظام الأساسي للحكم، بدلاً من المبايعة على الكتاب والسنّة،

(1) في الحقيقة، إن مفهوم "البيعة" قد تجاوزه الزمن، ولعل الأجدى والأصلح استبداله بـ "الاستفتاء الشعبي"، أو على الأقل، أن تكون البيعة على النظام الأساسي للحكم، خطوة لاحقة للاستفتاء المأمول.

خصوصاً أن النظام الأساسي يصون مكانة الكتاب والسنة في مادته الأولى[1].

ثانياً: التمييز بين مفهوم الحكومة كسلطة تنفيذية تخضع للنقد والمحاسبة واختبار الثقة، ومفهوم النظام كمجموع المؤسسات التي تتوزع بينها عملية صنع القرار السياسي، وهذا يستدعي التشديد في البيانات الرسمية ووسائل الإعلام، على التمييز بين مهمات خادم الحرمين ملكاً للبلاد، ومهماته رئيساً للسلطة التنفيذية، فهو داخل مجلس الوزراء رئيس للمجلس، وخارجه هو الحاكم الأعلى للبلاد، وهذا ينسحب على الأمراء داخل الحكومة، فهم الوزراء أصحاب المعالي فقط داخل مجلس الوزراء أو أثناء عملهم الوزاري، وسبق للنظام أن اتخذ قراراً يسير في هذا الاتجاه حين عدّل الملك فهد نظام مجلس الشورى - في ثنايا عام 2003 - لتعود مرجعيته إلى الملك بدلاً من رئيس الحكومة.

ثالثاً: توجيه التحية إلى روح الملك الراحل خالد بن عبدالعزيز، الذي عفا عن كل المعتقلين السياسيين في الداخل والمعارضين في الخارج في بداية حكمه، ودعاهم جميعاً في لفتة وطنية وإنسانية للمساهمة في تنمية الوطن[2].

بالاستناد إلى خطاب الرؤية، وموقف عبدالله بن عبدالعزيز في العفو عن الإصلاحيين الثلاثة عند توليه الحكم[3]، وإلى تراث

---

(1) نص النظام الأساسي للحكم: *http://www.mofa.gov.sa /ABOUTKINGDOM/SAUDIGOVERNMENT/Pages/ Basic System Of Governance24887.aspx*

(2) أصدر الملك خالد عفوه بعد أسبوعين من توليه الحكم.

(3) المقصود: د. عبدالله الحامد، د. متروك الفالح وعلي الدميني.

الراحلين فهد بن عبدالعزيز وخالد بن عبدالعزيز، وتراث الملك عبدالعزيز من قبل في العفو عن الخصوم واستمالة أصحاب الرأي المختلف، يليق بخادم الحرمين اليوم أن يبادر إلى معالجة القضايا العالقة بين النظام والإصلاحيين، بدءاً باستكمال إلغاء قرارات منع السفر، ومن جهة أخرى، العفو أو تسوية أوضاع المعارضين في الخارج بما يكفل هيبة النظام، ويعزز الوحدة الوطنية ويحفظ كرامات المواطنين، ويحمي النظام الأساسي للحكم، ويمكن التيار الإصلاحي أن يلعب دوراً لإنجاح هذه التسوية، إن لم يكن واجباً عليه القيام بهذا الدور.

رابعاً: المطلوب من التيار الإصلاحي، أن يستكمل بناءه كجماعة ضغط سياسية، وهذا لن يتحقق، إلا بتوحيد الصف وصياغة خطاب جديد وواضح، يتمسك بإنجازات الماضي ويواكب المتغيرات، وينحو باتجاه الواقعية والقواسم المشتركة مع الآخر، وطلب المساهمة في السلطة التنفيذية والانسجام مع أجهزة الدولة وأنسجتها. والنظام في المقابل مطالب بالتفكير في استحداث حصة للتيار الإصلاحي داخل السلطات الثلاث من أجل إثراء الدولة بدماء جديدة، وأفكار خلاقة، وكفاءات مشهود لها بالخبرة والنزاهة، ويأتي هذا التوجه، ضمن المحاصصة السياسية المتعارف عليها في المملكة الآن، فالحقائب السيادية والرئيسية للأسرة الحاكمة، وهناك حقائب مصانة للتيار الديني بما يشبه العرف، منها: وزارة الأوقاف ووزارة العدل، ورئاسة المجلس الأعلى للقضاء، ورئاسة ديوان المظالم، ورئاسة مجلس الشورى، رئاسة الحرمين، وجهاز الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبقية الحقائب من حصة التكنوقراط غالباً.

في الختام، وجب التنبيه، إلى أن توجيه التحية إلى شيعة السعودية، يتوازى مع إدانة التوجهات الطائفية الضيقة من أي طرف، كما أن الالتفات إلى الخطاب العقلاني لدى بعض معارضة الخارج، يعني بالضرورة، استنكار لغة الهدم، وتحفيز روح التفاعل والتنوع تحت مظلة النظام الأساسي للحكم، وعلى صعيد آخر، على التيار الديني أن يبدأ نقد الذات باتجاه التصالح مع الآخر ومع الحياة وتأييد مشروع الإصلاح، وهذا ينسحب على النظام، والأمل معلق عليه، في فتح نوافذ المصالحة وأبواب الحوار، ومراجعة تصريحات وقرارات أنجبتها حقبة التوتر على غرار "أخذناها بالسيف" و"الحكومة أكثر تطوراً من الشعب" وغير ذلك، والسعي باتجاه التطبيق الكامل للنظام الأساسي للحكم ومشروع الإصلاح بالسرعة التي تتناسب مع الحاكم والمحكوم على السواء[1].

---

(1) كلما زادت وتيرة التوتر بين السعودية وإيران، انعكس ذلك - للأسف - تشنجاً طائفيا ينال من الطائفة الشيعية في السعودية (راجع تداعيات أزمة التغيير في البحرين 2011، مثلاً) عبر المنتديات الإلكترونية وبعض الناشطين في مواقع التواصل الاجتماعي إضافة إلى تصريحات بعض الوعاظ. كذلك في حال الاحتكاك أو التوتر بين مواطنين الشيعة وبين النظام (تظاهرات السجناء المنسيين التي بدأت مطلع عام 2011، ثم أحداث العوامية في نفس العام). من أجل ذلك وجب التأكيد، على أن الخلاف السياسي مع إيران لا يعني صراعاً مع الشيعة، وأن إعلان بعض المنظمات السياسية الشيعية (حزب الله) الانتماء إلى "ولاية الفقيه" لا ينسحب على كل الشيعة العرب. إن التشنج الطائفي في المملكة مشكلة يجب حلها، وإلا فإن قوى الاعتدال هي الخاسرة وكذلك الوحدة الوطنية، وقوى التطرف هي الرابحة، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

إلى محمد بن نايف:
ماذا سنكتب عام ٢٠٣٩؟![١]

بعد أن كتب الله السلامة لمساعد وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف من محاولة الاغتيال السوداء ليلة السابع من رمضان الجاري[2]، وجدت أنه من المناسب أن نتحدث بأسلوب المكاشفة حول التجربة السعودية في مكافحة الإرهاب بعيداً عن شقها الأمني والعسكري، الذي حصد ثناء من جهات متعددة عربية ودولية، وهو لا شك، ثناء يستحقه.

وإذا كان ثمة عنوان يستحق اعتلاء هذه المكاشفة، فلا شك أنه مراجعة النفس لاستخلاص العبر والاعتراف بالأخطاء وتصويبها، خاصة وأن النيات الصادقة متوفرة لمحاربة الإرهاب واجتثاثه.

تصريحات المسؤولين السعوديين صريحة في إدانة الإرهاب منذ بدء الظاهرة، وتطورت الإدانة لتشمل التعاطف مع الظاهرة أو المساهمة في إيواء مجرميها أو تموليهم، وهذا لا شك تطور في محله، ولكن للأسف، وبالتأكيد عن غير قصد، أجد أن الخطاب

(1) نشرت هذه المقالة في صحيفة (الأخبار) في 9 سبتمبر/ أيلول 2009.

(2) في 27 أغسطس/آب 2009 نجا الأمير محمد بن نايف (مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية) من محاولة اغتيال قام بها مطلوب من تنظيم القاعدة زعم أنه يريد تسليم نفسه. حين قابل المطلوب الأمير فجَّر نفسه، لكن الأمير لم يصب إلا بجروح طفيفة.

الرسمي، يخترقه بعض التعاطف الذي يحتاج إلى تصحيح، بدءاً بوصف "الفئة الضالة" الذي نتحدث فيه عن خلايا الإرهاب وأفراده في البلاد، هي "الفئة الباغية" كما ورد في مقال حسناء القنيعير (الرياض - 23 أغسطس/ آب 2009)، وشتان ما بين الضلال والبغي.

قد يستخف البعض بهذه الملاحظة ويعتبرها ترفاً لفظياً، لكن الحرب على الإرهاب، ليست مجرد حزم أمني وعسكري، وتقويم حكم فقهي، إنما تتعدى ذلك كله إلى حالة شاملة، تشمل طرائق التفكير ومنهج الخطاب تعاضداً مع المعركة في ساحة القتال. وصف "الضلال" يجر التعاطف والشفقة، ولو سلمنا جدلاً بصحته فإنه بحاجة إلى الاستكمال بسؤال: من ضللهم؟! وهذا السؤال يأخذنا إلى مراجعة السياسات التعليمية والإعلامية والثقافية والدينية التي كانت سائدة قبل أحداث سبتمبر/ أيلول 2001، وأتفهم التحليلات التي حرّرت النظام من كل مسؤولية عن الظاهرة، ملقية العبء كاملاً على التيار الإسلاموي في البلاد الذي تسيّد منذ حادثة جهيمان[1] في الحرم المكي 1979، بل ومن الممكن أن نقول إن شوكة هذا التيار تعززت قبل تلك الحادثة، تحديداً منذ رفع شعار (التضامن الإسلامي) في مواجهة القومية العربية والتيار الناصري، وهنا تقع

(1) أعلنت وزارة الداخلية في 21 نوفمبر/ تشرين الثاني 1979: "اغتنمت زمرة خارجة على الدين الإسلامي صلاة فجر يوم الثلاثاء 1- 1- 1400 هـ. وتسلّلت إلى المسجد الحرام ومعهم بعض الأسلحة والذخيرة، وقدَّموا أحدهم إلى جموع المسلمين المتواجدين في المسجد الحرام بمكة المكرمة لأداء صلاة الفجر مدعين بأنه المهدي المنتظر، ونادوا المسلمين المتواجدين في المسجد الحرام للاعتراف به بهذه الصفة وتحت وطأة السلاح منهم، وقد قامت السلطات المختصة باتخاذ كافة التدابير للسيطرة على الموقف".

مسؤولية النظام الذي أدخل مواجهته الخارجية في سياساته الداخلية، ولو من زاوية "تحصين الجبهة الداخلية" كما كان يعتقد حينها.

إذاً، فالمسؤولية مشتركة، بين (النظام) صاحب القرار، وبين (الإسلاموي)، صاحب العقيدة ومنفذ القرار، وقد تكون المسؤولية أخف وطأة بكثير على التيارات الأخرى التي أوهنتها قبضة الأمن أو سياط التكفير والتخوين، وهنا وجب أن نراعي، أن ظروف الخمسينات والستينات والسبعينات تختلف عن ظروف اليوم، خصوصا ظروف ما بعد سبتمبر/أيلول 2001، ولعل تحليلات المثقفين المقربين من النظام، والتي أعفته من أي مسؤولية عن ظاهرة الإرهاب، يمكن أن توضع، في خانة ندم النظام نفسه على ما كان، ويعزز هذا التحليل، التصريحات والنيات والقرارات التي صدرت في السنوات الخمس الماضية في مجالات التعليم والقضاء والإعلام والفتوى، والتي تسعى لبدء صفحة جديدة نحو غد أفضل.

ملاحظة أخرى على الخطاب الرسمي، تتمثل في برنامج المناصحة[1] الذي دفع كاتبة مثل أميمة الجلاهمة في مايو/أيار 2007 لأن تكتب في صحيفة (الوطن): "الحزم والقصاص.. لا مناصحة ولا مسامحة"، لأن مثل هذا البرنامج، قد يهوّن من مغبة السير في طريق الدماء حين تكون عاقبة البعض امتلاك منزل وسيارة وسداد الديون والزواج. ونظراً لاعتزاز بعض المسؤولين بالنتائج

(1) يفترض في برنامج المناصحة إعادة تأهيل المقبوض عليهم في قضايا الإرهاب بغرض دمجهم في المجتمع وبيان ضلال أفكارهم المتطرفة قبل إطلاق سراحهم، لكن بعض المتطرفين استغلوا البرنامج للعودة إلى تنظيم القاعدة مرة أخرى. الكارثة في برنامج (المناصحة) استخدامه كبديل عن المحاكمة أحياناً.

الإيجابية لهذا البرنامج الذي ساهم في إعادة بعض الإرهابيين إلى جادة الصواب ودمجهم في مجتمعهم من جديد، كان من الأصح تحوير هذه الخطوة إلى برنامج تأهيل بعد المحاكمة، خاصة وأننا جميعاً عرفنا مَن استغله للغوص في الظلمة مرة أخرى.

مراجعة المناصحة تستدعي أن يراجع النظام تعامله مع حَمَلَةِ السلاح ودعاة العنف، مقارنة بتعامله مع دعاة الإصلاح المدني والسلمي رغم أخطائهم التكتيكية[1]، وهي لا شك مقارنة، تدفع بأي متحمس أو جاهل، إلى سلوك طريق الشر والهلاك. ومن الإنصاف أن نؤكد هنا، أن إنهاء بعض قرارات منع السفر التي طالت جماعة من الإصلاحيين كانت خطوة أولى موفقة ضمن المراجعة المرتجاة التي آمل أن تستكمل.

جانب المواجهة الفكرية للتطرف بحاجة إلى تفصيل، ويستدعي أن نعود بالزمن شهراً واحداً إلى الوراء، حين أصدرت الجهات الرسمية قرارين لافتين، الأول... يمنع المهرجانات والعروض السينمائية في البلاد، أما الثاني.. فيسمح لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

(1) أعلن الأمير عبدالله بن عبدالعزيز في يوليو/ تموز 2004 عن إتاحة الفرصة لأعضاء تنظيم القاعدة في السعودية للتوبة وتسليم أنفسهم للسلطات خلال 30 يوماً من تاريخ المبادرة. في الوقت نفسه - مع بزوغ برنامج المناصحة - كان الإصلاحيون الثلاثة (الفالح، الحامد، الدميني) قيد الاعتقال بسبب مطالبتهم بالإصلاح، مما أدى إلى تهكم البعض - في عدد من المواقع الإلكترونية - من التعامل الرسمي مع الإرهابيين من جهة ومع الإصلاحيين من جهة أخرى، عزز ذلك التهكم - على صواب أو خطأ - أجواء الاعتقالات التعسفية التي تحيط بمعتقلي الرأي والناشطين الحقوقيين، والتي تتجاوز - أحياناً - معاملة المتهمين في قضايا الإرهاب.

بدخول المنتزهات البحرية في مدينة جدة التي هي متنفس اجتماعي وترفيهي لأهالي المدينة والمصطافين من كل أنحاء المملكة.

ولو عدنا إلى الوراء قليلاً بعض الشيء، لوجدنا صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء يصف صحيفة (الوطن) بأنها صحيفة "سيئة" بسبب مقالات انتقدت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ولو عدنا إلى ما بعد الخطاب الأخير لخادم الحرمين الشريفين في مجلس الشورى سنجد سموه يصرح بأن مبدأ التعيين أفضل من مبدأ الانتخاب، وأن تعيين أعضاء من النساء في المجلس لا ضرورة له، ولو عدنا إلى أبريل/ نيسان 2003 لوجدنا سموه يصرح في مؤتمر صحافي: "نحن دولة سلفية".

في الحقيقة، ودفعاً لأي لبس، ليس هناك رابط مباشر أو غير مباشر بين التصريحات والقرارات السابقة وبين محاولة الاغتيال الغاشمة، كما أنني لا أوردها من باب الانتقاص أو مصادرة الرأي الآخر، ولكنني أحسبها مقدمة جيدة، للتذكير بما يلي:

لن تنجح الحرب على الإرهاب، إلا بمواجهة التطرف فكرياً بنفس الصرامة المستخدمة في المواجهة العسكرية، وهذه المواجهة الفكرية، بعيدة كل البعد عن النهج المتبع حالياً، أي المسايرة في مشروع التطرف الثقافي والاجتماعي مع تبيان خطأ حمل السلاح من زاوية فقهية، لأن هذه المسايرة التي يعتقد البعض بأنها تمتص حدة التطرف، أثبتت التجربة أنها تزيد انتشاره وتمكنه من المجتمع وتدعمه بالمشروعية المطلوبة. وإذا اعتقد السياسي في المملكة بأنه يستطيع التحكم بالجماعات الإسلاموية (الإسلام السياسي) كيف شاء، وأنها تدين بالولاء المطلق له، فتلك سذاجة لا مبرر لها!

كتب عبدالرحمن الراشد في صحيفة (الشرق الأوسط) بتاريخ 29 أغسطس/آب 2009: "التطرف ينمو، ليس كما يروّج عنه، بسبب ممارسات الناس، بل بسبب السماح له أن ينمو.. ونخشى أن فشل جماعات الإرهاب في ضرب أهدافها تقرأ خطأ بأن الإرهاب قد قضي عليه إلى غير رجعة، أو صار سهلاً منعه، وهذا ليس صحيحاً. فالمعلومات الأكيدة أنهم ينمون وينتشرون وقد بنوا قواعد لهم في المناطق المجاورة لتطويق بلد أساسي لهم هو السعودية... في محاربة الإرهاب لن يختفي من دون تضافر الجميع والتضييق على التطرف، لا السماح له بالتضييق على الغالبية المعتدلة".

إذاً، لن تكون هناك مواجهة فكرية ناجعة للتطرف، في ظل مناخ يشحنه كلما خبا، سواءً بفتاوى التكفير التي لم يسلم منها أهل الثقافة والفن، خصوصاً رجال التنوير والاعتدال، أو بمنابر المساجد التي تنساب بين أيدي الرقيب والحسيب، أو بخطاب ديني رجعي ينتصر للصحراء على حساب المدينة، ويساير التسلط على حساب العدل، ويشحذ القيود على أجنحة الحرية، ويقمع المرأة لصالح الذكورة، خطاب يلتفت إلى الماضي ليعيش فيه لا ليتعلم، ويصارع خطاب المساواة والمستقبل في حلبة ظروف غير محايدة.

لو كررنا التعريف الأكاديمي للإرهاب: "ارتكاب الجريمة لتحقيق مطالب سياسية"، يحق لنا أن نتساءل: هل أدوات التغيير وآلياته متاحة لتيارات المجتمع لتدعو إلى الأفكار التي تؤمن بها وتسعى إلى تحقيقها من أجل وطن أفضل؟! خصوصاً أن من حق أي أحد، بل ومن الطبيعي، أن يتبنى أي أحد، وجهة نظر تختلف مع التوجهات الرسمية ما دامت ملتزمة بمرجعية الدستور، أي النظام الأساسي للحكم.

لا أتساهل مع المسببات الاقتصادية للإرهاب أو أقدم المسببات الفكرية والمجتمعية عليها، إنما أميل إلى رأي أهل الاختصاص الذي يرى، أننا لا نستطيع أن نحيل أي ظاهرة اجتماعية إلى سبب واحد، إنما هي عدة عوامل مجتمعة ومتضافرة، لا يمكن أن تفكك إلا بالرؤية الشاملة والجذرية. يقول عبدالرحمن الراشد في مقاله نفسه: "الفكر المتطرف، رغم كل ما يقال عن مواجهته، لا يزال العلة، وثبت أن مشروع المواجهة الفكرية فشل في وقت نجحت المواجهة الأمنية".

وهنا لا بد من الاتفاق مع الكاتب والتسليم والإشادة بنجاح المواجهة الامنية، ولا بد في المقابل، من التذكير، بأنه لم تكن هناك أي مواجهة فكرية حقيقية بالمطلق مع التطرف.

إن المشروع الفكري للتطرف يرتكز على مجافاة الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان والمواطنة، قمع المرأة، تجفيف ثقافة المدينة بمنابعها الفكرية والثقافية المتنوعة المتصالحة مع النفس والمتفاعلة مع الآخر وإحياء الصحراء في انعزالها وأحاديتها، والتقاط النزعة الأخروية من الفكر الديني بالتوازي مع طمس آفاقه الدنيوية، أي إعلاء قيمة الموت على قيمة الحياة.

وبالتالي لا مواجهة مع هذا الفكر، إلا بالسير في الخيار المضاد، الخيار الأصل، المشروع النهضوي الشامل، الذي يعزز ديمقراطية النظام السياسي وثقافة حقوق الإنسان والمواطنة وتمكين المرأة وإرساء قيمة (القانون) محل قيمة (الفتوى) وإطلاق الفكر والثقافة والفنون في فضاءاتها التي لا تنتهي، وهذا المشروع باركه النظام السعودي ونخبته الإصلاحية.

في يناير/ كانون الثاني 2004 عقد مؤتمر الحوار الوطني لمناقشة ظاهرة الغلو (التطرف) بدعوة من خادم الحرمين الشريفين (ولي العهد وقتها)، وقد ناقش الظاهرة نخبة من "أهل الفكر والاختصاص المعروفين بنزاهتم ووطنيتهم" كما وصفهم خادم الحرمين، واقترحوا 17 توصية لمعالجة هذه الظاهرة:

- دعوة المؤسسات الشرعية للاتفاق على تحديد المصطلحات ذات الصلة بالغلو.
- الدعوة إلى دراسة علمية شاملة ومعمقة لظاهرة الغلو.
- تسريع عملية الإصلاح السياسي وتوسيع المشاركة الشعبية (عبر تعزيز المجتمع المدني وإقرار الانتخابات).
- تطوير وسائل الاتصال بين الحاكم والمحكوم، والفصل بين السلطات الثلاث.
- التأكيد على ضبط الشأن الاقتصادي بما يحافظ على المال العام، وتحقيق مبادئ الشفافية والمحاسبة والتنمية المتوازنة.
- الدعوة إلى تجديد الخطاب الديني بما يتناسب والمتغيرات المعاصرة.
- التأكيد على رفض الفتوى الفردية في المسائل العامة.
- ترسيخ مفاهيم الحوار في المجتمع السعودي.
- تطوير مناهج التعليم في مختلف التخصصات على أيدي المتخصصين، بما يضمن اشاعة روح التسامح، والوسطية، وتنمية المهارات المعرفية، للاسهام في تحقيق التنمية الشاملة، مع التأكيد على ضرورة استمرار المراجعة الدورية لها.
- دعم المناشط الطالبية غير الصفية.

- رصد الظواهر المجتمعية السلبية، ووضع الخطط المستقبلية لمعالجتها، بالتعاون بين الجامعات ومؤسسات البحث العلمي.
- تعزيز دور المرأة في كافة المجالات، والدعوة لتأسيس هيئات وطنية متخصصة، تعنى بشؤون الطفل والمرأة والأسرة.
- الدعوة إلى فتح الباب لمن يريد الاقلاع عن العنف والإفساد في الأرض، والرجوع عن اخطائه، وعدم نبذه، والتشدد في معاملته، والعمل على إدماجه في المجتمع .
- تأمين المحاكمة العادلة أمام القضاء للمتهمين بقضايا العنف والإرهاب، وتمكينهم من اختيار محامين عنهم، يلتقون بهم كلما رغبوا في ذلك.
- وضع استراتيجية شاملة تساعد على استقطاب الشباب وتبعدهم عن الغلو والتطرف وتوفير فرص التوظيف والتدريب والتأهيل والتوسع في برامج القبول في مؤسسات التعليم المختلفة.
- التأكيد على التوازن في الطرح الاعلامي لقضايا الدين والوطن، ووضع منهجية علمية لذلك، مع البعد عما يثير الفرقة والشتات، ويراعي التنوع الفكري والمذهبي.
- الاهتمام بالخطاب الإعلامي الخارجي وتطويره لمواجهة التحديات المعاصرة.

بعد مرور أكثر من 5 سنوات على هذه التوصيات[1]، يبدو

(1) مبادرة الحوار الوطني كانت جيدة في وقتها، المشكلة أن ثمة تصريحات رسمية نبهت إلى أن الغرض من الحوار هو نشر ثقافة الحوار لا تطبيق التوصيات. لقد فقد الحوار الوطني زخمه لأنه لم يفض إلى قرارات تغير الواقع أو تطوره، كما أن سطوة مواقع التواصل الاجتماعي، وانتشار=

السؤال مشروعاً، عن مدى الجهد الجدي الذي بذلته القيادة السياسية لتحقيقها واقعاً، وهل يحق السؤال عن فشل المواجهة الفكرية في ظل عدم الالتفات أو التذكير بهذه التوصيات وتطبيقها كاملة خصوصاً التوصيات المتعلقة بالإصلاح السياسي؟!

عقب لقاء الحوار الوطني الثاني بفترة وجيزة، وقعت تفجيرات (المحيا) الإرهابية في مدينة الرياض، فكتبت مقالاً عن ضرورة إحالة هذه التوصيات إلى مجلس الشورى ليضع الخطة الملائمة لترجمتها على الأرض، فتتضافر المواجهة الفكرية مع المواجهة الأمنية التي كانت في بداياتها وقتها، لكن، يبدو أن جهل القيادات التحريرية في بعض الصحف منع النور عن ذاك المقال، وأعتقد اليوم بأن محاولة الاغتيال الغاشمة، مناسبة سلبية جديدة لإحياء مثل هكذا فكرة.

التمسك بالنظام الأساسي للحكم، دستور المملكة العربية السعودية، وتطبيقه كاملاً من دون تعطيل أو انتقاء، عامل أساسي أيضا في المواجهة الفكرية، نظراً لما احتواه من قواعد ذهبية - على وصف الناشط السياسي محمد سعيد طيب - تنتصر للإصلاح وثقافة المساواة والحياة والمستقبل، منها على سبيل المثال: "إنّ الحكم في السعودية يقوم على أساس الشورى والعدل والمساواة"، كما أن

=

الفضائيات، وهامش الحرية الذي تتمتع به الصحافة الإلكترونية أفقد المبادرة - الآن - كل مبرراتها. في الدول السوية والمتقدمة لا حاجة إلى مركز للحوار الوطني لأنه عملية دائمة وحيوية ومتجذرة في المجتمع، فنشر ثقافة الحوار وترسيخها يتم عبر احترام حرية الفرد وآليات النظام الديمقراطي بالإضافة إلى التعليم والصحافة الحرة، والبرلمان المنتخب يجسد أسمى صور الحوار الوطني الدائمة والمؤثرة، وصناديق الاقتراع وقاعات القضاء، هي الفيصل حين يبحث الاختلاف أو الخلاف.

الدولة "تحمي حقوق الإنسان" و"ترعى العلوم والثقافة"، و"لا يجوز تقييد تصرفات أحد أو توقيفه أو حبسه إلا بموجب أحكام النظام"، و"العقوبة شخصية، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على نص شرعي أو نص نظامي".

وأكد النظام أن "القضاء سلطة مستقلة"، ولم تفته الإشارة إلى منع التنصت على المكالمات الهاتفية والمراسلات البريدية، وأوضح أن سلطات البلاد ثلاث (تنفيذية وتنظيمية وقضائية) وبيّن مهمّات كل منها، وأخيراً "تجري مراقبة الأجهزة الحكومية، والتأكد من حسن الأداء الإداري وتطبيق الأنظمة".

هذا التطبيق المأمول، بحاجة إلى حوار وطني يقيِّم تجربة النظام الأساسي للحكم منذ صدوره كوثيقة مرجعية ودستورية لبحث سبل استكمال تطبيقه وتطويره، إضافة إلى إنشاء محكمة عليا تحميه من الغفلة أو الهوى.

النقطة الملحة الأخيرة في المواجهة الفكرية للتطرف، تكمن في رفض الحوار مع كل طرف لا يدين محاولة الاغتيال من دون قيد أو شرط، وإقصاء كل من لا يعترف بالنظام الأساسي للحكم كدستور للبلاد، والمساواة بين من يحمل السلاح في يده وبين من يضع في رأسه عقل من يحمل السلاح، لأن أمثال هؤلاء يستحقون القصاص.

وهذا التطبيق للواجب، لا يكون عبر الالتفات، أو التذرّع، بدعاوى "استفزاز الشباب المسلم أو الصالح"، أو "التحذير من دعاوى التغريبيين[1] تحت ستار الإصلاح والتنوير"، أو "إن المجتمع لا يتحمّل مثل هذه الخطوات".

(1) إن مصطلح "التغريب" - وفق استخدامات الاسلامويين في السعوديين -=

عندما تشاع مثل هذه التحليلات، تتصدّر على الفور أسئلة بديهية تبحث عن إجابات مقنعة: لماذا نستمع للمجتمع حين يقف في وجه الإصلاح ولا نلبيه إذا دعا له؟ وهنا التذكير واجب ببيان "معاً على طريق الإصلاح" الذين ناهز موقعوه الألف مواطن ومواطنة في أكبر مطالبة سياسية وإصلاحية في تاريخ البلاد.

لماذا يوصف أهل التطرف بـ "الشباب المسلم والصالح" ولماذا يختصر الإسلام في تفسير شرائحه المتطرفة؟ ولماذا هذا الحرص على عدم استفزازهم بالتوازي مع عدم مراعاة الأطراف الأخرى بتاتا؟

لماذا يوصف دعاة الحرية والعدالة والإصلاح والاعتدال والتنوير والحياة بـ "التغريبيين" في محاولة فاضحة لإعطاء الشرعية لمشروع التطرف الفكري؟ أو إضعاف أي محاولة من هؤلاء للتصدي لفكر الإرهاب وأساليبه؟ وهل هؤلاء " التغريبيون" حملوا السلاح مرة أو دعوا لحمله أو تعاطفوا مع حَمَلَته أو ثبتت عليهم محاولة اغتيال أو تفجير حتى يحذّر من مشروعهم السلمي والمدني؟ أما آن الأوان لإطلاق أفكارهم الحضارية لتحقق التنوع في المجتمع وتجتثّ التطرّف من جذوره وتحقق النهضة المرتجاة؟

كل هذه الأسئلة تنتظر "الفعل" قبل أي شيء آخر، ويبدو مستغرباً هذا "التردّد" وهذا "التخوّف" في السير نحو استكمال

= فيه التباس وضبابية، وكأن الغاية منه وصم محاولات التنوير بالعمالة والتفسخ، أو أنه إحساس متضخم ومرَضي بنظرية المؤامرة، وللأسف يسقط في فخ استخدام المصطلح بعض المسؤولين والكتاب! (مثلاً: راجع كتاب "حركة التغريب بالسعودية" لعبدالعزيز البداح، بحث "تطورات المشروع التغريبي في السعودية" لإبراهيم السكران).

وتطوير بناء الدولة نحو المعاصرة والمؤسساتية التي تقف على مسافة واحدة من كافة التيارات، أي إلى تعزيز النظام وترسيخه - وهو نظام متين ومتجذر - لا التمرد عليه والخروج من تحت مظلته.

هل يخشى النظام من اتهامه بالعلمنة - إذا كانت العلمانية تهمة - إذا طبق مشروع المواجهة الفكرية والشاملة مع التطرف؟! للأسف إن هذا التصور يعيق حركة المواجهة مع التطرف بصورة واضحة، ولكن هناك من يتناسى، أنه على الرغم من أن النظام الأساسي للحكم يحفظ مكانة الكتَّاب والسنّة دون جدال، يظل نظاماً علمانياً في عيون المتطرفين، وهناك من غاب عنه، أن مواجهة التطرف، واستكمال مسيرة التطوير والمشروع الإصلاحي لخادم الحرمين الشريفين، يجب أن تنقلا فكرة الشرعية من شرعية "الأيدولوجيا" إلى شرعية "المواطن"، أو بالأصح، يترجمها في صورتها العصرية، خصوصاً أن النظام يتمتع بقبول ورضا على المستوى الشعبي، وبالتالي، لن يهز رأي أقلية مكانة النظام، كما أن محاولة الاغتيال الأخيرة، أبانت بما لا يدع مجالاً للشك، أن هدف هذه الأقلية، هو ضرب نظام الحكم في المملكة لا الغيرة على الإسلام وشريعته.

يجدر ختاماً، أن أتوجه إلى مهندس الحرب على الإرهاب، الأمير محمد بن نايف بأسطر موجزة، هدفها الاحتفاء بجهوده في التصدي للإرهاب والتطرف فكراً ورجالاً حتى النهاية، حتى آخر فرد، وحتى نأتي على كل هذا الفكر:

يقول الإعلامي والباحث سليمان الهتلان عن مقاله الذي نشره في (واشنطن بوست) في مايو/أيار 2002 في إحدى مقالاته اللاحقة: "شرحت رأيي في خطأ ارتكب - وساهمنا جميعاً فيه - بعد حادثة

الحرم المكي المحزنة في أواخر 1979 وهو أننا قتلنا جهيمان لكننا - في ما بعد - رعينا فكره ونفذنا كثيراً مما كان يتمناه. لم أكن أحتاج إلى أدلة كبيرة تثبت هذه الفكرة فيكفي - على سبيل المثال - أن نقارن بين خطابنا الإعلامي ما قبل وما بعد جهيمان وقس على ذلك برامج التلفزيون والإذاعة ومناهج التعليم وأنشطة الجامعات وثقافة المجتمع إجمالاً"[1].

لا أريد ولا اتمنى، أن أكتب في أغسطس/آب 2039 في أي صحيفة مقالاً يبدأ بالتالي: "مات عبدالله عسيري في أغسطس/آب 2009 وهو يحاول - بكل خسة ودناءة - محاولته الفاشلة لاغتيال رجل الأمن المخلص محمد بن نايف، لكنني أجدنا بعد مرور هذه

(1) مما يشير إلى تداعيات حادثة (جهيمان) الرسالة التي أرسلها د. غازي القصيبي إلى الملك خالد - رحمه الله - ومنها: "أرجو أن تسمحوا لي أن أقول لجلالتكم إنني فوجئت لصدور أمركم بإغلاق جريدة (الرياض) لأنها نشرت صورة امرأة، كما فوجئت عندما سمعت بأن هناك تعليمات من جلالتكم تقضي بمنع ظهور المرأة في التلفزيون"، وأضاف: "هذا وقد يرى جلالتكم من المناسب تشكيل لجنة تضم طلبة العلم بالإضافة إلى عدد من أساتذة الجامعات ورجال الأعمال والمسؤولين في الدولة لمناقشة موضوع الإعلام بصفة عامة والوصول لنتائج مرضيَة لا تجرح العقيدة وفي نفس الوقت لا تجعل منا مضرباً للمثل في التحجر والجمود أمام العالم كله". ومن التعليمات التي صدرت لوزارة الإعلام - في ذلك الوقت -: "عدم عرض أي رقص نسائي أو ظهور مغنية في التلفزيون - عدم ظهور أي امرأة تلقي نشرة إخبارية أو حديث - عدم ظهور أي امرأة سعودية في التلفزيون مهما كان الأمر - يمنع منعاً باتاً ظهور أي صور للنساء في المجلات والصحف السعودية"، وأشارت الرسالة التي وجّهها

السنوات، سواء عن قصد أو من دون قصد، رعينا فكره ونفذنا كثيراً مما يريد" .

= الديوان الملكي إلى وزارة الإعلام - وقد توثقت من صحتها من وزير الإعلام الأسبق د. محمد عبده يماني - إلى أن يسير التلفزيون على النمط الذي يسير عليه في موسم الحج: "لا تعرض سوى التمثيليات المحتشمة والبرامج العلمية مع الإقلال من الأفلام الإفرنجية، وسد الفراغ بالأشياء المسلية التي لا تخرج عن حدود الأدب.. وتاريخ الأمة العربية وقصص قادتها".

على رصيف (كاوست):
مناحة الخوف في السعودية[1]

أقال خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الشيخ سعد الشثري من هيئة كبار العلماء في 4 أكتوبر/ تشرين الأول 2009 بسبب تصريحه في قناة المجد بتاريخ 27 سبتمبر/ أيلول ببرنامج (الجواب الكافي) حين طالب مسؤولي جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (كاوست) بالتحرك لوقف الاختلاط وفصل الجنسين في كل مرافق الجامعة؛ لأنه مدعاة لما هو أكبر من ذلك، ويترتب عليه مساوئ متعددة، ويجر إلى السفور والذنوب، وأن الملك عبدالله لا يمكن أن يقبل به، وانتهت تصريحاته بالمطالبة بلجنة شرعية لتفقد ما يدرس في الجامعة من علوم.

بعد تصريحات الشيخ، كتب جمال خاشقجي في صحيفة (الوطن) التي يرأس تحريرها بتاريخ 29 سبتمبر/ أيلول مقالا بعنوان: "لمَ التشويش ونحن في خير من ديننا ودنيانا؟" كان بداية الحملة الصحافية على تصريحات (الشثري) والتي شارك فيها أكثر الصحف السعودية مستبقة إقالته المعبرة عن استياء خادم الحرمين الشريفين نفسه من تلك التصريحات وفقاً لصحيفة (إيلاف) في الخامس من أكتوبر/ تشرين الأول.

---

(1) نشرت هذه المقالة في صحيفة (الأخبار) في 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2009.

وليس الحديث هنا، من أجل إثبات صحة "الاختلاط" من عدمه في الجامعة، كما أنها ليست قراءة في الحملة الصحافية التي تراوحت بين نفي الاختلاط "المزعوم"، أو إدانة استخدام الاختلاط كـ "فزاعة" لتعطيل مسيرة التقدم، أو تلك المقالات التي تحدثت صراحة عن ضرورة مراجعة موقف الخطاب الديني السعودي من قضايا المرأة خصوصاً أن بعضها قد ذهب إلى إباحة الاختلاط اعتمادا على مواقف علماء دين من خارج السعودية أو استناداً إلى التراث الفقهي والتاريخي للحضارة الإسلامية أو اقتداء بدول العالم الإسلامي اليوم.

كما أنني لست حريصاً على شن هجوم مستحق أو غير مستحق على الشيخ (الشثري) بعد إقالته لأنني أعتقد بأن ظرفه السياسي والإعلامي لا يسمح له بحرية التفاعل أو المواجهة.

موضوع البحث هنا، قراءة في مقالات الكتاب الإسلامويين، أو المتعاطفين مع التيار الإسلاموي، والتي تناولت الحملة الصحافية على الشيخ (الشثري) أو قرار إقالته.

في البدء، وانطلاقاً من موقف أخلاقي، تجدر إدانة الكتابات التي نسبت للشيخ (الشثري) ما لم يقله في قناة (المجد) من باب تحريض صاحب القرار عليه، وفي الوقت نفسه، إدانة الكتابات التي لم تقل كل ما قال (الشثري) ولم تشرح حساسية ظرفه الزمني والسياسي بغية استنكار الحملة الصحافية التي استهدفته.

يجدر أيضاً ادانة الحالة الحدية التي سادت المشهد الإعلامي والصحافي السعودي منذ تصريحات (الشثري) التي أشار إليها د. عبدالعزيز قاسم من موقعه الفكري في صحيفة (الوطن) بتاريخ 2

أكتوبر/ تشرين الأول: "للأسف إن من يكتب أو يتحدث في هذه المسألة، يجد نفسه مرغماً بين جهتين، فإما أن يحسب على أنه متطرف الفكر ورافض للجامعة وفكرتها من الأصل، وقد استطاعت كتيبة الإعلاميين الذين تصدّوا للشيخ الشثري من تصوير ذلك في ساحة المعركة، وبين مؤيد بإطلاق لكل ما في الجامعة"، وهذا ينسحب من وجهة نظري وموقعي على أصداء قرار الإقالة والموقف من التصريحات التي أصبحت معارضتها خصومة لحرية الرأي والتعبير.

هذه الحدّية من أي جهة نبعت، هي المرض العضال الحقيقي للعقل الجمعي السعودي، والذي يستدعي من صاحب القرار ومن أرباب الثقافة والعلم التصدي لها بالدراسة والمعالجة بحثاً عن ثقافة الحوار وقيم التنوّع والحرية والعدل.

من أهم المقالات التي تناولت قضية (الشثري) وفق المعيار المذكور توجز في التالي: "وليمة الليبراليين في معركة الشثري وخاشقجي" لعبد العزيز قاسم، "الليبراليون السعوديون: خيانةٌ للمبادئ أم شهوةٌ في الانتقام؟" لمحمد الهرفي في صحيفة (الوسط) البحرينية بتاريخ 6 أكتوبر/ تشرين الأول، وأخيراً وليس آخراً، المقال الذي تناقلته بعض المواقع الإلكترونية بعد قرار الإقالة عن د. عادل باناعمة عضو هيئة التدريس في جامعة أم القرى بعنوان: "الـ(كاوست) و(هولوكوست) الصحافة السعودية" والذي قال فيه: "لقد خسروا مصداقيتهم، وخسروا مروءتهم، وتساقطت دعاوى التسامح والحرية والحوار التي ينادون بها. وستغدو حملتهم على الشيخ دليلاً ساطعاً ناصعاً يدمغهم بالإدانة كلما كرروا وأعادوا أسطوانة (الحريات) وأكذوبة (رفض الوصاية) التي اتهموا بها رجالات الدين طوال السنوات الماضية. لن يكونَ في وسع أحدٍ منهم بعد اليوم أن يعظنا في

ضرورة (قبول الآخر)، ولا أن يذكرنا بـ(التسامح) كقيمة إسلامية إنسانية عظمى، ولا أن يصدِّعَ رؤوسنا بـ(انغلاقية الإسلامويين)، و(أدلجةِ الصحويين)..لن يجرؤ أحدٌ منهم بعد اليوم - إن كان إنساناً - أن يتحدّث عن حرية الكاتب واستقلاليةِ رأيه وتساميه عن الضغوط".

هذا المضمون، كان قد قاله (قاسم) مصطنعاً البراءة والتساؤل في مقالة (الوطن) في نصه: "فالشثري مارس حقه في التعبير عن الرأي الشرعي الذي يدين به معظم هيئة كبار العلماء والتيار الديني في المملكة، ولا أدري ما الذي أزعج الليبراليين من صدحه برأيه، بل كان من المفترض أنهم هم أول من فرح لهكذا تطبيق حقيقي وواقعي لأدبيات الحوار وتعددية الآراء".

أما (الهرفي) بعد أن أيّد نفس المضمون ذهب إلى تفسير الحملة في قوله: "يدّعي كل أنصار التيار المتحرر الذين يرون ضرورة التحرر من بعض القيود الشرعية أن المشايخ كانوا وراء كل القيود التي عانوا منها عشرات السنين، وأنهم - أي المشايخ - حاربوا أهواءهم وبشدة وبدعم من الدولة. ويرى هؤلاء أن الظروف بدأت تتغير لصالحهم - وهي فرصة حلموا بها طويلاً - فلماذا لا يستغلونها وبكل قوة! إسقاط المشايخ وفتاواهم التي تغيظهم، وعن طريق كبار المسؤولين يمكنهم الوصول إلى تلك الغاية!".

إذاً، تصريحات (الشثري) مشروعة من زاوية "حرية التعبير"، هجوم الليبراليين على الشيخ أو تأييد قرار الإقالة ينافي قيم الليبرالية، وأخيراً: الدين هو المستهدف الحقيقي خلف الحملة. هذه هي خلاصة الآراء التي وردت في مجمل الردود السابقة، وسأتجاهل الرد على النقطة الأخيرة، لأنها من وجهة نظري، ليست سوى تهويل

مبرره إرهاب قرار الإقالة والحملة الصحافية من قبل، ولا يستطيع من ادعاه إثباته بنص صريح أو واضح مما نشر في الأيام الفائتة من دون التأويل المؤدلج أو المتعسف، كما أنه يمثل تطرفاً واضحاً وأحادية بشعة من خلال الحكم على النيات لا الأقوال والأفعال، ويلاحظ في هذه المقالات، عدم الإشارة إلى مطلب اللجنة الشرعية لأنها تعكس احتكاراً للإسلام ووصاية غير مقبولة على الدولة والمواطن، كما أثار عجبي هؤلاء الكتاب في حديثهم الانتقائي عن حرية التعبير من دون أن نسمع أصواتهم وأصوات غيرهم في قضايا موضوعها من صميم هذه الحرية، على سبيل المثال:

- إقالة قينان الغامدي من رئاسة تحرير صحيفة (الوطن) الأسبق عام 2002.
- إقالة محمد الفال رئيس تحرير صحيفة (المدينة) السابق، إيقاف الشاعر عبدالمحسن حليت بسبب نشر قصيدة (المفسدون في الأرض) في عام 2002، وبعدها إقالة رئيس تحرير الصحيفة المكلف محمد حسني محجوب ومديرها العام أحمد محمود.
- إقالة جمال خاشقجي في فترته الأولى من رئاسة تحرير صحيفة (الوطن) عام 2003 .
- فتاوى تكفير تركي الحمد بعد إصدار ثلاثيته الروائية "أطياف الأزقة المهجورة" ومنها فتوى الشيخ حمود الشعيبي عام 1420هـ.
- اعتقال دعاة الإصلاح السلمي والمدني في مارس/آذار 2004، والموقف من الأحكام القضائية التي طالت الإصلاحيين الثلاثة: عبدالله الحامد، متروك الفالح وعلي الدميني.
- الحكم على د. حمزة المزيني عام 2005 بالسجن 4 أشهر والجلد

200 جلدة بسبب مقال صحافي، قبل أن يتصدى لهذا الحكم المشين خادم الحرمين الشريفين.

- فتوى تكفير الكاتبين عبدالله بن بجاد ويوسف أبا الخيل عام 2008 من قبل الشيخ عبدالرحمن البراك.

- فتاوى التكفير التي طالت تيار الحداثة السعودي وأفراده في ثمانينات القرن الماضي، ومن الممكن الإشارة إلى كتاب "الحداثة في ميزان الإسلام" للدكتور عوض القرني وكاسيت الشيخ سعيد بن ناصرالغامدي عن الحداثة أو رسالته لنيل الدكتوراه عام 2005 والتي عنوانها: "الانحراف العقدي في أدب الحداثة وفكرها".

وما زاد عجبي، مطالبة هؤلاء الكتاب الكرام، بأن يلتزم الليبراليون بمبادئهم، من دون إشارة إلى فتوى عضو اللجنة الدائمة للإفتاء الشيخ صالح الفوزان عن الليبرالية في يونيو/ حزيران 2007: "إن المسلم هو المستسلم لله بالتوحيد، المنقاد له بالطاعة، البريء من الشرك وأهله، فالذي يريد الحرية التي لا ضابط لها إلا القانون الوضعي، هذا متمرد على شرع الله، يريد حكم الجاهلية، وحكم الطاغوت، فلا يكون مسلمًا، والذي يُنكر ما علم من الدين بالضرورة، من الفرق بين المسلم والكافر، ويريد الحرية التي لا تخضع لقيود الشريعة، ويُنكر الأحكام الشرعية، ومنها الأحكام الشرعية الخاصة بالمرأة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومشروعية الجهاد في سبيل الله، هذا قد ارتكب عدة نواقض من نواقض الإسلام، نسأل الله العافية. والذي يقول إنه (مسلم ليبرالي) متناقض إذا أريد بالليبرالية ما ذُكر، فعليه أن يتوب إلى الله من هذه الأفكار؛ ليكون مسلمًا حقًا".

لذا، فإن الحجتين اللتين تسلح بهما الكتاب الكرام، تسقط من طرفهم بداهة، بسبب موقف التيار الذين ينتمون إليه أو يتعاطفون معه من "الليبرالية" و"الحرية"، ثم تسقط صراحة، بسبب عدم انتهاز الفرصة، لمراجعة مواقف سلبية سابقة سواء بالصمت أو بالتحريض أو بالتشفي إزاء التيار الليبرالي، ويكفي استخدام محركات البحث في الشبكة العنكبوتية في أي قضية من القضايا الوارد ذكرها لنجد سلسلة لا متناهية من المواقف المشينة التي لا تليق بأبناء الوطن الواحد.

ومع هذا، أجد رفع لواء حرية الرأي والتعبير، مقبولاً ومفهوماً، من التيار الإسلاموي وأعوانه في السعودية إذا استذكرت مقولة لصادق جلال العظم مفادها أن مجرد رفع الإسلامويين لشعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية، هو انتصار يسجل لصالح الليبرالية بغض النظر عن نيات الإسلامويين من هذا الاستخدام[1]، وبالتالي، مع انتقال هذه العدوى الحميدة للإسلامويين السعوديين لأول مرة فإننا لا شك، أمام ظرف، يستحق الانتباه والتأمل، بل إنني لا أجد غضاضة في القول، أن هذا هو الحدث الأصل، أمام الحدث الفرع، أي قضية الشيخ (الشثري).

من زاوية أخرى، وأساسية، يحق التساؤل: هل يصح وصف معركة تصريحات الشيخ (الشثري) وإقالته بأنها معركة بين الليبراليين والإسلامويين في السعودية؟! الإجابة من دون تردد أو وجل هي: لا!

- **أولاً**: جامعة (كاوست) للعلوم والتقنية التي افتتحها خادم الحرمين الشريفين في 23 سبتمبر/ أيلول 2009 هي حلمه الأثير منذ ربع

---

(1) راجع كتاب صادق جلال العظم (الإسلام والنزعة الإنسانية العلمانية).

قرن كما صرح هو، لذا فإن الادعاء بأن إنجاز هذه الجامعة يعود لمطلب من التيار الليبرالي يجافي الصواب، كما أن أي متابع لهذا الحلم - الإنجاز منذ الإعلان عنه حتى قيامته يعرف أن خادم الحرمين أمر به وأشرف عليه من الألف إلى الياء بعد تكليف شركة (أرامكو) بتنفيذ هذه المهمة.

- **ثانياً**: إن الحملة الصحافية التي شُنَّت على الشيخ (الشثري) والتي بدأت بكتابة أو توجيه من بعض رؤساء التحرير في السعودية، دليل واضح على أن هذه الحملة، تسجّل لهم كمقربين من النظام، وليس لأنهم ينتمون إلى التيار الليبرالي، والمتابع للصحافة السعودية يعلم علم اليقين، أنه في لحظات التوتر بين النظام والتيار الليبرالي، فإن الصحف ورؤساء تحريرها، يقفون إلى جانب النظام، أو يلتزمون الصمت في أفضل الحالات، والأمثلة على ذلك لا حصر لها.

- **ثالثاً**: قرار إقالة الشيخ (الشثري) صدر عن خادم الحرمين الشريفين، ولا يحضرني أي مقال كتب خلال الحملة الصحافية طالب فيه كاتب ليبرالي بإقالة (الشثري) ولو كان النقد الموجّه حاداً وقاسياً في بعض الأحيان، أو ظالماً في أحيان أخرى. ولو وجدنا مثل هذا المقال، فإنه يأتي على سبيل الاستثناء لا الأساس.

إن الحملة على (الشثري) ثم إقالته، بكل تفاصيلها، تدخل في إطار العلاقة بين التيار الإسلاموي والنظام، وتحديداً بين الشيخ سعد الشثري وصاحب القرار، أما حضور التيار الليبرالي في المشهد، فكان حضوراً تكميلياً لا يستحق كل هذا الانفعال من التيار الإسلاموي ولا يستحق في المقابل حفلة تأنيب الضمير التي سوَّقها

بعض الليبراليين، إضافة إلى أن إدانة أو معارضة تصريحات الشيخ (الشثري) من جانب الليبراليين بحكم خطابهم طبيعية ولا تثير الاستغراب أو الدهشة.

يقول (خاشقجي) في مقاله: "الشيخ الفاضل لم يصبح عضواً في هيئة كبار العلماء، بتوصية من سابقيه وإنما بدعم من ملك البلاد وولي أمر المسلمين فيها الذي يؤمن بالمستقبل وإعطاء الفرص للجيل الجديد في كل التخصصات بما في ذلك العلم الشرعي، كان يستطيع بما له من صلة أن يطلع على تفاصيل جامعة الملك، وأهدافها، والتوقعات المتوخاة منها، ولنفترض أنه لم يقتنع بعد شرح واف وصريح، وبقيت شبهات تحوم عليه، وعنده ما يعتقد بأنه نصيحة يبرئ بها ذمته فلن يحول بينه وبين ولي الأمر أحد، فهو يسمع للصغير والكبير، فما بالك بعضو في هيئة كبار العلماء، بمثابة ابن له شجّعه وتوقّع منه إن يكون دافعاً للتجديد والتفكر وداعماً لمنهج الدولة والدعوة الوسطية، ولكن الشيخ اختار قناة المجد، والتي فتحت باباً للفتنة والتشويش على الجامعة، وعلى عملية التنمية تصريحا وتلميحاً". ويضاف إلى هذا النص، الموضوع الدقيق الذي كتبه سلطان القحطاني في صحيفة (إيلاف) في السادس من أكتوبر/ تشرين الأول والذي وصف فيه (الشثري) بأنه من آل البيت السياسي بعد أن كشف تفاصيل الساعات الأخيرة قبل قرار الإقالة: "كان الهدف الملكي من تعيينه برفقة آخرين واضحًا، توسيع هذا الجهاز، الذي له ثقله ووزنه في بلد يُحكم بالشريعة الإسلامية، وجعله منفتحًا على كافة الأطياف الدينية في البلاد، غير أنّ كل هذه الآمال التي وضعت في الشثري ذهبت أدراج الرياح بعد مهاجمته جامعة (كاوست) بدعوى الاختلاط المتوقع حيث كان من الغريب أن يضع رجل من

السلطة عصاً في دواليب عجلات السلطة نفسها، وحين ذهب إلى الديوان الملكي الذي سبق وأن دخله على طريقة طارق بن زياد فاتحًا ومنتصرًا ومحبوبًا وجد أن المباني هي نفسها لم تتغير، لكن الأبواب تغيرت لتغدو أكثر صعوبة عند الفتح أكثر سهولة عند الإغلاق، وأصبحت مقابلة أصغر الموظفين أصعب من كبارهم، فطلب توصيل رسالة الاستقالة إلى الملك لكنها كانت متأخرة؛ فقد أقيل الرجل وأصبح من الذكرى".

بعد الرسائل التي كشفتها الأسطر السابقة، أتساءل: لماذا لم يمارس الإسلامويون حقهم الطبيعي صراحة في الاختلاف مع النظام وصاحب القرار؟! بمعنى، أن هجوم التيار الإسلاموي والمتعاطفين معه على التيار الليبرالي من أجل قضية (الشثري)، هو في حقيقته نقد مبطن للنظام، وعلى الرغم من أن هذا النقد حق مشروع إلا أنه لم يتميز بالمباشرة هذه المرة، لأن رمز الدولة ورجلها الأول، هو من يقف بنفسه في الضفة الأخرى.

ما يستحق أن يقال هنا للتيار الإسلاموي وللمتعاطفين معه، إن الحدية الخطيرة التي لمحناها في تداعيات إنجاز جامعة (كاوست)، هي نتاج طبيعي لثقافة الخطاب الديني الأحادية والصحراوية والقمعية التي رسخها وتبناها هذا التيار في فتاواه وأدبياته ومواقفه منذ هيمنته على السياسة التعليمية والإعلامية والثقافية منذ رفع شعار "التضامن الإسلامي" وحادثة جهيمان في الحرم المكي، وهنا مناسبة ليتعرف الإسلامويون على معاناة شريحة كبيرة من المواطنين السعوديين مورست بحقهم سلفاً من جانب التيار كل أدوات الإقصاء وأساليبه بسياط التكفير والتخوين.

لم أكن شخصياً أتمنى إقالة الشيخ (الشثري) ولا أستطيع أن أمنع نفسي من التعاطف معه انتصاراً للتنوع وحرية الرأي والتعبير رغم وقوفي موقف الرافض لمضمون تصريحاته ومنطلقاتها إضافة إلى يقيني بالضرورة السياسية والمشروعية النظامية، لكن هذه الحريات والحقوق للأسف ليست راسخة أو متجذرة في مجتمعنا الذي بدأ العودة مؤخراً لثقافة الحوار في ظل تطور وسائل الاتصال والفضاء المفتوح ومبادرات صاحب القرار.

حتى لا تتكرر هذه الحادثة وشبيهاتها، من الواجب على التيار الإسلاموي أن يساهم مع الآخرين في تجديد الخطاب الديني بجرأة وإخلاص، في اتجاه الانتصار لثقافة المدينة، والعمل على تحقيق ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنوع والمواطنة وتمكين المرأة، والتصالح مع الآخر، ولفظ ثقافة الموت والكراهية، والأهم: إرساء قيمة (القانون) محل قيمة (الفتوى) من أجل تعزيز دولة العدل والحرية والمؤسسات والمجتمع المدني. إنني آمل في أن تكون هذه القضية درساً يؤكد لهذا التيار أن مطالبات الإصلاحيين الليبراليين بالإصلاح الشامل وفي مقدمته الإصلاحان السياسي والاقتصادي وتجديد الخطاب الديني عبر تطبيق النظام الأساسي للحكم وتوصيات الحوار الوطني الثاني ووثيقة "الرؤية" وبرنامج معالجة التمييز الطائفي هي في صالح الوطن، وليست لمصلحة طرف من دون آخر، ولا يمكن تحقيق هذه المطالب، إلا بالمشاركة الإيجابية والفعالة في قضايا البلاد، وبأن تكون عناوين الإصلاح، قاسماً مشتركاً بين الليبراليين والإسلامويين من أجل رفعة الوطن لا تمزيقه بدلاً من اتخاذ المطالبة بالإصلاح وسيلة لتصفية الحسابات بين التيارات أو بين موازين القوى.

إن المطالبة بنعيم الحرية، يقتضي الإيمان بمنظومتها الفكرية لا الانتفاع بها عند الحاجة فقط، مما يعني، تكييف تلك المنظومة مع البيئة المعاشة، وهذا هو الواجب على التيار الإسلاموي، تضافراً مع جهود الليبراليين الإصلاحيين نحو الإصلاح الشامل والجذري.

في الختام، لا أجد أبلغ من كلمة خادم الحرمين في افتتاح (كاوست) والتي منها: "العلم والإيمان لا يمكن أن يكونا خصمين إلا في النفوس المريضة، لقد تعرضت الإنسانية لهجوم عنيف من المتطرفين الذين يرفعون لغة الكراهية، ويخشون الحوار، ويسعون للهدم، ولا يمكننا أن نواجههم إلا إذا أقمنا التعايش محل النزاع، والمحبة محل الأحقاد، والصداقة محل الصدام، ولا شك أن المراكز العلمية التي تحتضن الجميع، هي الخط الأول للدفاع ضد هؤلاء"، وفي الوقت نفسه من اللازم أن نضيف هنا التساؤل - التخوف الذي طرحه خالد الفيصل أمير منطقة مكة عن الجامعة التي فجرت كل هذا السجال: هل سنسجن هذه الجامعة داخل سورها ونُحْكِمُ عليها الأقفال من الخارج، ونستمر نتحدث عنها بإعجاب - لكن عن بعد - ونبقيها جزيرة متطورة متفوقة في بحرٍ من التخلف العلمي والإداري والمالي؟!

يسقط التضامن الإسلامي:
التحرر من ضرائب منتهية الصلاحية![1]

(قد ينتقد البعض - على حق - النبرة الشعاراتية الطاغية على النصف الأول من العنوان، لكن القصد من استعارة هذه النبرة التي تجاوزها الزمن ويرفضها المنطق، هو التذكير بمقال كتبه الناشر هشام علي حافظ - رحمه الله - في صحيفة (الشرق الأوسط) قبل ثلاثة عقود - تقريباً - تحت عنوان "تسقط القومية العربية" لعله يكون هناك رابط ما بين أسعى إليه اليوم وبين ما سعى اليه الناشر الرائد في ذلك الوقت).

لو عدنا إلى لحظة التأسيس الأول للدولة السعودية الثالثة، سنلاحظ أن الملك عبدالعزيز أعاد توحيد البلاد تحت شعار واضح، استعادة الدولة، أو بلغة ذلك الزمن، استعادة ملك الآباء والأجداد، على عكس منهج التأسيس في الدولة الأولى (1744 - 1818) الذي اعتمد على تبني منهج الشيخ محمد بن عبدالوهاب. كان واضحاً في عهد عبدالعزيز عدم حضور الفتوى كعامل معيق، في سنة 1924 تسامح الملك المؤسس لصالح مستوردي التبغ المكيين أمام الموقف المتعنت لأمير مكة حينها خالد بن لؤي إضافة إلى القصة المعروفة حول الاعتراض الديني على الهاتف واللاسلكي ومعالجتهما بدعوة المعترضين إلى قراءة القرآن في هذه الاختراعات للتأكد من أنها

(1) نشرت هذه المقالة في صحيفة (الأخبار) في 3 فبراير/ شباط 2010.

ليست من عمل الشيطان. يعزز هذا التحليل بشكل أوضح تبنِّي الملك سعود حق تعليم البنات الذي واجه معارضة دينية واجتماعية محافظة.

بدأت الفتوى في الحضور السياسي الداخلي، منذ حسم الصراع بين سعود وفيصل، وتحديداً في 29 مارس/آذار 1964 - والنص لأليكسي فاسيلييف مؤلف (تاريخ العربية السعودية) - حين أصدر العلماء فتوى بزعامة محمد بن ابراهيم آل الشيخ مفتي المملكة، حول تسليم السلطة بأكملها إلى فيصل على أن يبقى سعود ملكاً بالاسم فقط. ولاحقاً، في 28 تشرين الأول/أكتوبر 1964 اجتمع علماء الدين في منزل مفتي المملكة - وقتها - محمد بن إبراهيم آل الشيخ وأفتوا بعزل سعود ومبايعة فيصل، ثم عقدوا اجتماعاً آخر مع الأمراء في فندق (صحارى) بالرياض، حيث بلغ عدد المشاركين في الاجتماعين . كما يذكر دي غوري . زهاء مائة أمير و65 عالماً، وفي 2 نوفمبر 1964، صادق مجلس الوزراء على قرارين: فتوى العلماء بمبايعة فيصل ملكاً، ورسالة وقعها جميع أفراد الأسرة المالكة تبايع فيصل ملكاً وتدين له بالولاء؛ كما بايع الملك الجديد أعضاء مجلس الشورى وأعضاء مجلس الوزراء (في أول وآخر اجتماع مشترك بينهما في تاريخ المملكة) وممثلو أهم المحافظات.. وفي يناير/كانون الثاني 1965م غادر سعود البلاد.

ووفق مقتضيات المرحلة، وبعد تمهيد أو مواكبة الفتاوى بتكفير القوميين العرب منذ نهاية الخمسينات، أي بداية حضور الفتوى في السياسة الخارجية، أعلن الملك فيصل عن سياسة التضامن الإسلامي في مواجهة القومية العربية والرئيس جمال عبدالناصر، فوقع الخلل الأكبر الذي حرص الملك المؤسس على تلافيه في 30 مارس/آذار 1929 بمعركة (السبلة) في مواجهة الأخوان، خلاصة المعركة، أنها

مواجهة بين خطاب الدولة وخطاب الإسلام السياسي، فالأخوان طالبوا بنفوذ سياسي أكبر بحجة ابتعاد الملك المؤسس - من وجهة نظرهم - عن الإسلام وتعاليمه إضافة إلى مكافأة دورهم العسكري في توحيد البلاد، وانتهى الأمر إلى المطالبة بالحكم كله، لكن المؤسس الأول والمصلح الأهم حسم الأمر عسكرياً وسياسياً لصالحه.

الاعتماد على منهج الفتوى لحسم صراع الحكم بين سعود وفيصل، بعد منهج المؤتمر الشعبي (منهج المواطن بلغة ذلك الزمان) الذي رسخه الملك عبدالعزيز حين اعتمد تسمية المملكة العربية السعودية في المؤتمر الشعبي 1932، قلب مفهوم الشرعية في عقل الدولة من شرعية المواطنة إلى شرعية الأيديولوجيا، وهذا سحب مفهوم الدولة بالضرورة من مظهر المعاصرة إلى مظهر البدائية، أي إلى لحظة الدولة الأولى، كما أن جر العلماء كممثلين للدين إلى صراع السياسة بين ممثلي الحكم، استدعى لاحقاً وبالتدرج ثمناً سياسياً متنامياً إزاء هذا الدور وما تلاه تفاعلاً مع تطورات السياسة في الداخل والخارج، أي التدخل في شؤون الدولة وقراراتها عبر الوصاية الاجتماعية والثقافية واحتكار الخطاب الديني، ولم يُنتبه جدياً لخطورة هذا الوضع إلا بعد أحداث سبتمبر/ أيلول 2001.

من جهة أخرى، جاء تبني سياسة التضامن الإسلامي، ليزاوج بين خطاب الدولة وخطاب الإسلام السياسي، ليس في السعودية وحدها، بل في العالم العربي برمته في ما بعد بحكم التطورات السياسية، وتحول الصراع بين الدولة المدنية (بالمعنى الضيق أو النسبي في معظم الأحيان) التي مثّلتها الأنظمة وبين الدولة الدينية التي مثّلتها جماعات الإسلام السياسي إلى تنافس على المضمون: أي الخطابين يمثل الإسلام ويستحق لقب الدولة الدينية؟! فتنقلب مقاعد الشرعية مرة

أخرى، فتصبح السلطة خارجة عن الشرعية (الدين هذه المرة) نظراً للابتعاد عن المثال الذي تمتطيه جماعات الإسلام السياسي، وبناء على ذلك تبنت الأنظمة لغة تزايد على الإسلاموية وتكرمها في الوقت نفسه، وهكذا نستطيع أن نضع تصريح تركي الحمد في برنامج (المقال) على قناة دبي في 27 يونيو/ حزيران 2004 ضمن سياقه حين قال: "المتطرفون والدولة السعودية ينتمون إلى نفس الخطاب حتى لو ترازنت الدولة وتطرف المتطرفون، ولكنهم في النهاية ينتمون إلى خطاب واحد، المتطرفون يقولون إنهم ينتمون إلى الخطاب النقي والصحيح، والدولة تذهب إلى نفس القول، وبالتالي فإن الدولة والمتطرفين يتنافسون في حلبة المجتمع على التفسير الأصح للخطاب الديني، وتبدو الدولة إجمالاً وكأنها تواجه نفسها".

بالعودة إلى ميثاق رابطة العالم الإسلامي، إحدى المؤسسات التي نتجت عن سياسة التضامن، سنفهم المشروعية التي تمتعت بها جماعات الإسلام السياسي بفضل الأنظمة، لاحظوا ميثاق الرابطة: "أن نؤدي فريضة الله علينا بتبليغ رسالته ونشرها في جميع أنحاء العالم، وأن نؤكد من جديد ايماننا بأنه لا سلام للعالم الا بتطبيق القواعد التي أرساها الاسلام، أن نذلل العقبات التي تعترض انشاء جامعة العالم الاسلامي، أن نطرح كل دعوى جاهلية قديمة منها وحديثة"، ومن وسائل ذلك بحسب الميثاق: "الدعوة إلى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على مستوى الأفراد والجماعات والدول، إنشاء مكاتب ومراكز إسلامية تنشط لخدمة الأهداف الإسلامية، تقديم الإغاثة العاجلة للمسلمين المتضررين من الحروب والكوارث الطبيعية، المساهمة في تفعيل نشاط المساجد وعمارتها".

من حيث المضمون، نلاحظ تداخلاً واضحاً بين ميثاق الرابطة

وخطاب تنظيم القاعدة أو جماعة التكفير والهجرة وغيرها من جماعات الإسلام السياسي المتأثرة بأفكار سيد قطب أو أبو الأعلى المودودي من حيث لفظ الآخر ومعاداته لولا الابتعاد عن العنف المادي، فرفض الدعاوى الجاهلية على سبيل المثال فيه من الميوعة بحيث يمكن أن يشمل كل تيار وكل فكرة، كما أن النزعة الماضوية في الميثاق لا تفتح الباب لأي أفق عصري ومنتج، فالإشارة إلى تفعيل دور المسجد يقفز بنا إلى بدايات دولة المسلمين حين كان المسجد مركز الدولة ورمزها، وكان الأجدى الدعوة إلى استكمال بناء الدولة المدنية العادلة وإلى تفعيل دور المجتمع المدني والمؤسسات وإلى أمن المواطن وحريته. كما أن البند الأول، أي تطبيق أحكام الشريعة على مستوى الأفراد والجماعات والدول تعتمد عليه كل الجماعات المتطرفة في تشريع عنفها وإرهابها، إضافة إلى أنه يتنافى مع بند صريح في ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي - المنظمة الأم للرابطة - يمنع التدخل في السياسات الداخلية للدول، واعتبار الإسلام كخيار من أجل خلاص العالم مثل الأحادية التي ينطلق منها التطرف وفي سبيلها يعمل، أما حين قرأت تذليل العقبات أمام إنشاء جامعة العالم الإسلامي، تساءلت: أما زالت تعيش الرابطة في النصف الأول من القرن العشرين؟! والأهم من كل هذا، أليس من حق جماعة (القاعدة) وغيرها من جماعات الإسلام السياسي بدءاً من الأخوان المسلمين اتهام الدول "المتضامنة" بالتراخي في تطبيق المنهج القويم؟!

بعد ترسيخ مبدأ التضامن الإسلامي منذ قمة الرباط 1969 بحضور الرئيس عبدالناصر، تنامى نفوذ جماعات الإسلام السياسي بشكل شرعي وبديهي خارج السعودية، لتبدأ أزمة حقيقية في العقل

السياسي العربي تظهر في تحول الشعارات السياسية، وأصبحت اللغة تتحرك إلى تطبيق أحكام الشرع بدلاً من تحقيق طموحات الشعب (حالة جعفر النميري في سبتمبر/ أيلول 1983 في السودان حين أصدر مراسيم تطبيق الشريعة)، وحلت فكرة مجاهدة الكفار محل فكرة التحرر من الاستعمار (تجربة الجهاد الأفغاني التي باركتها الأنظمة العربية المتحالفة مع الولايات المتحدة بالشراكة مع الفقهاء مقابل نفوذ سياسي واجتماعي مرة أخرى بالضرورة)، والحديث عن العدالة الاجتماعية لم يبق إلا في أدبيات يسار هش خارج المملكة، واستذكره السعوديون بعد مبادرة مكافحة الفقر للملك عبدالله عام 2003 حين كان ولياً للعهد. أما الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة والإصلاح السياسي بصفة عامة فقد اندثر حتى تمددت مفاعيل أحداث سبتمبر/ أيلول 2001 في الشرق الأوسط.

السعودية، دفعت ثمنا باهظا نتيجة صراعات المرحلة، فمواجهة المد القومي، دفعها إلى استضافة أبناء الأخوان المسلمين وغيرهم من الفصائل الإسلاموية من العالم العربي ودمجها في نسيج البلاد الداخلي، فشُحن المجتمع بخطاب ديني مؤدلج ومسيّس عبر التعليم والإعلام مؤسساً لقاعدة عريضة تتعاطف مع الخطاب الإسلاموي المتطرف، ما دفع الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية للتصريح في صحيفة (السياسة الكويتية) عام 2002: "من دون تردد أقولها ان مشكلاتنا وإفرازاتنا كلها جاءت من الإخوان المسلمين.. بحكم مسؤوليتي أقول إن الإخوان لما اشتدت عليهم الأمور، وعلقت لهم المشانق في دولهم، لجأوا إلى المملكة فتحمّلتهم وصانتهم... وإخواننا في الدول العربية الأخرى قبلوا بهذا الوضع، وقالوا إنه لا يجب أن يتحركوا من المملكة، لكن بعد بقائهم سنوات بين

ظهرانينا، وجدنا أنهم يطلبون العمل، فأوجدنا لهم السبل، ففيهم مدرسون وعلماء، فتحنا أمامهم أبواب المدارس والجامعات، لكن للأسف لم ينسوا ارتباطاتهم السابقة، فأخذوا يجنّدون الناس، وينشئون التيارات، وأصبحوا ضد المملكة.. لقد أساؤوا للمملكة كثيراً، وسبّبوا لها مشاكل كثيرة، لقد تحمّلنا منهم الكثير، ولسنا وحدنا الذي تحمّل، إنهم سبب المشاكل في العالم العربي وربما الإسلامي"، وفي هذا التصريح، إذا لم نأخذ الهجوم على الإخوان المسلمين كرمزية للانتفاض على كل تيارات الإسلام السياسي، نتفهم إعفاء النظام والداخل من أي مسؤولية بحكم صدور التصريح عن مسؤول بارز، لكن لا بد أن نؤكد على جذور الخطاب الديني المسيّس محلياً من الأصل منذ ابن بجاد والدويش، ثم فتاوى العلماء بتكفيير القوميين وعزل الملك سعود، ثم تجربة الجهاد الأفغاني وتداعيات حادثة جهيمان في الحرم المكي 1979، وكل ما سبق يفسر بداهة، سقوط تيار الحداثة في الثمانينات في مواجهة الصحوة الإسلامية، ثم شكوى التيار الليبرالي من تكالب الظروف عليه، وحاجة النظام في الماضي أحياناً وفي الحاضر بدرجة أقل إلى الفتوى من أجل تمرير بعض القرارات وإلا فإن مصيرها التعطيل أو التشويش، مثلاً: القرار المعطل عن وزارة العمل ومجلس الوزراء في 2004 بتأنيث متاجر الملابس الداخلية النسائية[1]، قرار تدريس اللغة الإنكليزية في المدارس الابتدائية الصادر عن مجلس الوزراء السعودي عام 2003، وأخيراً الإثارة التي واكبت افتتاح جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية والتي دلّلت - في نفس الوقت - على أن

---

(1) قام الملك عبدالله بتفعيل هذا القرار في 3 يونيو/ حزيران 2011.

النظام لن يقف وحيداً اذا انحاز الى التنوير وتخلى عن بعض مواقف التيار الديني التقليدية، حتى إن بعض الفقهاء تجرأوا وأعلنوا موقفهم المتسامح والمتصالح مع الاختلاط حين وجدواالنظام يقف معهم على نفس الرأي[1].

وبالنظر إلى المعطيات السابقة، إضافة إلى إرهاصات وتداعيات الثورة الإسلامية في إيران (1979)[2] وحرب الخليج الثانية (1990) وسقوط الاتحاد السوفياتي (1991)، شهد المسرح السياسي السعودي تحولاً خطيراً: إزاحة التيارات القومية واليسارية التي سادت في الخمسينات والستينات كممثلة للخط السياسي المستقل أحياناً، والمعارض أحياناً أخرى، لصالح الحضور السلفي أو الإسلاموي، بدءاً من الصحوة الإسلامية في الثمانينات مروراً بمذكرة النصيحة (1992) ولجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية (1993)، ليمتد السياق بكل انسيابية إلى تنظيم القاعدة منذ 2003. وازى ذلك حضور نخبوي للتيار الليبرالي تمثّل في مطالبات رفعت لأصحاب القرار أو بالمشاركات الإعلامية والصحافية، وشمل هذا التحول الطائفة الشيعية التي تصدّر رجالاتها في الخمسينات والستينات الصفوف اليسارية ليطغى على مشهدها الحضور الديني منذ 1400 هـ. بإعلان تنظيم "الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية" بقيادة الشيخ حسن

---

(1) من أولئك الفقهاء: د. محمد العيسى (وزير العدل)، د. أحمد بن قاسم الغامدي (مدير هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في منطقة مكة المكرمة، الذي أعفي من منصبه في مارس/ آذار 2011)، والقاضي د. عيسى الغيث.

(2) يروي أحد وجهاء القطيف، بأنه قبل الثورة الإسلامية في إيران، كان حجاب المرأة نادراً في المناطق الشيعية في السعودية، استدلالاً على تداعيات "أسلمة" المجتمع وتأثير الثورة الإيرانية في ما بعد.

الصفار الذي تحول مسماه لاحقاً إلى "الحركة الإصلاحية" ثم حُل بعودة أفراده إلى المملكة بعد المصالحة مع النظام إثر حرب الخليج الثانية، وهذا يعني أن المشهد السياسي السعودي في مجمله - إذا استثنينا مواقع النظام - انقسم إلى 3 محاور بشكل رئيسي:

- **المحور الأول**: تنظيم القاعدة وحلفاؤه الذين يصنفون النظام كخارج عن الدين، ولا مفر من هدمه واستبداله. ومع أن هذا المحور، ينتمي إلى الأقلية، ولكنه للأسف، شديد الفعالية بسبب طبيعة المحور الثاني.

- **المحور الثاني**: التيار الإسلاموي الموالي للنظام، ولكنه في الوقت نفسه، يطالب بتطبيق المشروع الثقافي والاجتماعي لتنظيم القاعدة وطالبان!

- **المحور الثالث**: كل ما عدا ذلك، ويطلق عليه من باب المجاز، التيار الليبرالي، وهو نسيج متنوّع وواسع وفي الوقت نفسه محدود التأثير والفاعلية بسبب البنية السياسية وجذورها التاريخية. يتبلور من: الليبراليين، العلمانيين، اليسار والقوميين العرب، الوسط ومجتمعات المدن، والإسلاميين الذي يميلون للانفتاح والاعتدال والسلفية المستنيرة. وقد نجح هذا النسيج في استقطاب تيارات دينية خالصة، وأقصد هنا، الشيعة والإسماعيلية والمتصوفة، ويتصدر هذا التيار ما تبقى من رجالات التيارات القومية واليسارية في الستينات، وبعض أقطاب الحداثة في الثمانينات، وهذا المحور، الذي يضم شرائح متناقضة ومتباعدة، يجتمع على الإيمان بالوحدة الوطنية ومناهضة المحورين السابقين بالدرجة الأولى، وبدرجة أقل يطالب بإصلاحات سياسية واقتصادية

واجتماعية تقود إلى دولة المؤسسات والديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان.

وهنا، من الواجب استذكار تصنيف د. عبدالله الغذامي في كتاب (الموقف من الحداثة) الصادر عام 1987 عن دار (البلاد): العاموديون (ويقصد بهم الشريحة المحافظة ومن أبرز مظاهرها وقتها الصحوة الإسلامية)، الألسنيون (ويقصد بهم النقد الجديد القائم على النظرية وأبرز مظاهرهم وقتها تيار الحداثة)، والانطباعيون (وهو مسمى أطلقه بعض اليساريين على أنفسهم من باب التمويه السياسي).

وبالنظر إلى التقسيمين السابقين، نلاحظ بوضوح، تراجع الخطاب السياسي المدني لصالح الإسلاموية السياسية، وهذا يعني في المحصلة، سطوة خطاب التخلف والتطرف، ويعود هذا التراجع في الدرجة الأولى إلى عدم مواكبة النهضة الاقتصادية والعمرانية بإصلاحات سياسية تعزز الطبقة الوسطى وثقافة التنوع في ظل ترسيخ أحادية الخطاب الديني حتى محاولة التملّص منها بعد أحداث سبتمبر/ أيلول كما نلاحظ في الخطاب الاعلامي والثقافي الذي شجّعه النظام في معارك: إصلاح المناهج التعليمية والحرب على الإرهاب.

وبين التقسيمَيْن أيضاً تجدر الإشارة إلى نقطة مهمة، تتمثل في نتائج اندثار اليسار السعودي الذي أربك المشهد السعودي بصورة لافتة، فبعد أن كان هناك يسار صريح ويمين صريح، أمكن تمييز الوسط بينهما، لكن بعد غياب اليسار، أصبح المشهد السعودي يبدأ

من اليمين، ثم الأكثر يمينية، وأصبح الوسط مغيباً عن الصورة ولو كان حاضراً في المشهد![1].

إن إثارة هذا التاريخ، الذي يمتد إلى الحاضر ويطمع في المستقبل، لا يقصد الإساءة إلى شخص أو نظام، بل إدانة الظروف ونقد بعض السلوك والقرارات التي فرضتها عن رضا أو إكراه أو سهو، وإذا كان التحرر من خطاب الإسلاموية المتطرفة يبدأ بنقض الاساس النظري لسياسة التضامن الإسلامي، وإشاعة التنوع، يبقى التخلص من شرعية الأيديولوجيا وسطوة الفتوى على المشهد السياسي.

شرعية الأيدولوجيا، تعني تعالي النظام على الشعب، فالشعب ينظر إليه على أنه "رعية"، والرعية دائماً قاصرة وبحاجة إلى رعاية، وفي مقابل حق الرعاية، يلتزم الشعب بواجبات لا حصر لها من دون رأي أو قرار. في المقابل نجد شرعية المواطن، ونلاحظ أن المواطن فرد، أي وحدة عضوية مستقلة ومتكاملة لا تكتسب قيمتها بالانتماء إلى قبيلة أو حزب أو جماعة أو جهة أو مؤسسة، هو قيمة مضافة بحد ذاته، تتجسد هذه القيمة في "الرضا" و"المشاركة". هذا الرضا هو أساس النظام ودرعه الحصين، أما المشاركة، فهي آلية تطوير النظام وحيويته وضمانة بقائه وعمله، وفي ظل هذه الشرعية يتحرر النظام من عوائق الأيديولوجيا المكبلة ببرنامج ملزم بغض النظر عن حاجة الواقع وتطوراته ويتحرر من جماعات منتفعة تحدد درجة الرضا وتمتلك المشاركة[2]. كذلك - في شرعية المواطن - يتمتع كل

---

(1) يقول المفكر والأديب محمد العلي: الكارثة أن تنتهي السياسات التعليمية والثقافية في السعودية إلى موضعة النظام على يسار المجتمع!

(2) يقول المفكر د. تركي الحمد: من أسباب سقوط الاتحاد السوفياتي وقوع=

المواطنين - وأعضاء النظام منهم وليسوا فوقهم - بحقوق وواجبات متساوية، والقانون هو المعيار بين النظام والمواطن، وبين المواطنين أنفسهم، ونأمل أن يتجه المشروع الإصلاحي للملك عبدالله لاستعادة هذه الشرعية المطلوبة استكمالاً لمسيرة سابقيه.

لا تبنى الأوطان بالفتاوى، إنما بالقانون، والقانون في مجمله هو مجموعة من القواعد التي تحكم وتنظّم سلوك الأفراد في الجماعة وتوفّق بين مصالحهم ويجب أن يخضع الجميع لها من دون استثناء، أما الفتوى فهي "تبيين الحكم الشرعي عن دليل لمن سأله عنه"، القانون يصوغه المشرّع نيابة عن المجتمع، والفتوى كما يقول ابن الصلاح "توقيع عن الله تبارك وتعالى" وهذا الادعاء بحد ذاته يشير إلى مبدأ احتكار الإسلام الذي رفضه الإسلام، والمشكلة أننا نستطيع أن نعرف رأي المجتمع عبر الانتخابات أو استطلاعات الرأي أو الدراسات الإحصائية ويمكن تصحيح خطأ المشرّع بقانون جديد وفق آليات النظام أو انتخابات جديدة، ولكن إذا أخطأ الفقيه في توقيعه عن الله فيصعب اكتشاف الخطأ ما لم يكن هناك نص قرآني محكم أو حديث متواتر، وحتى يكتشف الخطأ يخسر المواطن وقتاً فادحاً لملاحقة العصر وتطوراته (مثلاً: الموقف السلبي للخطاب الديني السعودي من حقوق الإنسان حتى إعلان الملك فهد

=

مسافة شاسعة بين الأيديولوجيا والواقع، ومع ذلك أصر القادة السوفيات على التشبث بالأيديولوجيا ومعتقداتها على حساب متغيرات الواقع وتطوراته، وجاءت محاولات (غوربتشوف) للإصلاح متأخرة جداً فلم تجد نفعاً ولم تمنع السقوط.

عن موافقته على قيام جمعية حقوق الإنسان الأهلية ثم الحكومية عام 2004، والموقف السلبي من الانتخابات حتى إعلان النظام عن تفعيل الانتخابات البلدية في ديسمبر/ كانون الأول 2004)، كما أننا على الأرجح حين نتحدث عن موضوع معين فنحن نتحدث عن قانون واحد بعد المناقشة والصياغة والإقرار، أما لو انتقلنا إلى الفتوى، فلكل موضوع ألف فتوى، وبالتالي من الأصل، فإن القانون له طابع الإلزام وصفة المساواة وغاية العدل، أما الفتوى فإنها تفتح أبواب التخيير والتنوع والاجتهاد لغاية التعلم أو التعبد، وإذا كان هذا ينطبق على منطق الفرد العادي، فإنه يجب ألا يسري على منطق الدولة، ومن منظور التفاؤل، يمكن الإشادة بـ "وعي سعودي" بدأ يلاحظ أهمية الفرق بين "الفتوى" و"القانون" ويحاول السير في الاتجاه الصحيح خاصة على مستوى النخب.

ليس هناك شك حول استحقاق الملك فيصل للقب المؤسس الثاني للبلاد بعد الملك عبدالعزيز، وهذا اللقب جاء استناداً إلى جهد دؤوب ومثابر بذله الفيصل في ترسيخ الاستقرار ووحدة الكيان والتصدي للعواصف الإقليمية والدولية، لكن هذا الجهد، تأثر بصراعاته مع سابقه الملك سعود ومع خصمه الرئيس جمال عبدالناصر، ونتيجة هذه الصراعات، دفعت المملكة أثماناً باهظة ولازمة في سبيل إعادة التأسيس، والمطلوب بعد هذه السنوات، التمسك بإنجازات الفيصل والتحرر من ضرائب التأسيس الثاني التي أوجزتها في إحلال شرعية الأيديولوجيا محل شرعية المواطن،

وسطوة قيمة (الفتوى) على قيمة (القانون)، واشتراك النظام مع جماعات الإسلام السياسي في جذر واحد، ولا شك أن تحقيق هذا المطلب يقع على عاتق المؤسس الثالث للدولة السعودية الثالثة![1]

(1) الآن نحن أمام مفترق تأسيس الثالث، وهذا التأسيس يحتاج إلى نقل الدولة في المملكة إلى مرحلة ترتقي إلى مستوى التحولات التي تحصل في المجتمع والعالم. لقد تطور المجتمع بفعل التعليم ومشاريع التنمية ووسائل الاتصال والتحولات في الأفكار والطموحات، وأصبحت المسؤوليات السياسية والاقتصادية - في الداخل والخارج - بحاجة إلى متابعة ذات طابع مؤسسي. من الواجب والضروري أن ننطلق إلى دولة جديدة وحديثة (الدولة السعودية الرابعة)، وهذه الدولة هي دولة القانون، فالقانون هو الذي ينظم كل مناحي الحياة في المجتمع. الدولة الحديثة هي دولة القانون.

مسألة منهج:
موالاة "النظام" والاختلاف مع "الحكومة"[1]

في المملكة العربية السعودية، تنتشر بين وقت وآخر شائعات التغيير، ويدور الحديث عن قرب إعفاء مجموعة من الوزراء واستبدالهم بآخرين، وهذه الشائعات تعكس في بعض الأحيان استياء الشارع من بعض الوزراء أو الملل من البعض الآخر، لكنها في المقابل، تعكس - دائماً - إحسان الظن في صاحب القرار الذي يشعر بما يريده المواطن ويعمل على تحقيق رضاه.

في الحقيقة، أرى أن تلك المقولات تشير في مزاجها العام إلى ما هو أبعد من المساحة الممتدّة بين الاستياء والملل وبين إحسان الظن، والمقصود هنا، عملية صنع القرار في المملكة العربية السعودية، لذلك فإن المسألة بحاجة إلى تناول معمّق ومفصّل.

في البدء، يجدر التفريق بين الموقف من الحكومة (السلطة التنفيذية) وبين الدولة (النظام "مجموع المؤسسات التي تتوزع بينها عملية صنع القرار السياسي"، الشعب، الأرض)، فالموقف من الحكومة يستدعي النقد والمحاسبة وضرورة تداول السلطة واختبار الثقة، أما الموقف من الدولة فيستدعي الولاء للعلاقة التعاقدية بين المواطن ونظامه السياسي من كلا الطرفين، وفي

(1) نشرت هذه المقالة في صحيفة (الأخبار) في 7 أبريل/نيسان 2010.

حالة المملكة العربية السعودية، تتمثل العلاقة التعاقدية بـ "النظام الأساسي للحكم"[1].

وتكمن أهمية هذا التفريق في خلق وتكريس وترسيخ حق التنوع والاختلاف للصالح العام تحت مظلة الكيان والولاء للدولة. يقول توفيق السيف في مقاله بمجلة (المجلة) عدد 27 ديسمبر/ كانون الأول 2003: "وجود الرأي المختلف جزء من طبيعة المجتمع... والفارق بين الأنظمة الاجتماعية، أن بعضها يعطي الرأي المختلف صفة قانونية فتوفر له الفرصة كي ينتظم ويتفاعل مع الآراء الأخرى ويسهم بالتالي في إنضاج الحياة العامة جنباً إلى جنب مع أجهزة الدولة التي تسعى إلى تطوير أداء المجتمع وإنتاجه".

وفي مقالات متعددة أشدت بالنظام الأساسي للحكم، وطالبت بمحكمة عليا تحميه من الغفلة أو الهوى حتى تطبّق بنود هذه العلاقة تماماً من دون انتقاء أو تعطيل، واقترحت الدعوة إلى مؤتمر حوار وطني يدرس تجربة النظام الأساسي أين أخفقت وأين نجحت وما أوجه التطوير التي تحتاجها هذه العلاقة التعاقدية التي يفترض أن نحتفل عام 2012 بالذكرى العشرين لصدورها وإعلانها على يد الملك فهد، وإن كنت أتمنى إضافة خطاب الرؤية (رفعته نخبة مثقفة في يناير/

(1) إذا كان الولاء للوطن مطلقاً، فإن الولاء للعلاقة التعاقدية بين الحاكم والمحكوم مشروط بتأمين صحة العلاقة وحيوية بنودها ونجاعتها. في العالم العربي، خصوصاً قبل ربيع العرب، المواطنون مطالبون من أنظمة الحكم بإعلان الولاء للأنظمة والتأكيد عليه، في حين تنسى تلك الأنظمة أن الواجب عليها أن تعلن ولاءها للمواطنين وتؤكد عليه بالأقوال والأفعال دائماً. الواجب على أي نظام حاكم أن يكون ولاؤه للمواطن قبل المطالبة بالعكس.

كانون الثاني 2003 مطالبة بالإصلاح) وبرنامج معالجة التمييز الطائفي وتوصيات الحوار الوطني الثاني كملاحق لهذا النظام، وأن تكون المبايعة للحاكم على "النظام الأساسي للحكم" بدلاً من "الكتاب والسنة" المصانة في المادة الأولى من النظام لتعزيز مكانته وقيمته.

الحديث عن الحكومة يأتي من منطق مختلف، فإن كانت قيمة "الولاء" تفرض نفسها بقوة حين يتطرق الحديث إلى "الدولة" أو "النظام" من زاوية الضرورة، إلا أن هذه القيمة تنسحب إلى خانة التخيير إذا انتقل الحديث عن السلطة التنفيذية (تتضح هذه الفكرة أكثر في ظل نظام ديمقراطي يعبر عن تعددية سياسية[1])، وهذا أمر طبيعي لأن الموقف من أي سلطة تنفيذية في العالم يتشكل بناء على برنامجها وأدائها وتمثيلها لشرائح المجتمع، بينما يتشكل الموقف من "الدولة" و"النظام" بناء على: قراءة الروابط والمصالح والقواسم المشتركة التي جمعت عناصر الدولة، ورسالة النظام ومنهجه في تعزيز هذه الروابط والمصالح من جهة، وإدارة الصراعات الناجمة عنها ومجابهة العراقيل التي تهددها من جهة أخرى.

وبالتالي، فالموقف الإيجابي والموالي الذي أكنّه تجاه الدولة العربية السعودية وتجاه النظام الأساسي للحكم لا أستطيع أن أسبغه على السلطة التنفيذية من دون أن أشعر بالتناقض أو الذنب، وسأتجاوز معيار الأداء بسبب النقد اليومي الذي توجهه الصحافة السعودية لمعظم الوزارات.

المشكلة الأولى مع السلطة التنفيذية تتجسد في غياب البرنامج

---

(1) ذعر أنظمة دول مجلس التعاون الخليجي من الأحزاب السياسية غريب وطريف!

أو البيان الوزاري، ولا يمكن اعتبار خطط التنمية برنامجاً للحكومة لعدة أسباب، منها: إن هذه الخطط - في العادة - جزء من البرنامج الحكومي وليست كل البرنامج، كما أن هذه الخطط نفسها بحاجة إلى مراجعة وإعادة تقويم على صعيد المنهج والنتائج ومتطلبات الواقع الذي يفرز كل يوم تحديات جديدة لم تكن موجودة وقت صياغتها، مثلاً: مكافحة الإرهاب فكرياً، مواجهة البطالة والفقر، وتمكين المواطن من حقوقه السياسية.

وفي ظل غياب برنامج حكومي، أو عدم إعلانه، لا يتاح للمواطن العادي، أو مجلس الشورى (الذي آمل أن ينتخب نصف أعضائه على الأقل)، مواجهة الحكومة بأخطائها، أو تحديد الأولويات المفروضة عليها. ويسمح للوزراء بإلغاء قرارات أو استصدار قرارات بصورة يغلب عليها التوجّه الشخصي أو العشوائي أو التجريبي من دون أن يكون هذا خللاً يستحق التصويب.

إنني آمل بأن يتحقق التغيير، ونرى حكومة جديدة تعمل وفق برنامج واضح ومحدد ومعلن، وتنال الثقة من مجلس الشورى، ويخضع وزراؤها للمحاسبة الصارمة من جانب الملك والمجلس الموقّر الذي يفترض أن يقرّ - أيضاً - ميزانية هذه الحكومة كل عام.

المشكلة الثانية مع الحكومة تتمثّل في غياب المرأة، وهنا يحضرني تقرير متميز نشره الصحافي فهد سعود على موقع (العربية نت) تحدث فيه عن إنجازات المرأة السعودية عام 2009، وفي ما يلي النماذج التي ذكرها التقرير وغيرها:

- غادة باعقيل حصلت على جائزة أفضل مشروع تجاري نسائي في العالم.

- نيل د. غادة المطيري أرفع جائزة عن البحث العلمي في الولايات المتحدة وترؤسها مركز أبحاث جامعة كاليفورنيا.
- نيل د. هويدا القثامي وسام الملك فيصل حيث تعد الاستشارية الأولى لجراحة القلب للأطفال في الشرق الأوسط والثانية عالمياً.
- د. ثريا التركي الأستاذة في الجامعة الأمريكية في القاهرة تحاضر في أعرق جامعات العالم مثل جامعتي هارفارد وجورج واشنطن.
- البروفيسورة إيمان هباس المطيري الأستاذة في علم "الجينات" تصل إلى مركز قيادي في شركة عالمية للأبحاث الحيوية في شيكاغو.
- اختيار د. فاتن خورشيد كعالمة متفوقة في بحوثها واختيار أحد اختراعاتها في المركز السادس من بين 600 اختراع عالم.
- د. خولة الكريع الفائزة بجائزة هارفرد للتميز العلمي في عام 2007 يمنحها خادم الحرمين الشريفين وسام الملك عبدالعزيز من الدرجة الأولى.
- د. سميرة إسلام أولى السعوديين حصولاً على درجة الأستاذية في علم الأدوية، وأول عربية تحصل على جائزة اليونسكو للمرأة والعلوم سنة 2000.
- د. ثريا عبيد: المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، حصلت على جائزة لويس بي سون لحقوق الإنسان تقديراً لعملها في نشر ثقافة صحة الأمومة، ودعوتها الصريحة لإنهاء التمييز والعنف ضد المرأة.
- منحت هيئة الاستثمار إيناس حشاني في يناير/ كانون الثاني 2010 الجائزة الأولى في مجموع الشركات الناشئة.

إنني آمل بأن يتحقق التغيير، ونرى المرأة وزيرة في مجلس الوزراء السعودي لتعكس التطور الكبير الذي تعيشه المرأة السعودية، وتستكمل - في نفس الوقت - منهج خادم الحرمين الشريفين في إعطاء المرأة المكانة التي تستحقها في المجتمع، لأننا في عهد عبدالله بن عبدالعزيز شاهدنا لأول مرة امرأة تصل إلى مركز نائب وزير بمرتبة وزير (د.نورة الفايز نائبة وزير التربية والتعليم)، وشاهدنا المرأة تدخل مجالس الغرف التجارية، كما أعلن عن زيادة المستشارات غير المتفرغات لمجلس الشورى، فما الذي يمنع المرأة السعودية بعد كل إنجازاتها وفي أضيق الظروف أن تتبوأ العضوية سواء في مجلس الوزراء أو مجلس الشورى؟![1]. وفي المناسبة فإن خوسيه ثاباتيرو أصبح رئيساً لوزراء إسبانيا وعمره 43 سنة وشكّل حكومته الأولى سنة 2004 وكان نصف أعضائها من النساء!

ولماذا نذهب بعيداً؟! لقد استطاعت معظم دول مجلس التعاون الخليجي وكذلك الدول العربية والإسلامية تجاوز عقدة توزير المرأة بنجاح لا تعوزه الأمثلة والدلائل.

المشكلة الثالثة مع السلطة التنفيذية هي ضآلة تمثيل الشباب في مجلس الوزراء، فأربعة من أعضاء المجلس تجاوزوا الثمانين، وسبعة تجاوزوا السبعين، وخمسة تجاوزوا الستين، أي أننا نتحدث عن 16 عضواً من أصل 26 هم قطعاً خارج شريحة الشباب، وإذا أضفنا الوزراء الذين تجاوزوا العقد الخامس من العمر فسنتحدث عن

(1) في 25 سبتمبر/أيلول 2011 أعلن الملك عبدالله بن عبدالعزيز في مجلس الشورى قراره بتمكين المرأة العضوية في مجلس الشورى، وتمكينها من المشاركة في الانتخابات البلدية ناخبة ومرشحة.

مجموع 24 وزيراً، ليتبقى وزير واحد في الأربعينات من عمره هو د. محمد العيسى وزير العدل، والأمير عبدالعزيز بن فهد (وزير دولة ورئيس ديوان مجلس الوزراء) الذي يبلغ من العمر 36 سنة[1].

نسبة الشباب في المملكة العربية السعودية تقارب الستين في المئة ونسبة تمثيل هذه الشريحة في الحكومة لا تقارن أبداً بنسبة تمثيلهم في المجتمع، بينما في المملكة المتحدة تشكل شريحة الشباب قرابة السبعين في المئة من المجتمع وهي نفس نسبة التمثيل في حكومة غوردن براون ومنهم ديفيد مليباند وزير الخارجية وشقيقه الأصغر إد مليباند وزير الطاقة ضمن حكومة متوسط أعمار وزرائها 45 سنة، ولا يوجد إلا وزيرين فقط تجاوزا الستين.

لماذا نذهب بعيداً؟! فحليف المملكة في لبنان الشيخ سعد الدين الحريري أصبح رئيساً للوزراء وهو دون الأربعين من عمره!

لقد تغير العالم بعد ثورة الشباب في كل من الولايات المتحدة وفرنسا ومصر والمكسيك وتشيكوسلوفاكيا نهاية الستينات ومطلع السبعينات[2]، وبدأ الشباب في العالم يتقدمون تدريجياً إلى مواقع قيادية وريادية في العمل العام ومؤسسات المجتمع المدني، ورأينا

(1) تم اعفاء الأمير عبدالعزيز بن فهد من منصبه في يونيو/حزيران 2011. وخلف المهندس عادل فقيه (58 سنة) الوزير الراحل غازي القصيبي (70 سنة) في أغسطس 2010. كما عُيِّن الأمير متعب بن عبدالله بن عبدالعزيز (58 سنة) وزير دولة ورئيساً للحرس الوطني في نوفمبر/تشرين الثاني 2010. تم استحداث وزارة للإسكان وشغلها د. شويش الضويحي (46 سنة) في مارس/آذار 2011. بعد وفاة الأمير سلطان بن عبدالعزيز (85 سنة) خلفه الأمير سلمان بن عبدالعزيز (76 سنة).

(2) وتجدر هنا الإشارة إلى دور الشباب في الربيع العربي 2011.

العديد من النماذج الناجحة: بيل كلينتون تولى الرئاسة ولم يتجاوز عمره 47 سنة، وتوني بلير أصبح رئيس الحكومة البريطانية وعمره 43 سنة، يوليا تيموشينكو أصبحت رئيسة وزراء أوكرانيا ولم تتجاوز السادسة والأربعين، أما باراك أوباما فقد أصبح رئيسا وهو دون الثامنة والأربعين من عمره.

وهنا لا بد من التنويه بمسألة رمزية، لا يوجد في المملكة وزارة شباب، إنما "الرئاسة العامة لرعاية الشباب"، إن الشباب السعودي ليس بحاجة إلى رعاية لأن موقعه الطبيعي والمفترض ليس أقل من القيادة، ومن الواجب أن يتغير هذا المسمى المشين في حق الشباب السعودي، وأن تكون هناك وزارة للشباب على رأسها شاب يحاسب حين يخطئ ويقال إذا استفحلت أخطاؤه وتراكمت من دون انتظار سنوات وسنوات.

لا أتحدث عن تمثيل الشباب وحقهم في القيادة للانتقاص من الشرائح العمرية الأخرى، فلكل شريحة احترامها وتجربتها، وأعتقد بأن النماذج الشابة في المملكة، سواء في القطاعين العام أو الخاص، قدمت من التجربة ما يليق بأن تنال التمثيل الذي تستحق في السلطة التنفيذية، فنجاح عمرو الدباغ (محافظ هيئة الاستثمار) وعادل الجبير (سفير خادم الحرمين الشريفين في الولايات المتحدة) ووزير العدل ود. عبدالرحمن التويجري (رئيس هيئة سوق المال) وخالد التويجري (رئيس الديوان الملكي) جدير بمنح ثقة أكبر للشريحة العمرية التي ينتمي إليها هؤلاء، وأضيف الأمير مشعل بن عبدالله بن عبدالعزيز (أمير منطقة نجران) الذي استطاع في عام واحد معالجة إشكالات عدة في منطقته. يبلغ الأمير من العمر 33 سنة، أما أمراء المناطق الآخرين: 4 فوق السبعين، و4 فوق الستين و4 فوق

الخمسين[1]، ومنهم من قدم تجارب مهمة تستحق الإشادة مثل الأمير سلمان بن عبدالعزيز وإنجازاته في منطقة الرياض[2].

إنني آمل أن يتحقق التغيير، وكما عرفت حكومة الملك سعود في ديسمبر/ كانون الأول 1960 باسم "الوزارة الشعبية" - قبلها كانت الحكومة تشكل من الأمراء باستثناء وزير أو اثنين - وعرفت حكومة الملك خالد في 1975 بـ "وزارة هيئة التدريس أو التكنوقراط" لأن معظم وزرائها كانوا من حملة شهادة الدكتوراه، أتمنى أن نشاهد في عهد عبدالله بن عبدالعزيز حكومة جديدة تعرف باسم "حكومة الشباب" يتراوح أعمار معظم وزرائها بين 35 - 45 سنة.

---

(1) لم يطرأ تغيير على إمارات المناطق، باستثناء تعيين الأمير مشاري بن سعود بن عبدالعزيز أميراً للباحة خلفاً للأمير محمد بن سعود(78 سنة) في أغسطس/ آب 2010. وفي أكتوبر/ تشرين الأول 2011 خلف الأمير سطام بن عبدالعزيز (70 سنة) الأمير سلمان بن عبدالعزيز في إمارة الرياض.

(2) ثمة مشكلة في السعودية - وربما في العالم العربي - تتجلى في الموقف السلبي غير المبرر من الفيدرالية! المركزية الإدارية أثبتت فشلها في العالم بأسره. التفكير في الخيار الفيدرالي في السعودية مطروح لكن بصيغ تتهرب من المصطلح الأساس عبر المطالبة بـ"اللامركزية الإدارية" أو "توسيع صلاحيات إمارات المناطق ومجالسها". ربما يكون من المناسب على أهل الحكم في السعودية التفكير في صيغة فيدرالية ملائمة تراعي التنوع الثقافي والاجتماعي والحاجات التنموية المتباينة بين المناطق المختلفة في البلاد تحت سقف الوحدة الوطنية. الفيدرالية ليست مشروعاً انفصالياً، بل هي مشروع إداري يعزز الوحدة الوطنية ولا يلغيها ويعالج سلبيات المركزية الإدارية، وعلى المعترضين التأمل في تجربة الولايات المتحدة أو الإمارات العربية المتحدة. لعله يأتي اليوم الذي يفكر فيه أهل الحكم في السعودية في تحويل منصب "أمير المنطقة" إلى منصب منتخب، بحيث تنتخب كل منطقة - من أبنائها - أميرها أو حاكمها الإداري.

إن الوزارة الشبابية مطلب ملح وممكن، خصوصاً أن للمملكة تجارب ناجحة - في السابق - مع الوزراء الشباب أمثال: أحمد زكي يماني (أصبح وزيراً للدولة وعمره 30 سنة) وغازي القصيبي (أصبح وزيراً للصناعة وعمره 36 سنة).

المشكلة الرابعة تظهر في مبدأ "التدوير" الذي يفترض أن يحل محله مبدأ "التداول"، فعلى سبيل المثال نجد أن د. عبدالعزيز الخويطر دخل مجلس الوزراء قبل 40 سنة جال فيها بين وزارات الصحة والمعارف والتعليم العالي حتى أصبح وزيراً للدولة ورئيس اللجنة العامة في مجلس الوزراء. د. فؤاد فارسي صار وزيراً للحج بعد عشر سنوات قضاها في وزارة الإعلام (دخل مجلس الوزراء سنة 1994)، وغازي القصيبي الذي تولى وزارة الصناعة ثم الصحة ثم سفيراً في البحرين وبعدها المملكة المتحدة، ثم عاد وزيراً للمياه ثم وزيراً للعمل. من جهة أخرى خرج د. ناصر السلوم من وزارة المواصلات سنة 2002 وعمره 63 سنة ليعين أميناً لهيئة تطوير مكة والمدينة والمشاعر المقدسة، وخرج معه وزير التجارة أسامة جعفر فقيه وهو في الستين من عمره ليصبح رئيساً لديوان المراقبة العامة. ومع كل التقدير لهذه الأسماء، لكن البلاد تذخر بالعديد من الكفاءات التي تستحق فرصة الدخول إلى السلطة التنفيذية، كما أنه من حق هذه السلطة أن تجدد دماءها دورياً.

لا يهدف مبدأ "التداول" إلى إحلال فرد محل فرد فقط كما هو الحال في مبدأ "التدوير"، لأن الواقع يفرض بين حين وآخر أن يحل منهج محل منهج كما يفرض - دائماً - أن يحل جيل محل جيل آخر.

في الخمسينات من القرن العشرين، كان التحدي يتمثّل في

المحافظة على وحدة الكيان وإطلاق عملية بناء الدولة والبنى التحتية في ظل عواصف إقليمية ودولية استمرت حتى مطلع السبعينات، لتجيء الطفرة معبأة بالمداخيل المالية الوفيرة وأحلام التنمية والرخاء بالتزامن مع بزوغ مشروعي الحداثة والصحوة، ثم جاءت حرب تحرير الكويت في مطلع التسعينات ليصدم المجتمع من استدعاء المساندة الدولية في مواجهة الخطر العراقي، وبعدها تسببت تداعيات الحرب بأزمة مالية خانقة عطلت عجلة الاقتصاد وأوقفت مشروع الابتعاث فعاش المجتمع حالة قاسية من الجمود والركود لم تسلم منها المؤسسة السياسية، ثم جاءت أحداث سبتمبر/ أيلول ليتساءل المجتمع عن صوابية وصلاحية خطابه الديني. وبعد سقوط طالبان في أفغانستان وسقوط صدام حسين في العراق وإن عادت الوفرة المالية إلى خزانة الدولة بسبب ارتفاع مداخيل النفط، طرحت أسئلة البطالة والفقر والديمقراطية وحقوق الإنسان نفسها بقوة على نخبة السعودية بشكل لافت.

خلاصة القول، إنه لكل جيل أسئلته التي يطرحها ومعضلاته التي يواجهها وتفاعلاته مع غيره من المجتمعات التي ينسجها، ولا يمكن أن يحل جيل محل جيل في إجابة الأسئلة أو معالجة المعضلات أو معايشة الهموم والتفاعلات.

إنني آمل أن يتحقق التغيير، ونرى السلطة التنفيذية قد تخلت تماماً عن مبدأ "التدوير" لصالح مبدأ "التداول"، وأن تتقلّص ظاهرة الوزراء المعمرين في مقاعدهم، فطالما أرادت السلطة التنفيذية أن يقدر المواطن إنجازاتها لا بد أن تقدر هي - أي السلطة - أولاً هذه الإنجازات، فما وصل إليه الشاب السعودي أو المرأة السعودية، وما طرأ على المواطن والمجتمع من

تحولات ثقافية واقتصادية تحقق - في بعض الجوانب - بتأثير مشاريع الحكومة وخططها أو إنجازاتها، لذا من اللازم أن ينعكس كل ذلك على تشكيلة مجلس الوزراء وأدائه ومنهجه.

المشكلة الخامسة هي ضرورة أن يمثِّل مجلس الوزراء السعودي الوحدة الوطنية للبلاد، فمنذ تأسيس المملكة لم يتبوأ الوزارة أي مواطن ينتمي إلى الطائفة الشيعية أو الطائفة الإسماعيلية، ولا أتحدث هنا من منطلق طائفي، بل من منظور المواطنة والكفاءة، فكما أنني أرفض تعيين أي سعودي أكان إسماعيلياً أو شيعياً لأسباب طائفية، أرفض - أيضاً - إقصاء الكفاءات من هاتين الطائفتين الأصيلتين عن المراكز القيادية في ظل نظام أساسي يتمسّك بمبدأ المواطنة وفي ظل منهج خادم الحرمين الشريفين الذي يرفض التصنيف والتخوين والتكفير والإقصاء والمساس بالوحدة الوطنية.

إنني آمل في أن يتحقق التغيير، ونشاهد حكومة فيها وزراء شيعة وإسماعيلية سعوديون اختيروا على مبدأ الكفاءة لتعزيز مفهوم المواطنة لا هدمه، وسد ثغرة في حصن الوحدة الوطنية يرى بعض المراقبين أن سببها اجتماعي ومذهبي قبل أن يكون سياسياً. ولقد استطاع العديد من الدول أن يتجاوز حواجز العرق واللون والدين والمذهب إلى مبدأ المواطنة بنجاح. فالهند ذات الغالبية الهندوسية وصل إلى رئاستها أبو بكر عبد الكلام (مسلم) سنة 2002، ووصل ماموهان سينغ (سيخي) إلى رئاسة حكومتها سنة 2004، وفي الولايات المتحدة انتصر باراك أوباما على حواجز اللون والتاريخ ليصبح أول رئيس أسود للولايات المتحدة.

قد يتذرع البعض بحجة "خصوصية" المجتمع السعودي لدحض

الاستشهاد بما يجري في العالم من حولنا، ولكن حالة "الخصوصية" لم تكن يوماً خاصية للمجتمع السعودي من دون غيره، بل لعل الخصوصية تسري على كل فرد ومجتمع ودولة لتشرح عوامل التكوين وتحرّض على الانفتاح وتنطلق نحو التطور والتقدم والإصلاح، وبالتالي قد يكون المجتمع السعودي مختلفاً عن بقية المجتمعات، ولكنه قطعاً ليس أقل من غيره!

مع أن النظام ثابت والحكومة أو السلطة التنفيذية متغيرة من حيث المبدأ، قد يبدو التفريق بين النظام وبين السلطة التنفيذية صعباً في السعودية بسبب رئاسة الملك لمجلس الوزراء، ولأن ثقافة المجتمع لم تعتد على ذلك، ولكننا عاجلاً أم آجلاً سنجد أن تكريس هذا الفرق لا مناص منه كما فعلت كل الدول العربية ومعظم دول العالم، لأن أخطاء الحكومة مسألة طبيعية ولا مفر منها بحكم طبيعة العمل اليومي وجدليته، وبالتالي يجب ألا يصل استياء بعض شرائح المجتمع من السلطة التنفيذية إلى النظام نفسه بسبب التمثيل أو الأداء أو البرنامج، كما أن هذا التفريق يعزز مفهوم المراقبة أوالمحاسبة التي تحتاجها أي سلطة تنفيذية - قبل المواطن - لتطوير أدائها أو معالجته.

الأنظمة السعودية تحرص على التمييز بصورة واضحة بين منصبي الملك ورئيس مجلس الوزراء لخلق مسافة بين النظام والسلطة التنفيذية، فعلى سبيل المثال نلاحظ أن قرارات مجلس الوزراء ترفع إلى الملك للموافقة عليها، مع أن الملك نفسه ترأس مجلس الوزراء بصفته رئيسا للسلطة التنفيذية ولكن القرارات ترفع له - لاحقاً - بصفته حاكما أعلى للبلاد.

وعدّل الملك فهد نظام مجلس الشورى مطلع العام 2003 ليكون

الملك مرجعية المجلس بدلاً من رئيس مجلس الوزراء مع أنهما - في حقيقة الأمر - شخص واحد![1] .

إنني آمل في أن يتحقق التغيير، وأن توجه وسائل الإعلام بأن يتناغم خطابها مع الأنظمة، فلا يوصف خادم الحرمين الشريفين داخل مجلس الوزراء سوى برئيس المجلس، أما خارجه فهو الملك المطاع والحاكم الأعلى للبلاد وقائد القوات المسلحة، وهذا ينسحب على الأمراء داخل الحكومة، فهم الوزراء أصحاب المعالي داخل مجلس الوزراء وأثناء عملهم الوزاري.

لقد أشارت عدة وسائل إعلام عالمية إلى أن الملك عبدالله هو صاحب الشعبية الأعلى كحاكم في تاريخ المملكة العربية السعودية، وهذا ليس مستغرباً وقد عرفنا جميعاً نياته المخلصة وقراراته السديدة في سبيل العدل والإصلاح. بل إن طموح الملك يتجاوز - أحياناً - طموح شرائح متعددة من المجتمع، ونراه يصرح أكثر من مرة منبهاً بعض الوزراء بـ"أنهم في خدمة المواطن وليس العكس"، وأنه "في ظل هذه الميزانية الضخمة لا حجة للتقصير في تنفيذ المشاريع وأداء الواجب". وقال في خطابه الأخير أمام مجلس الشورى "إن

---

(1) للأسف الشديد صدر قرار رسمي في مايو/مايو 2011 يدمج ديوان مجلس الوزراء بالديوان الملكي، في خطوة توثق التماهي بين منصب الملك ومنصب رئيس مجلس الوزراء. أعتقد بأن فكرة الفصل بين منصب "الملك" ومنصب "رئيس مجلس الوزراء" جديرة بأن يتناولها أهل الحكم في السعودية برحابة صدر وإيجابية وحسن نية، والتفكير في أبعادها الإيجابية مستقبلاً. إن النموذجين الأردني والمغربي - والمصري من قبل - في جزئية حصر مناصب الأسرة المالكة في "الملك" و"ولي العهد" - فقط على وجه التقريب - جدير بالتأمل.

الطموح أكبر من الإنجاز"، لذلك فإن المطالبة بالتغيير وتجديد السلطة التنفيذية لا تقصد - من وجهة نظري - إلا الارتقاء بالإنجاز والسلطة إلى طموح المواطن وطموح الملك الذي أحب شعبه وأحبه الشعب.

العلمانية كخيار سعودي:
المساحة بين الممكن والضرورة[1]

الحديث عن العلمانية في السعودية قد يبدو ضرباً من الجنون بسبب الفتاوى الهائلة التي تكفر العلمانيين وتحرم العلمانية تحت عناوين "الحكم بغير ما أنزل الله" أو "الحكم بالطاغوت"، وبسبب الأرض التي تضم حدودُها الحرمين الشريفين، ونشوء الدولة على تحالف بين مؤسسة دينية ومؤسسة سياسية.

لكن هذا الجنون، واستناداً إلى معطيات الحاضر وأسئلة المستقبل، قد تجد النخب الثقافية والسياسية في السعودية أنه أصبح - مع وطأة الوقت - نوعاً من الضرورة لاستكمال بناء الدولة الحديثة (دولة القانون والمؤسسات والمجتمع المدني)، ومعالجة مظاهر الانتماء لمستويات أدنى من مستوى الدولة (القبيلة - المذهب - الإقليم) وتعزيز الولاء للنظام السياسي، وتصحيح علاقات المؤسسة الدينية بالسلطة والمجتمع.

الحديث عن العلمانية في السعودية كخيار لا بد منه، يقف وراءه 3 محرّضات: تصريح وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل في 14 مارس/آذار 2010 لـ (نيويورك تايمز): "السعودية الآن تتحرر من أغلال الماضي وتسير إلى مجتمع ليبرالي"، الخبر الذي تناقلته

(1) نشرت هذه المقال في صحيفة (الأخبار) في 5 مايو/مايو 2010.

وسائل الإعلام مؤخراً عن حصول مواطن سعودي على حق اللجوء السياسي في نيوزيلندا بسبب اعتناقه المسيحية، والحرب الدورية بين الليبراليين والتيار الإسلاموي في ساحة الصحافة السعودية والإعلام.

العلمانية، كأي مفهوم في فضاء العلوم النظرية يحتمل تعريفات واسعة، منها: "الفصل بين الدين والدولة"، "نظام أخلاقي واجتماعي يقوم على اعتبارات الحياة المعاصرة وتبني المدنية والمواطنة، ورفض تدخل المؤسسة السياسية في أمور الاعتقاد، ورفض تدخل المؤسسة الدينية في أمور السياسة".

هذه التعريفات المتعددة، أدت بالضرورة إلى نماذج تطبيقية متباينة كما يوردها رقيق عبدالسلام في بحثه (السياسة والدين في العصر الحديث): نموذج التصادم مع الدين كما في المثال الشيوعي، ونموذج حياد الدولة إزاء الشأن الديني كما في الدول الاسكندنافية، وأخيراً نموذج التناغم مع الكنيسة (المؤسسة الدينية) كما في الولايات المتحدة وإيطاليا وبريطانيا. ومن خلال معظم النماذج نلاحظ أن تطبيق "الفصل" بين الدين والدولة أو تحييد الدين في الحياة السياسية بصورة مطلقة لم يتحقق لصالح موضعة المؤسسة الدينية كأحد معطيات الحياة العامة من دون هيمنة أو تسلّط، ويجدر التأكيد على خطأ منهجي بالحكم على العلمانية عبر أحد تجلياتها - كما يقع في ذلك بعض الباحثين الإسلامويين - والأصوب قراءتها في سياقها التاريخي ومجموع أمثلتها والمحصلة النهائية لتطبيقاتها.

ومن دون الخوض في التفاصيل، نستطيع استعراض جذور العلمانية منذ انطلاقة حركة الإصلاح البروتستانتي في القرن السادس عشر التي شددت في بواكيرها على الكتاب المقدس كمرجع وحيد

لتفسير العقيدة المسيحية وحرية هذا التفسير، وتقديم الطاعة للسلطة الزمنية على حساب السلطة الروحية أو ما يعرف بـ (السلطان المطلق للملوك) كرد فعل على طغيان الكنيسة الكاثوليكية - وليس الدين المسيحي - وأخطائها (صكوك الغفران - محاكم التفتيش - نفوذ البابا المطلق - تحالف الكنيسة مع الإقطاع) الذي أتاح مؤازرة شعبية ونخبوية للحركة التي تزامنت - بشكل أو بآخر - مع قيام الممالك والإمارات الصغيرة على أنقاض الأمبراطورية الرومانية الغربية؛ ونزعة بعض الأمراء والملوك للاستقلال عن النفوذ البابوي مما حقق أرضية سياسية تتعاطف مع الحركة، وبداية الكشوفات الجغرافية - ثم النزعة الاستعمارية والتحول إلى الحداثة الصناعية - التي خلقت مبرراً آخر - اقتصادياً - لاستقلال السلطة الزمنية عن الكنيسة تحت تحريض مصادرة ممتلكاتها وعدم إعفائها من الضريبة!

ووفقاً لهذه المعطيات، نشبت خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر معارك دينية في أوروبا بين البروتستانت والكاثوليك وطّدت - في النهاية - سلطان البروتستانت في شمال القارة الأوروبية - وربما أغلبها - لينحصر المذهب الكاثوليكي في جنوبها.

وخلال احتدام هذه المعارك، بقيت السلطة الزمنية - غالباً - على ظلم الناس ودعم الإقطاع الزراعي، لذلك اتجهت النخب الأوروبية في نتاجها الفكري إلى تقييد سلطان الملك بالله وبالشعب. وبعد ذلك، مع تطور الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية نضجت فكرة "أن سلطة الملك تستمد من الشعب وحده" فتتبلور نظرية العقد الاجتماعي: "رضا المحكوم أساس سلطة الحاكم".

وخلال هذا السياق - المعقّد - ومع تبلور مفهوم الدولة القومية

وانتقال أوروبا من مرحلة الاقتصاد الزراعي إلى الحداثة الصناعية ونمو المدينة - وبالتالي نشوء الطبقة البرجوازية - اشتعلت الثورة الفرنسية في 1789 كانتفاضة على الإقطاع الزراعي والنفوذ الكاثوليكي والسلطة المطلقة للملك بشعارها المشهور (حرية - إخاء - مساواة)، وإن كانت الحركة البروتستانتية عاملاً غير مباشر في قيام الثورة الفرنسية، إلا إن هذه الثورة تأثرت مباشرة بثورتين سبقتاها زمناً: الثورة البريطانية 1688، ووثيقة الحقوق التي أصدرها البرلمان البريطاني 1689 والثورة الأميركية التي بدأت بحفلة الشاي 1773 وشعارها المعروف "لا ضرائب بدون تمثيل" ثم إعلان الاستقلال في 1776 الذي جاء فيه: "إننا نؤمن بأن الناس خُلقوا سواسية، وأن خالقهم قد وهبهم حقوقاً لا تقبل المساومة، منها حقّ الحياة والسعي لتحقيق السعادة"، وهنا نلمس إحياء جديداً للديمقراطية - التي نشأت منذ دولة المدينة في الحضارة اليونانية - عبر البرلمان البريطاني الذي حقق السلطة العليا بعد الثورة البريطانية، والكونغرس بعد الثورة الأميركية، ومجالس الثورة الفرنسية، ومن خلال هذه الثورات نشير - كذلك - إلى تشكل البذور الأولى لمفهوم حقوق الإنسان (الذي توج - في ما بعد - بإعلان الأمم المتحدة 1948).

هذه التطورات أدت إلى آثار اجتماعية واقتصادية أبرزها: حرية الاعتقاد وحرية الفرد والسوق المفتوح تحت عنوان عريض هو "الليبرالية"، أي حق أي إنسان أن يحيا حرّاً وفق قناعاته - تحت مظلة مسؤولية الاختيار - وحرية اختيارات الآخرين، مع التأكيد على أن الليبرالية في الأصل مفهوم اقتصادي مثّل النقيض - لاحقاً - في مواجهة الاشتراكية والشيوعية.

الخلاصة من هذا السرد التاريخي أن العلمانية ليست مفهوماً

مغلقاً، بل متسلسل ومرن ونتاج تراكم تاريخي[1]، يرتبط بمفاهيم: "الديمقراطية"، "الحداثة"، "الليبرالية"، "المواطنة" و"حقوق الإنسان"، وتكمن أهمية هذه الإشارة في وضع الصراع مع جماعات الإسلام السياسي في إطاره الدقيق، أي كتحدٍ ثقافي واجتماعي وليس مجرد اختلاف على تفسير النصوص الدينية. وفي إطار آخر توصيف الاختلاف بين الشعوب وبعض الأنظمة في سياقه السليم، أي المنطق الحقوقي والسياسي في المجمل لا المباهاة بمحاربة جماعات الإسلام السياسي أو عدم تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية كما هو الحال في سوريا وتونس على سبيل المثال[2]، وبالتالي فإن الحديث عن اجتزاء مفهوم بعينه - من دون غيره - من هذا التسلسل سيفضي إلى نموذج شائه يعيد إنتاج التخلف بدلاً من معالجته.

إذاً، الحديث عن الخيار العلماني يعني في محصلته النهائية: الاستقلال المتبادل بين المؤسستين السياسية والدينية وعدم الخلط بين المعايير الدينية والمعايير السياسية، الشعب هو مصدر المشروعية الوحيد للنظام السياسي وصاحب الحرية في تحديد موقفه من

---

(1) لا أميل لشعارات "الإسلام هو الحل" أو "العلمانية هي الحل" أو "الليبرالية هي الحل" أو "الديمقراطية هي الحل" لأنها تسطيح يحمل في طياته رومانسية مفرطة ومستحيلة، ولعلي أرى أن أي فكرة أو منهج ممكن أن يحمل مقدمات الحلول أو طرق الحلول، فحصر حل واحد فقط لجميع المشاكل غير منطقي وغير واقعي، والحديث عن أي منهج - بما في ذلك العلمانية أو الاسلاموية - بروح الخلاص كذلك غير منطقي وغير واقعي. حين نتحدث عن المنهج الاقل سوءاً أو الأقرب إلى المنطق والواقع، فلا شك نحن نتحدث عن المنهج الذي يقدم خريطة لإيجاد الحلول، وليس الحلول نفسها، وهذا لا يمنع تطوير أي منهج ليتصالح مع البيئة والثقافة.

(2) الحديث هنا عن سوريا وتونس كان سابقاً لثورات الربيع العربي 2011.

المؤسسة الدينية - والدين - من دون إكراه، ويتألف هذا الشعب من أفراد، وكل فرد (مواطن) له حقوق وواجبات متساوية مع غيره بلا تمييز وبلا حاجة الانتماء إلى قبيلة أو إقليم أو حزب أو مؤسسة أو طائفة. ومن أهم هذه الحقوق: الحق في الحرية والحياة، المساواة أمام القانون وتكافؤ الفرص، حرية التفكير والضمير والتعبير. وفي مقابل هذه الحقوق على المواطن واجبات أهمها: موالاة النظام السياسي واحترام القانون وتفويض النظام باستخدام الإكراه المشروع. ومجموع هذه الحقوق والواجبات يعبَّر عنه من خلال عقد (دستور) بين المواطن وبين المؤسسة السياسية التي يجب أن تتسم بالفصل بين السلطات الثلاث وتداول السلطة والخضوع للمراقبة والمحاسبة، على أن يكون المواطن هو صاحب الكلمة الأولى في التداول والمحاسبة عبر "المشاركة الشعبية" التي هي الأصل في العملية السياسية ومحورها.

لذلك، فالدولة الحديثة بطبيعتها لا يمكن إلا أن تكون علمانية، والحديث عن استكمال بناء الدولة ومؤسساتها أو إصلاحها - من وجهة نظري - يعني الاقتراب من مفهوم العلمانية، أما الابتعاد عن نيات الإصلاح وبناء المؤسسات يعني - أيضاً - الابتعاد عن العلمانية. إن الدولة الحديثة (العلمانية) هي دولة القانون، والقانون مهمته تنظيم شؤون حياة الناس وليس آخرتهم، وبالتالي، هو شأن مدني اجتماعي، وليس شأناً دينياً.

والدولة كمفهوم، ليس وليد الثقافة الإسلامية أو العربية، وحتى الإصلاحات التي أدخلها الخلفاء على دولة المسلمين أتت اقتباساً أو تقليداً أو تطويراً لنموذجي الفرس والروم. إن الحضارة التي وصلت إليها الإنسانية - اليوم - هي نتاج تلاقح حضارات سابقة، والحضارة

القوية تستفيد من التجارب السابقة والراهنة وتطورها، وبالتالي لا يعيب الحاكم المسلم في هذا العصر اقتباس منظومة الحكم الغربية وإجراءاتها خصوصاً أن الدين الإسلامي لا يحمل في مصادره الأصلية نظرية سياسية تحدد مواصفات الحاكم وشروط تعيينه وعزله، أو تقدم منهجية واضحة لصنع القرار السياسي.

ويعزز هذا الاتجاه أن العلمانية ليست ديناً، وليست في مواجهة الدين، لأنها ولدت علاجاً للحروب الدينية في أوروبا في القرن السادس عشر انتصاراً لحرية الاعتقاد وإنقاذاً لكيان الدولة، ويشرح هذه النقطة د. رفيق عبدالسلام: "العلمانية السياسية، بما هي فصل الكنيسة عن الدولة لم تكن خياراً أيديولوجياً بقدر ما كانت حلاً إجرائياً فرضته الصراعات الدينية في حالة تاريخية كانت مطبوعة بالتصدع والأزمات الخانقة بما جعل من غير الممكن تأسيس الاجتماع السياسي والثقافة العامة على أساس وحدة الدين، وقد اقتضى ذلك إعادة بناء التفكير الديني على ضوء الموازنات الجديدة التي أفرزتها هذه الحروب الدينية"، ونستنتج من السياق التاريخي للعلمانية بأنها حاجة للدول ذات الدين الواحد - بسبب تعدد تفسيرات الدين - وللدول ذات الأديان المتعددة على السواء.

العلمانية أقرب إلى الصدام مع بعض رجال الدين، وتحديداً أولئك الذين يحتكرون تفسير الدين ولا يرون للآخرين - وإن كانوا رجال الدين أيضاً - حقّاً في أن يحملوا تفسيرهم الخاص. وتتصادم الدولة العلمانية - كذلك - مع كل رجل دين يعتقد بتميزه عبر سلطة سياسية أو وصاية ثقافية واجتماعية أو قوة إكراه على المواطنين لمجرد دوره الوظيفي من دون قبول المواطن أو رضاه، خصوصا أن قوة الإكراه المشروعة محتكرة في يد الدولة وحدها.

الدولة العلمانية، وحين تتصور معظم جماعات الإسلام السياسي أنها موجهة ضد الإسلام تحديدا[1]، لا يلاحظون قيادة حزب إسلامي (العدالة والتنمية) لتركيا أعتى الدول علمانية في العالم الإسلامي، ولا يدركون أن حضارة المسلمين مكوّن أساسي في الفكر العلماني، وهنا نستشهد بمحمد جابر الأنصاري الذي كتب في صحيفة (الحياة) بتاريخ 21 أبريل/ نيسان 2010: "ولكن بحكم

(1) موضوع حاكمية الشريعة طرِح متأخراً في تاريخ المسلمين، ولم يكن موضوع جدال في دول المسلمين الثلاثة الأولى، إلا في عهد علي بن أبي طالب حين رفع الخوارج شعار الحاكمية لله فقاتلهم عليه! الغريب أن هذا الشعار ركيزة أساسية في تيارات الإسلام السياسي اليوم! إن الثورات السياسية التي شهدتها الدولة الأموية ثم الدولة العباسية كان موضوعها "العدل" وأحياناً "الأحق بالخلافة" لا الحاكمية. العدل هو الغاية، وكانت الحاكمية - من وجهة نظر البعض - سبباً للعدل، وللأسف فإن "الإسلاموية" ركزت على السبب وتركت الغاية، وساندها في ذلك، الأنظمة المستبدة التي تذرعت بالحاكمية أو بتطبيق الشريعة لتبرير الظلم وقمع الاستياء، فالعدل لا يحتاج التبرير على عكس الظلم، كما أن التلطّي بعباءة الدين وسيلة ناجعة لتدجين المجتمعات وقمع المعترضين على الواقع.
إن طروحات علماء عصر النهضة العربي كانت متصالحة مع فكرة العلمانية وحاسمة لصالح الدولة المدنية كما نرى في فكر الإمام محمد عبده على سبيل المثال، وبعض علماء سوريا لا يحملون موقفاً معادياً من العلمانية، والمثير أن أبا الحسن الندوي يرى - في إحدى مقولاته - أن العلمانية من نعم الله على الهند!
موضوع حاكمية الشريعة – من وجهة نظر كثيرين – هو موضوع ثانوي بالنسبة للفرد المسلم، فأركان الإسلام واضحة وكذلك أركان الإيمان. وليس فيها أي إشارة للحاكمية، خصوصاً أنه باب فيه آراء واسعة جدّاً. ويعزز هذا غياب أي نظرية سياسية في الإسلام، ولا يصح اجتماع غياب النظرية السياسية ووجوبية الحاكمية!

نشوء قوى (مدنسة) أو (دنيوية) - بالنسبة للكنيسة - في الفكر والمصالح والحياة، وهي قوى (للمفارقة العجيبة) تنامت مع تأثر أوروبا بالمعطيات العلمية للحضارة الإسلامية، فقد أسهم هذا التأثير العلمي للمسلمين في رفد تلك القوى الأوروبية الصاعدة وتحرير عقولها من السطوة الكنسية لترفع في وجهها مطلب (العلمانية)"، ومن قبله نلاحظ في نتاج محمد عابد الجابري حرصه - في أكثر من مؤلف - على التأكيد على المرجعية الإسلامية لأفكار علمانية مثل العقد الاجتماعي وتأثر فلاسفة التنوير والإصلاح الديني في أوروبا بالحضارة الإسلامية والقرآن الكريم.

قد تستشهد تيارات الإسلام السياسي بممارسات في دول علمانية لتكريس التصور الشائع والخاطئ بالعداوة بين العلمانية والدين أو بين العلمانية والإسلام، وهنا من الضروري رفض هذه الاستشهادات - أو وضعها في سياقها الاجتماعي والثقافي - إلا إذا أرادت تلك التيارات اعتبار (طالبان) نموذجاً لمشروع الإسلام السياسي!

في الدول التي ترفع لواء الإسلام السياسي، يعاني المواطن من التضييق على الحريات العامة والخاصة، وتعاني الأقليات المسلمة - التي تنتمي إلى مذهب يختلف عن مذهب الغالبية - قبل غيرها من الاضطهاد والتمييز، لكن كل هذه الطوائف والمذاهب تحيا في معظم الدول العلمانية من دون شكوى أو تذمّر، وبالتالي، نجزم بأن الدولة العلمانية لا تعادي الإسلام، لكنها تتصدى لتسييس الإسلام أو ولاية الفقيه أو احتكار تفسير الدين لتتمتع الأديان والمذاهب - في مجملها - بحرية كبيرة، ويحقق الفقيه استقلالاً صادقاً، فإذا كان الفقيه يرى تحليل أو تحريم التدخين أو الاختلاط - على سبيل المثال- فإنه يستطيع أن يعبر عن رأيه - أياً كان - بغض النظر عن مرونة أو تصلّب

الظرف السياسي، وفي مقابل هذه الحرية، يتاح للمواطن - على الصعيد الشخصي - تطبيق هذه الفتوى أو رفضها. أما إذا أراد فقيه آخر أن يبيح قتل دعاة الاختلاط[1] أو ملاك الفضائيات[2]، أو تعقيم طائفة معينة[3]، فهنا من الواجب أن تتصدى له الدولة وتنزل به أشد العقوبات كونه حرض على عمل إجرامي واعتدى على السلم الأهلي والوئام الاجتماعي.

العلمانية - على كل حال - ليست مطلباً أقلّوياً في الدرجة الأولى، لأن هدفها الأسمى تحرير النظام الاجتماعي من القيود - لا القيم - وكفالة العدل والمساواة لجميع المواطنين.

حين ينتقل الحديث عن العلمانية إلى السعودية التي قام نظامها السياسي على تطبيق الكتاب والسُّنَّة، يعني بكل وضوح، تخصيص قيم مستمدة من الكتاب والسنة أو لا تتعارض معها، أي إقامة العدل وضمان حرية المواطن وحقوقه المدنية وأمنه، أما أساس شرعية النظام فهو رضا المواطن وقبوله بقيام النظام بهذا الدور، وبالتالي فإن علمنة النظام الأساسي للحكم تعني الإيمان به كعقد اجتماعي حقيقي بين النظام السياسي والمواطنين.

والحديث عن أرض الحرمين في المملكة، من الواجب أن ينتقل من الزاوية السياسية إلى الزاوية الفقهية، بمعنى أن السعودية ليست أرض الحرمين، إنما فيها أرض الحرمين التي لها أحكام خاصة لا

---

(1) المقصود: الشيخ عبدالرحمن البراك.
(2) المقصود: الشيخ صالح اللحيدان.
(3) المقصود: الشيخ ناصر العمر، إذ نشر رسالة طالب فيها بتعقيم الطائفة الشيعية في السعودية.

يجوز تطبيقها على غيرها مثل أحكام الصيد على سبيل المثال، وهي خصوصية يجب أن تحترم في كل الأحوال من دون تمدد أو تعميم، وإذا كانت هناك مسؤولية معنوية على السعوديين لوجود الحرمين الشريفين في نطاق حدودها، فلا شك أنها التأكيد على سماحة الإسلام وحضارته وتفاعله مع روح العصر واندماجه مع حقوق الإنسان وحقوق المرأة وتصالحه مع الديمقراطية والمواطنة، لكننا - للأسف - نشاهد المؤسسة الدينية في السعودية تقوم بالدور المعاكس، والأمثلة لا حصر لها، ما ينعكس سلباً على صورة الإسلام في العالم، ويعيق مسيرة التحديث والتطوير في السعودية.

علمنة القضاء السعودي، تظهر في إزالة الحساسية تجاه مفهوم القانون وتقديمه على مفهوم الفتوى، وإذا استبعدنا الحدود والأحكام التي نص عليها القرآن الكريم فسنلاحظ أن معظم الأنظمة التي تطبق في المملكة أنظمة وضعية أو لم ينص عليها قرآن أو حديث كنظام الخدمة المدنية أو نظام مجلس الوزراء أو نظام المناطق أو حتى نظام مجلس الشورى حيث لم ترد هذه الأنظمة - وغيرها - في آية كريمة أو حديث شريف، وهنا يحتال البعض بحجة أن هذا النظام - أو ذاك - مستوحى من الكتاب والسنة أو لا يتعارض معهما، ولا يدرك هؤلاء أن القانون في قيمه العليا من إعلاء مبادئ الحق والعدل لا يتعارض - أبداً - مع الكتاب والسنة، ولا يمكن أن تقوم الدولة - فقط - على تطبيق الحدود وأحكام المواريث وأداء الزكاة، والالتجاء إلى تقنين الفقه الإسلامي الدليل الأبلغ على هذا التصور، ويمكن قراءة هذه المحاولة كاحتيال آخر على حتمية الالتفات إلى القانون الوضعي[1]

(1) الموقف السلبي للإسلام من القانون الوضعي كان بسبب انتفاء قيم العدل=

لأن الاجتهادات الفقهية في النهاية نتاج بشري يخضع للصواب والخطأ والتغيير، فتشابك مؤسسات الدولة وتعقيد دورها يقتضي الالتجاء - بالضرورة والقطع - إلى القانون الوضعي الذي يجب أن يصوغه المختصون وينال رضا المواطن مع احترام مقاصد الإسلام العليا في قوانين الأحوال الشخصية وفق ضوابط التخيير والتطوير لمراعاة غير المسلمين أو مختلف تفسيرات وتأويلات الدين الإسلامي ومتطلبات الواقع ومستجداته.

علمنة التعليم السعودي، تعني حرية المواطن وحقه في تحديد التعليم الديني - وغيره - الذي يتلقاه أبناؤه كمّاً ونوعاً، وهنا يتحرر النظام من التصادم مع الأقليات (الإسماعيلية والشيعة) والتصادم مع المذاهب الفقهية السنية التي لا تدين بالمذهب الرسمي (الحنبلي) كالمالكية في المنطقة الشرقية والشوافع في المنطقة الغربية، وهذا ينطبق على المذاهب العقدية بين الأشعرية والماتريدية والسلفية، ويتوازى مع هذا المنهج إعلاء مكانة العلوم العقلية والدنيوية إلى المقام الذي تستحق في سبيل النهضة والتحضر.

للأسف الشديد، فإن النخبة السعودية انساقت وراء النزعة الشعبوية في ذم العلمانية والتبرؤ منها، لذلك فإن هذه النخبة مطالبة بتصحيح تلك الصورة المغلوطة خصوصاً أن العلمانية لم تغب عن الحياة العامة في السعودية عبر التيارات القومية واليسارية في

= والحق عن ذاك القانون في وقت بزوغ الإسلام، بمعنى تطبيق العقوبة على الفقير والضعيف وتجاهلها عن الغني والقوي، أو مداراة الأقارب وغير ذلك من المظاهر التي تزخر بها السيرة النبوية المطهرة، لكن هذا المبرر زال اليوم بسبب تكريس قيم الحق والعدل في القانون الوضعي.

الخمسينات والستينات من القرن الماضي وتتضح اليوم عبر بعض إسهامات ما يسمى التيار الليبرالي.

من نتائج التبرؤ من العلمانية، الحرب (الإعلامية - الثقافية) المشتعلة بين التيارات الفكرية في المملكة، ومن تجلياتها - مؤخراً - الهجوم المتبادل بين الليبراليين والإسلامويين حول الدعوة إلى الاختلاط[1]، وحول إعلان د. محمد العريفي نيته زيارة القدس[2]، وتصريحات متعددة للداعية يوسف الأحمد، وإلصاق تهمة الإساءة للرسول الأعظم بالكاتب يحيى الأمير[3]، وقد سادت في هذه الحروب لغة متردية وعدائية من كافة الأطراف بسبب خشية كل طرف من تبني المؤسسة السياسية لدعوات الطرف الآخر!

إن الدعوة إلى التفكير في الخيار العلماني بالسعودية لا يعني

---

(1) بدأت المعركة - فعلياً - بافتتاح جامعة (كاوست) كما أشير سابقاً. وتعززت في مواطن أخرى منها: عمل المرأة (كاشير).

(2) في أبريل/ نيسان 2010 أعلن الواعظ محمد العريفي أنه يعتزم تنظيم حلقة لإحدى برامجه في القدس، تبع ذلك حملة في الصحافة السعودية والمنتديات الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي تندد بالزيارة التي تتضمن - من وجهة نظر البعض - اعترافاً بإسرائيل. اتضح لاحقاً أن (العريفي) قصد الدعاية لبرنامجه وأنه كان سيصور برنامجه في الأردن من موقع يطل على مدينة القدس!

(3) في مارس/ آذار 2010 - إثر ظهور الكاتب يحيى الأمير في برنامج (مساواة) في قناة (الحرة) بفترة - اتهمه بعض الناشطين الإسلامويين بالإساءة للرسول الأعظم، تبع ذلك مقالات في مواقع إلكترونية ودعوات في مواقع التواصل الاجتماعي، تارة تفتي بكفره وقتله، وتارة تطالب بمحاكمته. وقد اضطر الكاتب إلى الظهور في برنامج (البيان التالي) في قناة (دليل) وبرنامج (إضاءات) في قناة (العربية) لشرح وجهة نظره وتبريء ذمته من الاتهامات الموجهة إليه.

الرغبة في قهر التيار المحافظ أو الإسلاموي أكثر منه حلّاً يمنع المحافظين من فرض أجندتهم على الغير، فالدولة العلمانية، هي الدولة الحَكَم التي لا تنحاز لتيار ضد آخر، وفي نفس الوقت، تمنع أي تيار من فرض أجندته على الآخرين، وهذا يستدعي ركيزتين: الأولى، حرية الفرد في اختيار قناعاته وممارسة حقوقه من دون أي مثبطات. والثانية، المساواة بين الأفراد أمام القانون وفي الحقوق والواجبات. ومعنى الحياد لا يقترب من سياسة جبر الخواطر (إقالة مسؤول يقترب من الإسلامويين مقابل إقالة مسؤول يقترب من الليبراليين أو إصدار قرار يرضي الليبراليين مقابل قرار يرضي الإسلامويين)، إن معنى الحياد يتجسد في التزام الدولة بتأمين حقوق مواطنيها في الحياة والاعتقاد والتعبير، والتفريق بين مفهوم الحق ومفهوم الخير قبل التفريق بين مفهوم الخير ومفهوم الشر، فالحقوق متفق عليها، ويفترض أن ينص عليها "الدستور أو النظام الأساسي للحكم" و"القانون" والمواثيق والمعاهدات الدولية، أما "الخير" - وإن كان يستظل بالحق - يبقى مفتوحاً أمام تفسيرات متباينة وتطبيقات عدة تختلف بين زمن وآخر ووجهة نظر وأخرى. بمعنى أن الحقوق تقترب من الثبات وتضمن العدل، بينما يقترب الخير من التغيير والتقلبات ويضمن التنوع.

كما أنه ليس هناك أي تعارض بين العلمانية والإسلام، لا أجد تناقضاً بين العلمانية والنظام الملكي، فالنظام الملكي في مصر - قبل الثورة - كان نظاماً علمانياً، والنظام الشاهنشاهي السابق في إيران هو الآخر علماني، وكلها ملكيات فاعلة - وليست صورية - نضيف إليها الحكم الملكي في الأردن والحكم الملكي في المغرب القريبين - مقارنة بالغير - من العلمانية (نص دستورا الأردن والمغرب على

أن الامة هي مصدر الشرعية والسلطة، وسيادة القانون، والفصل بين السلطات)، وهذه الإشارات تستلزم التنويه إلى خطأ شائع يتمثل في اصطلاح دين الدولة أو الفرد العلماني، فالعلمانية صفة تطلق على الدولة وحدها - وهذا رأي د. عبدالوهاب أبو سليمان عضو هيئة كبار العلماء في السعودية -، وفي المقابل لا دين إلا للأفراد، فالدولة جهاز مثلها مثل أي جهاز آخر - لا يصلي ولا يصوم ولا ينطق بالشهادتين - ولم أسمع يوماً أن عاقلاً وصف المصعد أو الوعاء بالانتماء إلى دين معين!

إن شيوع صورة نمطية (سلبية) عن العلمانية في السعودية واضح ومبرر لظروف نشأة الدولة وموقع رجال الدين اجتماعياً وثقافياً وسياسياً، لذلك فالمطلوب معالجة هذه الصورة من منظار البحث قبل منطق التبشير، والوصول إلى السياق المأمول يتحقق باستكمال مشروع إصلاح وتجديد الخطاب الديني الإسلامي باتجاه تصالح حقيقي مع المدنية والمواطنة وسيادة القانون والحرية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة وإعلاء قيمة العقل والمنهج العلمي، ولعل الخطوة الأولى تكمن في تأمل أصول الإسلام التي أوردها الإمام محمد عبده في كتابه (الإسلام دين العلم والمدنية): النظرة العقلية في تحصيل الإيمان، وتقديم العقل على ظاهر الشرع عند التعارض، والبعد عن التكفير، ومودة المخالفين في العقيدة، وقلب المؤسسة الدينية والإتيان عليها من أساسها، والجمع بين مصالح الدنيا والآخرة، وحماية الدعوة، والاعتبار بسنن الله في خلقه وتجارب الأمم الأخرى.

سؤال التجديد:

حوار هادئ حول الوهابية[1]

لم يتفاجأ الوسط الثقافي والفكري في السعوديّة - على وجه الخصوص - بمداخلة الأمير سلمان بن عبدالعزيز في صحيفة (الحياة) بتاريخ 28 أبريل/ نيسان 2010 والتي عنوانها "فليحذر الباحثون من فخ مصطلح الوهابيّة" بسبب معرفة الوسط الفكري والثقافي بشغف الأمير بالقضايا الفكريّة والثقافيّة وإيمانه بتأثير الكلمة على عقول الناس وقلوبهم وصداقاته الواسعة بعدد كبير من المثقفين والصحافيين العرب.

وجاءت مداخلة الأمير تعقيباً على مقالين نشرتهما (الحياة) للباحثة السعوديّة د. بصيرة الداود، الأول بتاريخ 29 مارس/ آذار 2010 وعنوانه "الدعوة الوهابيّة" أيّدت عبره تصريحاً سابقاً للأمير تحدى فيه أن يأتي أحد برأي للشيخ محمد بن عبدالوهاب يخالف الكتاب والسنة، والثاني بتاريخ 12 أبريل/ نيسان 2010 وعنوانه "أمانة التاريخ بين الشيخ الإباضي والشيخ السلفي"، بالإضافة إلى تعليق د. خليل الخليل في نفس الصحيفة بتاريخ 15 أبريل/ نيسان 2010 وعنوان "نظرية الشويعر ليس لها أساس" طالب فيه بتجديد مضمون وممارسات السلفية التي أساسها دعوة ابن عبدالوهاب ولم يرَ بأساً في استخدام مصطلح "الوهابيّة".

(1) نشرت هذه المقالة في صحيفة (الأخبار) في 7 يوليو/ تموز 2010.

ونظراً لأهمية الموضوع، أي دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب وتسميتها، فقد عقدت العزم على التعليق ثم عدلت بسبب مقالين: الأول للصحافي المصري إبراهيم عيسى في صحيفة (الدستور) المصرية بتاريخ 29 أبريل/ نيسان 2010 وعنوانه "وهّابية سمو الأمير"، والثاني للمفكر المصري طارق حجّي - في نفس الصحيفة - بتاريخ 30 أبريل/ نيسان 2010 وعنوان "اختلال الميزان في مقال الأمير سلمان"، والسبب أنني شعرت بأن المقالين خرجا عن قيم الحوار وأهدافه السامية التي انتهجها الأمير، وأنهما كتبا ردّاً سياسيّاً متجنياً بعيداً من لغة الفكر والعلم.

ومن باب التنبيه، فإن الأمير سلمان - في العادة - حين يعلّق في الصحف على القضايا الفكرية والثقافية فإنه يعرّف نفسه بالصفة العلميّة من دون إضافة سياسيّة كما فعل في رده على سعاد الصباح في صحيفة (الرأي العام) الكويتية بتاريخ 13 يناير/ كانون الثاني 2008، أي "رئيس مجلس إدارة دارة الملك عبدالعزيز" (والدارة هي أحد أهم مراكز البحث في السعودية)، والسبب - كما هو معروف - أن فضاء العلوم النظرية يحتمل الخلاف والاختلاف، ويصعُب أن يدّعي فيه أحد امتلاك الصواب المطلق أو الحقيقة الكاملة، ويستحيل أن نطبّق فيه منطق "الأحادية" أو "الأمر" أو "الولاء" أو "الطاعة" الذي تحتمله رحاب السياسة ومعاييرها في بعض المواقف، لذلك فوجئت حين كسرت صحيفة (الحياة) هذه القاعدة وذيّلت مداخلة الأمير بـ "أمير منطقة الرياض ورئيس مجلس إدارة دارة الملك عبدالعزيز"!

وهكذا قررت التراجع عن التعليق على هذا الموضوع المهم خشية أن يُفسّر تعليقي بمعايير السياسة - بعيداً عن معايير الفكر والثقافة - أو بالانحياز لطرف على حساب آخر، حتى كتب المفكر

البحريني د. محمد جابر الأنصاري في صحيفة (الحياة) مقالاً بتاريخ 20 مايو/ أيار وعنوان: "مقالة الأمير سلمان تفتح آفاقاً للحوار" اختتمه - بعد أن عدد مزايا الأمير وشرَح وجهة نظره التي أتفق معها - بما يلي: "هكذا فإن مقالة الأمير سلمان بن عبدالعزيز عن (الوهّابية) ينبغي ألا تكون نهاية المطاف في الحوار الفكري بشأنها، بل بداية هذا الحوار الذي نحتاجه، وتحتاجه (الوهّابية) على وجه الخصوص". وبالتالي، بعد أن أعاد (الأنصاري) الحوار إلى موضوعه وأصوله وأهدافه، لا بد من التعليق!

رأي الأمير سلمان يرفض مصطلح "الوهّابيّة" من منطلق أنها شاعت بغرض الإساءة والتشويه، في حين لا يرى (الأنصاري) أي مبرر للحساسية من المصطلح مع المطالبة بالتركيز على المضمون متفقاً مع د. خليل الخليل استناداً إلى تسمية المذاهب الفقهية الأربعة بأسماء علمائها، وأضيف: تسمية "العقيدة الماتريدية" نسبة للإمام أبي المنصور الماتريدي، وتسمية "العقيدة الأشعرية" نسبة للإمام أبي الحسن الأشعري، وهناك من يميل لرأي (الأنصاري) و(الخليل) لسبب أهم: أن "الوهابيين" لم يستنكفوا هذا الاسم أو يرفضوه، فهذا الشاعر حميدان الشويعر يقول: "إن كانك للجنة مشتاقي..وتبغى النعيم بجانبها.. اتبع ما يقول الوهابي..وغيره بالك تقربها".

وهذا الشيخ سليمان بن سحمان (الملقب بـ "حسّان" الدعوة السلفية نسبة إلى حسان بن ثابت شاعر النبي محمد ﷺ) يقول في أبيات مشهورة:

نعم نحن وهّابيّة سلفيّة ... حنيفيّة نسقي لمن غاضنا المُرّا

ومن هاضَنا أو غاضَنا بمغيضةٍ ... سنصْعَقه صعْقاً ونكسره كسْرَا

بمحكم آياتٍ وسنة أحمد ... نصول على الأعدا ونأطُرهم أطْرَا

ولابن سحمان - نفسه - كتابٌ مشهور بعنوان (الهديّة السنية في التحفة الوهابيّة النجدية). وإذا استذكرنا مؤلفات الشيخ عبدالله القصيمي الأولى - قبل انفجاره الفكري - في الرد على خصوم الإمام محمد بن عبدالوهاب، نلاحظ الاتجاه نفسه في العناوين والمضمون: (الثورة الوهّابية) الذي صدر سنة 1931 و(الفصل الحاسم بين الوهّابيين وخصوهم) الذي صدر سنة 1934. وقد أثبت الأديب الرائد عبدالله عبدالجبار في كتابه المرجعي (التيارات الأدبية في قلب الجزيرة العربية) الذي صدر سنة 1959 مقولة أحد مشايخ نجد تعليقاً على هذه الكتب: "(القصيمي) دفع مهر الجنة ولا يضيره ما يفعل بعد ذلك، ولا نجد رأساً يطاول رأسه إلا رأس ابن تيمية".

الخلاصة من هذه الأمثلة وغيرها، أن مصطلح "الوهّابية" كان رائجاً من دون أن يُستخدم - فقط - للإساءة والتشويه، خصوصاً في بدايات الدعوة، حتى تم استبداله - مؤخراً - بمصطلح "السلفيّة"، وكان بعض "الوهابيين" يطلقونه على أنفسهم من دون غضاضة (كالشيخ سليمان الدخيل والشيخ محمد بن عبداللطيف)، حتى ان بعض المدافعين عن دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب كانوا يستخدمونه كالشيخ محمد رشيد رضا، وفي رسالة جامعية عن جامعة الإمام محمد بن سعود عنوانها (دعاوى المناوئين لدعوة الشيخ محمد ابن عبدالوهاب - الجزء الأول صفحة 362) لم يتحسس الشيخ عبدالعزيز بن باز من استخدام المصطلح بل إنه قال في مجموع فتاواه (الجزء الأول صفحة 233): "عقيدة الوهّابية هي التمسك بكتاب الله وسنّة رسوله"، وفسر المصطلح - في الجزء التاسع صفحة 190 - بالنسبة إلى الشيخ محمد بن عبدالوهاب، وقال الشيخ محمد بن صالح العثيمين في مجموع فتاواه (المجلد 28 - صفحة 41): "إن

الوهّابية ولله الحمد من أشد الناس تمسكاً بالكتاب والسنة"، وأتذكر - كذلك - اللقاء الذي أجرته مجلة (المجلة) - في عهد رئيس تحريرها النابه عبدالعزيز الخضر - مع الباحث الفرنسي أوليفيه روا حين قال إن "الوهّابية" دعوة أرثوذكسية تهدف للعودة إلى أصول الإسلام.

يرى أتباع الشيخ محمد بن عبدالوهاب بأنه لم يأت برأي يخالف الكتاب والسنة، وأن آراء الشيخ ليست خارجة عن المذاهب الأربعة، وهي نظرة كل مريدٍ لمذهبه أيّاً كان، ولكن المخالفين والمستقلين لهم رأي آخر!

لقد تمايزت دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب - كما يرى المخالفون والمستقلون - بثلاث مسائل خارجة عن الكتاب والسنة: الاستسهال في تكفير المسلمين، تقسيم بلاد المسلمين في الدرجة الأولى - قبل غيرهم - إلى بلاد كفر وبلاد إسلام ووجوب الهجرة إلى الشيخ أو إلى أرض دعوته (وهذا التقسيم الحاسم استدعى أحكاماً فقهية قاسية كاستباحة الغزو والغنائم والاستتابة ويمكن - هنا - مراجعة تاريخ ابن غنام)، وتقسيم التوحيد (وهذا رأي لم يسبقه فيه إلا ابن تيمية الحرّاني).

يقول المخالفون والمستقلون بأن الارتباط بين ابن تيمية وابن عبدالوهاب ضخ الحياة في أفكار بعضها مخالف للكتاب والسنة صراحة، وبعضها - الآخر - أسير ظرفه الثقافي والتاريخي، ويكفي أنْ نطالع كتاب (نقد الخطاب السلفي - ابن تيمية نموذجاً) للباحث الجاد رائد السمهوري لنكتشف بعض العناوين اللافتة (المُوَتّقة) في فكر ابن تيمية، والتي امتد بعضها إلى إرث ابن عبدالوهاب أو بعض أتباعه:

- الكفّار لا يملكون أموالهم ملكاً شرعيّاً ولا يحق لهم التصرف بما في أيديهم.
- أنفس غير المؤمنين وأموالهم مباحة للمسلمين.
- غير المؤمن تجب عداوته وإنْ أحسن إليك.
- وجوب إهانة غير المسلم وإهانة مقدساته.
- اليهود والنصاري ملعونون هم ودينهم.
- تخويف غير المؤمن مصلحة.
- بل إكراه في الدين. (وهناك آية واضحة في القرآن الكريم نصها "لا إكراه في الدين").
- المرأة كاللحم على وضم (خشبة الجزار) وهي أحوج إلى الرعاية والملاحظة من الصبي.
- المرأة عورة وناقصة في مقابل كمال الرجل.
- النساء أعظم الناس إخباراً بالفواحش.
- المرأة أسيرة للزوج وهي كالمملوك له.. وعلى المملوك الخدمة.
- جنس العرب أفضل الأمم وأذكى الأمم، ومخالفة هذا هو قول أهل البدع.
- عدم تفضيل جنس العرب نفاق وكفر، وحب العرب يزيد الإيمان.
- اكتساب الفضائل بالاستغناء عن القراءة والكتابة أكمل وأوفق.
- علم الرياضيات والفلك كثير التعب قليل الفائدة.
- إتقان الفلاسفة للعلوم الطبيعية إنما هو لجهلهم بالله.
- الكيميائيون يضاهون خلق الله، والكيمياء لا تصح في العقل ولا تجوز في الشرع.

مصطلح "التوحيد" - والنقل دائماً عن المخالفين والمستقلين - لم يشِعْ في النصوص الأصلية للدين الإسلامي ولم يستخدم في القرون الأولى حتى جاء ابن تيمية ثم ابن عبدالوهاب، وكان العلماء الأوائل يستخدمون - قبل ذلك - مصطلح "الإيمان" الذي يناقض بداهة واصطلاحاً الشرك والكفر، ولعل أروع ما قرأته لأحد العلماء حين وصله التنظير حول التوحيد: "سورة الإخلاص تلخّص كل التوحيد".

تقسيم التوحيد إلى: توحيد ربوبية، توحيد إلوهية وتوحيد أسماء وصفات، لم يأت به أحد - كتاباً أو سنة أو صحابة أو تابعين - إلا ابن تيمية ثم ابن عبدالوهاب. ويرى البعض بأن هذا التقسيم - لا التوحيد - أوغل في بث الفرقة بين المسلمين (ومعظم أهل السنة - إلى اليوم - هم على العقيدة الأشعريّة ثم الماتريديّة وكلا العقيدتان تتصادمان مع هذا التقسيم) لأنه حوّل التنوع العقدي بين أبناء الدين الواحد إلى تناقضٍ في ما بينهم.

ومن اللازم أن نؤكد على رفض الموقف المغالي من ابن تيمية وابن عبدالوهاب، فكما يجب رفض تكفيرهم أو الإساءة لهم أو الانتقاص من أهمية نتاجهم، يجب أن نرفض - في المقابل - منهج الأتباع المتحمّسين في التعامل مع تأويلات ابن تيمية وابن عبدالوهاب على أنها نصوص منزلة من السماء، أو تحتكر - من دون غيرها - تأويل الكتاب والسنة، أو أنها لا تحتمل النقد أو المخالفة أو المراجعة.

إن الموقف المتعسّف الذي انتهجه ابن تيمية من المخالف مفهوم - نوعاً ما - بسبب فتنة التتار التي عايشها، لكن يتعجب البعض من توسّع ابن عبدالوهاب (عبر تأويله لتأويل ابن تيمية) في إسقاطه على

الداخل المسلم، فحديثه عن الكفار والمشركين قصد - غالباً - المسلمين في مكة وحريملاء والمدينة المنورة والإحساء وغيرها من مواقع العالم الإسلامي أو شبه الجزيرة العربية، ووصفهم بأنهم على دين عمرو بن لحي - من أدخل الأصنام إلى مكة في الجاهلية - وأن كفار قريش ومشركيهم أفضل من مسلمي عصره، أي مخالفيه. من نماذج إفراط ابن عبدالوهاب في التكفير: تكفير البدو (راجع "الدرر السنية"، المجلد العاشر، صفحة 114)، تكفير قبيلة عِنِزة (صفحة 113، وكفر فيها أيضاً قبيلة الظفير)، تكفير أهل العيينة والدرعية من معارضي الشيخ (المجلد الثامن، صفحة 57)، تكفير محيي الدين ابن عربي وتكفير من لا يكفره أو يشك في كفره (المجلد العاشر صفحة 25)، تكفير أهل سدير وأهل الوشم (المجلد الثاني، صفحة 77). كما يكفر الشيخ السواد الأعظم من المسلمين - أي كل من لا يتبع دعوته - (المجلد العاشر، صفحة 8) وتكفير من يتحرّج من تكفير أهل لا إله إلا الله (صفحة 139).

وللأمانة فإن بعض هذه الآراء يناقضها ابن عبدالوهاب - نفسه - في مواقع أخرى من مؤلفاته ورسائله، وقد رصد معظمها الباحث الجاد حسن فرحان المالكي في كتابة القيّم (داعية وليس نبيّاً) في المبحث الثاني بين صفحات (108 - 112)، ومن أهم هذه التناقضات: أنه لا يكفر المخالفين في موقع وفي موقع آخر يكفر من لا يشك في كفرهم ويعده منهم، وفي أحد المواقع يقول بأنه لا يبطل كتب المذاهب الأربعة، وفي موقع - مقابل - يصفها بأنها "عين الشرك"!

من أجل كل ذلك، يرى مخالفو الشيخ والمستقلون، أنه تجاوز الكتاب والسنّة، أو على الأقل أنه انفرد بآراءٍ دوناً عن غيره من العلماء والدعاة - وهذا ليس عيْباً - ليعبر عن مذهبٍ مستقل، لكنهم

يعتقدون بأن الواجب على أتباع الشيخ البدء - فوراً - في ممارسة النقد الذاتي (وأعتقد أن كل المذاهب الإسلامية تستحق مراجعة النفس والتأكيد على الحوار) وتنقية تراث الشيخ - على الأقل - من الرواسب التاريخية التي تعانق تأويلاته والاستفادة من النقد العلمي الذي وُجّه إلى تلك التأويلات، خصوصاً أن إحصاء الكتب - من مختلف العالم الإسلامي - التي رفضت أفكار ابن عبدالوهاب - منذ ظهورها إلى اليوم - أو ردّت عليه يحتاج إلى كتابٍ مستقل!

إن تأويلات ابن عبدالوهاب - وابن تيمية - تنتمي إلى الماضي، ويلاحظ البعض بأن الاستشهاد في الفتاوى المعاصرة بآراء الشيخ أو آراء ابن تيمية مرتبط - دائماً - بموقع الإقصاء الذي أصبح السمة الغالبة على الخطاب الديني السعودي السائد، لذلك فإن معظم دعوات تجديد الخطاب الديني في المملكة تهدف في الدرجة الأولى إلى التحرر من بعض تأويلات ابن تيمية وابن عبدالوهاب المرتبطة - طبيعياً - بظروفها الثقافية والتاريخية قبل اجتهادها الخاص والتي يُصعب إسقاطها على الواقع أو المستقبل.

ليس مقبولاً الادعاء بأن تأويلات ابن عبدالوهاب أو ابن تيمية تضاهي الكتاب والسنّة أو تحتكر تفسيرها أو أنها صالحة إلى الأبد، فالدين الإسلامي تكفل رب العالمين بحفظه إلى قيام الساعة من دون مِنة من أحد، والقول بأنه في إحدى الفترات شاعت عبادة الأصنام والحجارة - قبل دعوة الشيخ - فيه من المبالغة ما تدحضه أكثر المراجع التاريخية - والنصوص المقدسة التي تشير إلى حِفظ الدين - باستثناء حالات معدودة لا ترتقي إلى العموم، ويرى بعض الباحثين - وقد يكونون على خطأ أو صواب - بأن حديث الشيخ عن عبادة أصنام قصد به - مجازاً - تمسّك البعض بأفكار لا يتفق معها. وعلى

كل حال فإن أي حالة تمكن فيها الشيخ أو أتباعه أو مريدوه من تخليص الناس من عبادة الأصنام (بالمعنى الحرفي) فإن ذلك يُحْسب لهم.

من وجهة نظري، أرى أن السجال حول ابن عبدالوهاب دعوةً وتسمية، من الممكن تجاوزه إلى ما هو أهم، إلى الحديث النبوي المشهور: "إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجدد للأمة دينها".

لقد توفي الشيخ محمد بن عبدالوهاب عام 1791، أي قبل أكثر من قرنين بقليل، ويصفه بعض أتباعه بأنه مجرد مذكر بتعاليم الكتاب والسنّة، فإذا كان - رحمه الله - مذكراً فجزاه الله كل خير، وآن الأوان أن تتاح الفرصة لأهل البحث والعلم للتأمل والتدبر في النصوص الأصلية (الكتاب والسنّة) من دون واسطة ولا إجبار على تأويلٍ معيّن سواءً لابن عبدالوهاب أو ابن تيمية أو غيرهما، وإذا كان مجدداً فإن مفهوم التجديد - بالضرورة - يعني - في بعض جوانبه - المخالفة، وبالتالي - استناداً إلى الحديث النبوي الذي يشير إلى مجدد يأتي كل قرن - فإن الأمة في حاجة إلى مجدديْن آخريْن - على الأقل - يجددان المجدد (أي يخالفان المخالف).

وتأتي حجة التخوف من التجديد - التي يخالفها ذلك الحديث النبوي - بأن الدعوة إلى تجاوز دعوة الشيخ - ومن قبله ابن تيمية - تعني مخالفة الكتاب أو السنّة، وهي فكرة تترجم الفكر السلفي الذي يرى نموذج الخلاص والكمال في الماضي ويتمسّك بحرفية النَصّ، والغريب أن هذه الفكرة يرفضها القرآن الكريم نفسه - إذا تحدثنا من منطق نصّي - في مواضع متعددة منها: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ قَالُواْ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا

يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾، ﴿قَالُوٓاْ أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ فِي ٱلْأَرْضِ﴾، ﴿قَالُواْ بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾.

إذا تمسكنا - كما الفكر السلفي أو "الوهابي" أو المحافظ - بحرفيّة النص القرآني - مع إنني لا أحبذ ذلك مغبة الجدل العقيم حول التأويل والدلالات - فإننا نجد أن الخمول عن التجديد والتكاسل عن التدبر في خلق الله وسننه والقرآن والسيرة النبوية - مباشرة - لاستخلاص العبر والفوائد التي تصالح المسلم مع عصره وتحفّزه على النهضة والتقدم، تعزّزه عشرات الآيات القرآنية التي تدعو إلى ترجيح العقل وإعماله في شؤون الحياة، أما التفكير بأن كل القضايا قد حلها السلف، وأنه لا مجال للتفكير إلا كما فكّر السلف، فتلك - من وجهة نظر البعض - مخالفة للنص القرآني الذي لم يكتف - فقط - بذم الكفر في تلك الآيات، بل ذم معه المنهج الذي يرفض تحقيق المصلحة والمنفعة والمعاصرة بحجة الركون إلى الماضي. إن النموذج الأمثل ينتظرنا في المستقبل ولا يختبئ في الماضي!

لدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب إنجازات مهمة - في نظر أتباعه والمستقلين - منها: محاربة السحر والشعوذة والخرافات، والإنجاز الأهم أنها لعبت دوراً في توحيد أغلب أراضي الجزيرة العربية في وحدة سياسية واحدة، وهي وحدة ناجحة نتمسك بها وندافع عنها، لكن ليس كل أبناء هذه الوحدة ينظرون بإيجابية إلى دعوة الشيخ من ناحية التأويل الديني، فهناك من يرى عدم استقامة مفهوم الدولة العصريّة في ظل الإكراه على تأويلٍ ديني بعينه، وإذا صح هذا "الإكراه" في ظروف سابقة فإنه لا يصح اليوم أو غداً، وهناك من يشعر بالولاء للمؤسسة السياسية، لكنه - في المقابل -

يرى أن الولاء المذهبي مسألة لا علاقة للسياسة بها[1]، وأن لهم الحق في عدم اتباع دعوة محمد بن عبدالوهاب لأنهم يتبعون دعوة الرسول الأعظم محمد بن عبدالله من دون قصد بأن دعوة ابن عبدالوهاب تناقض دعوة الرسول الأعظم، لكنهم يميلون - وهذا حقهم - إلى تأويلات أخرى ليست على منهج الشيخ أو يرون أحقيّة أن يكون لهم تأويلهم الخاص، وأن حسابهم - في النهاية - على رب العالمين. وفي أفضل الأحوال، هناك من يرى أن دعوة الشيخ

(1) من الوهابية إلى العلمانية، يمكن أن نصف الوهابية - مجازاً - بأنها شرعية ثورة، ومنطق الثورة غايته الهدم من أجل البناء، فالثورة هي بداية الدولة، لكن حين تقوم الدولة، فهي بحاجة إلى شرعية أخرى منطقها البناء، ويمكن أن نقول إن العلمانية هي شرعية الدولة المنتظرة أو المأمولة، لأنه في حال استمرار شرعية الثورة ومنطقها لن تقوم - أبداً - دولة. الغريب أن الدولة السعودية تحمل في تاريخها "بذوراً علمانية" - إن صح التعبير - تتمثّل في الاتفاق بين الأمير محمد بن سعود والشيخ محمد بن عبدالوهاب على تقاسم شؤون الحكم والفتوى، الأمير من اختصاصه الحكم والشيخ من اختصاصه الفتوى والدين. في مقاله "الوهابية دشنت العصر الحديث للجزيرة العربية" بصحيفة (الاتحاد) الإماراتية يقول د. خالد الدخيل: "واجه فقهاء الوهابية سقوط الدولة السعودية الأولى على يد قوات الغزو والاحتلال، وواجهوا تداعي الدولة الثانية إلى أن سقطت تحت وطأة حرب أهلية بين قياداتها. وفي كلتا الحالتين التزم جميع الفقهاء الوهابيين من دون استثناء بحدود دورهم الفقهي، وليس هناك أدنى إشارة إلى أن أياً منهم راودته فكرة الطموح السياسي في أن يملأ الفراغ في قيادة الدولة، وهو يرى أنها تتداعى أمامه، وغير قادرة على البقاء في مواقعها، أو في إنقاذ الدولة من الانهيار. في كل مرة سقطت فيها الدولة كان هؤلاء الفقهاء ينسحبون من المشهد السياسي في انتظار عودتها. وفي كل مرة تعود فيها الدولة كان الفقهاء ينضمون إليها".

وتأويلاته وطريقة تطبيقها صحيحة في وقتها، لكننا اليوم وغداً - قطعاً - بحاجة إلى منهج مختلف.

ومهما كان أولئك المخالفون أو المستقلون - في أي وقت - أقلية أو أكثرية فلا يحق لأي أحد أن يجبرهم أو يكرههم على تأويلٍ - بعينه - للدين الإسلامي، وهو ما لم يفعله رسول الله ﷺ ولا صحابته، ولم يأمر به كتاب الله، وهذا ينسحب على أتباع الشيخ الذين لا يجوز إجبارهم على تغيير اعتقادهم، وأعتقد بأن مبادرات الحوار التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين وقيامه بتوسيع هيئة كبار العلماء لتشمل كافة المذاهب السُنيّة (حبّذا لو ضمّت كل المذاهب الإسلاميّة) خطوات تؤكد سيْرنا في الاتجاه الصحيح.

لقد قامت الدولة السعودية الأولى سنة 1745 بميثاق الدرعية المعروف بين الإمام محمد بن سعود والشيخ محمد بن عبدالوهاب، ثم قامت الدولة السعودية الثانية سنة 1824، وأخيراً المملكة العربية السعودية التي بدأت بدخول الملك المؤسس عبدالعزيز آل سعود سنة 1902 إلى الرياض، ولم تكن هذه الدولة لتستمر - إلى اليوم - لولا الولاء السياسي من المواطنين للمؤسسة السياسية، والاعتقاد بعكس ذلك يكذبه الواقع، فما زال الأشاعرة على أشعريتهم - وهم معظم أهل السنة على كل حال - وما زال الشيعة شيعة، وما زال الإسماعيلية إسماعيلية، من دون أن يعني هذا التنوع العقدي - ثم المذهبي أيضاً - معاداة للنظام السياسي أو خروجاً عليه، ولو أرادت بعض الجهات - ولا أعتقد أن هذا الاعتقاد قائم - أن تُكرِه هذا النسيج المتنوع على رأيٍ واحد فقد عجزت طوال قرنين وأكثر عن تحقيق هدفها، وبالتالي فإن هذا العجز سيظل قائماً ولو حقق نجاحاتٍ جزئية ووقتيّة هنا وهناك.

لا أريد أن اقول بأن دعوة محمد بن عبدالوهاب على خطأ، ولا أريد أن أنسب خصومه أو أصحاب الآراء المحايدة والمستقلة إلى الصواب، فالفرد هو المسؤول - بيمنتهى الاختياريّة دائماً - عن خياراته في الدنيا والآخرة ما لم يتعدّ على حقوق الآخرين. ما أريد قوله: إن أي محاولة لربط مفهوم المواطنة بدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب تعني - ببساطة - أي شيء إلا المواطنة، لأن هذا الوطن - الذي نحبه جميعاً - سيصبح لفئة من دون غيرها، كما أن محاولة ربط مفهوم الشرعيّة السياسية بالأيديولوجيا (دينية أو سياسية) يعني تكبيل المؤسسة السياسية برغبات وتأويلات الأيديولوجيا، وهذا الاتجاه مفهوم - ومستحب - في الدول التي يتعالى نظامها السياسي على المواطنين، ليصبح النظام أسيراً لجماعات مصلحة يعبر عنها في مواجهة الشعب، لكن هذا الاتجاه غير مقبول - ولا مفهوم ولا مستحب - في دولة يحظى نظامها السياسي بالقبول من مواطنيه.[1]

---

(1) إن منع الناس من التعبير عن آرائهم المختلفة، بما في ذلك تلك التي تخالف آراء رجال الدين أو آراء رجال السلطة، هو ما يضعف المجتمع والأمة، وليس العكس. فهذا المنع يجعل تلك الآراء مقدسة، وبالتالي يجمّدها، وطغيان الأفكار الجامدة على مجتمع ما، فيه هلاك ذلك المجتمع. إن حرية تبادل الآراء المختلفة هو ما ينشط عقل المجتمع والأمة، ويخلق أقلية هنا، وأكثرية هناك، طالما أن أي فريق في هذا الاختلاف لا يدعو إلى تغليب رأيه بواسطة العنف. وهكذا تكون الدولة فوق الجميع، وحامية المجتمع ومعبرة عن نبضه، وليست دولة غاشمة أو متكلسة ذات أيديولوجيات ضيقة تفرضها بالإكراه مما يؤدي إلى الانفجار. إن الزمن الذي يدعي فيه رجل الدين أو رجل السلطة امتلاك الصواب واحتكار الحقيقة قد ولى بلا رجعة.

أزمة "الوطن":
الصحافة تُقتل مرتين (١)

من المؤسف أن تأتي كتابتي عن جمال خاشقجي - دائماً - في ظروف حزينة، حيث كتبتُ عنه في صحيفة (إيلاف) الإلكترونية بعد الإقالة الأولى من رئاسة تحرير صحيفة (الوطن) - خلال عام 2003 - إثر ولاية لم تتجاوز الشهرين، وذكّرت في ذلك المقال بقصة أم كلثوم حين أرادت أن تغني قصيدة (وُلِد الهدى) لأحمد شوقي، وطلب منها "القصر" أن تحذف البيت الأشهر من القصيدة:

الاشتراكيون أنت إمامهم.. لولا دعاوى القوم والغلواء

وكيف أن أم كلثوم رفضت حذف البيت وقالت - وفق حديث الرواة - أن القصر الذي يهتز ببيت في قصيدة، مهما كان قائلها أو مؤديها، قصر مهدد بالزوال، أو لا يستحق البقاء!

وكانت وجهة نظري - في ذلك المقال - أن النظام السعودي يتمتع بقبول جارف وشعبية حقيقية في الشارع السعودي، لذلك لا يليق به أن يقيل رئيس تحرير أو يوقف كاتب، وهو تصرف لا يليق إلا بالأنظمة الهشّة والهزيلة. ولعلي بعد مراجعة النفس، وددت لو لم أكتب ذلك المقال بتلك الصياغة الحادّة والصدامية.

واليوم، تأتي المناسبة الثانية، وهي استقالة (خاشقجي) من

(1) نشرت هذه المقالة في صحيفة (الأخبار) في 19 مايو/ أيار 2010.

رئاسة تحرير (الوطن) في ليلة عقد قرانه بتاريخ 15 - 5 - 2010، والفارق بين الحادثتين يتمثّل في أن الحادثة الأولى ظهرت في إطار إقالة صريحة، أما الثانية فأتت مغلّفة باستقالة تحت ذريعة التفرغ للأعمال الخاصة!

وحسماً لأي التباس، أود أن أؤكد استناداً إلى صحيفة (مصدر) الإلكترونية ومصادري الخاصة، أن الصديق العزيز جمال خاشقجي قد أجبِر من قبل إدارة صحيفة (الوطن) على الاستقالة، ولعل تصريح (خاشقجي) نفسه لصحيفة (الرأي) الكويتية بتاريخ 17 مايو/ أيار 2010 يؤكد هذا الاتجاه: "الوطن صحيفة ناجحة جدًّا، هل هناك شخص يستقيل من صحيفة ناجحة؟ أنا من أبناء الوطن وهي بيتي، هل هناك شخص يترك بيته"، ويعود السبب إلى نشر مقال إبراهيم طالع الألمعي بتاريخ 13 - 5 - 2010 تحت عنوان "سلفي في مقام سيدي عبدالرحمن" ووجّه فيه الكاتب نقداً مباشراً وقاسياً للفكر السلفي، وكأن التاريخ يعيد نفسه، فقد أقيل (خاشقجي) للمرة الأولى بسبب نشر مقال للكاتب خالد الغنامي انتقد فيه - هو الآخر - بصراحة إحدى فتاوى ابن تيمية بعد تقارير متعددة - أعدتها الصحيفة - انتقدت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

والحديث عن حال صحيفة (الوطن) بحاجة إلى توسّع، إذ يبدو غريبا ألا يغادرها رؤساء تحريرها إلا بإقالة سياسية كما حصل مع قينان الغامدي وجمال خاشقجي (في الفترة الأولى)، أو بإقالة إدارية (أو إجبار على الاستقالة) كما جرى مع طارق إبراهيم، وأجدني حائراً تماماً مع حالة الإقالة الثانية لـ (خاشقجي) إن كانت تستحق التصنيف ضمن خانة الإقالة السياسية أو الإدارية.

جمال خاشقجي أحد أبناء المدينة المنورة، ولعل بداية اهتمامه بالعمل الصحافي تعود إلى تأثره بمجلة (الحوادث) اللبنانية ومقالات رئيس تحريرها الراحل سليم اللوزي، تم تكليفه برئاسة تحرير صحيفة (المدينة) في مرحلة مبكرة لكنه استقال بسبب عدم اعتراف رئيس مجلس الإدارة - آنذاك - الشيخ أحمد صلاح جمجوم بقدراته لصغر سنه - كان في مطلع الثلاثينات من عمره في ذلك الوقت - وسبق له العمل في شركة (تهامة) للنشر والإعلان واستقال منها بسبب اعتراضه على بيع أفلام فيديو في مكتبات الشركة!

لكن لمعان اسم (خاشقجي) تجلّى في صحيفتي (الشرق الأوسط) و(الحياة) ومجلة (المجلة) خصوصاً في تغطية أخبار ووقائع الجهاد الأفغاني وجماعات الإسلام السياسي حتى شاع بقوة انتماؤه إلى جهاز الاستخبارات السعودي، وتولى منصب نائب رئيس تحرير في صحيفة (عرب نيوز) قرابة الأربع سنوات قبل أن ينتقل إلى رئاسة تحرير (الوطن) في المرة الأولى.

وبين فترتيْ (الوطن) عمل (خاشقجي) في السلك الدبلوماسي مستشاراً للأمير تركي الفيصل الذي كان سفيراً لخادم الحرمين الشريفين في لندن ثم واشنطن.

كان (خاشقجي) منذ وصل إلى مرحلة النضج الفكري والمهني يُعرف بأنه الصوت الأقدر على شرح وجهة نظر النظام السعودي في قضايا السياسة الخارجية، كما عُرف - أيضاً - برؤاه التنويرية المعتدلة والموالية في قراءة المشهد السعودي على وجه العموم، وأتذكر هنا ما قاله (خاشقجي) في حواره مع صحيفة (الشرق الأوسط) بتاريخ 11 - 5 - 2005 واصفاً الحكومة بأنها تيار الغالبية

"وهو التيار المعني بحياة الناس ولقمة العيش. فهو ليس تياراً أيديولوجياً مشغولاً بالتنظير، كالتيار المنظر لليبراليته، أو الآخر المنظر لإسلاميته. هذان التياران غير معنيين بسلم الرواتب وتكاليف الدراسة والاستطباب وبالمسائل الحياتية" ويضيف: "يجب أن نعترف بأن بلدنا في حالة استقطاب وهي حالة مزعجة. السعودي التجديدي والذي يوصف بانه ليبرالي يتهم نظيره المحافظ بأنه من أنصار القاعدة، وفي المقابل يتهم المحافظ مواطنه التجديدي بأنه عميل لأميركا وأنه طابور خامس" ثم ينتهي قائلاً: "أنا ضد الحزبية وأعتقد بأننا في بلدنا لا نحتاج الى ذلك".

وحين استضافت قناة (إل بي سي) جمال خاشقجي لساعتين - خلال العام الماضي - لمته في رسالة هاتفية لأنه قدّم نفسه كـ "سلفي"؛ فقال لي في مكالمة لاحقة: "السلفية هي عكس ما صورها لنا البعض، إنها تعني الانفتاح على العالم والأخذ بأسباب التقدم، ورفض احتكار الدين أو التصنيم"، ويشاء القدر أن تأتي إقالة (خاشقجي) - بشكل أو بآخر - بذريعة مقال عن السلفية!

جمال خاشقجي ليس مناضلاً ثائراً، وفي المقابل لم يكن بوقاً أو مدلّساً، هو صحافي مهني موالٍ للنظام عن صدق، ويؤيد سياسته الخارجية ويتفق ويختلف مع السياسة الداخلية عن تجرّد وقناعة، ومع ذلك عانى وصحيفته في الآونة الأخيرة من ضغوط جمّة تتهم كتّاب الرأي في الصحيفة بمحاربة الإسلام والعلماء من أجل إفساد المجتمع، وكانت التقارير التي تصل إلى مكتبه - محالة من جهات رسمية أو شبه رسمية - تتحدث عن مؤامرات هذا الكاتب أو إسقاطات ذلك الكاتب ومقاصده، وكتّاب التقارير هم متبرعون - أو مدّعون - بحراسة الإسلام! ولا أفهم خلفية استلام بعض الجهات لتلك التقارير

أو إحالتها خصوصاً أن قضايا النشر مناطة بوزارة الثقافة والإعلام وحدها، والأهم من ذلك أنه لم ينشر في الصحافة السعودية طوال تاريخها - سواء في (الوطن) أو غيرها - رأي يعادي الإسلام، ولكن الانتقادات - المشروعة - التي يوجهها بعض الكتّاب لبعض الدعاة والتيارات الإسلاموية والفتاوى تفسر من قبل أدعياء حراسة الإسلام بأنها هجوم على الكتاب والسنة والدين الحنيف!

وبعد تفاقم هذه الضغوط على الصحيفة لدرجة التفكير في إيقافها، اضطر (خاشقجي) إلى تعيين رئيس جديد لقسم الرأي معروف بالمحافظة والصرامة، ووجّه رسالة إلى كتّابه طالبهم فيها بعدم العودة إليه بشأن المقالات التي أصبحت من اختصاص المسؤول الجديد الذي تسبب بدوره في مضايقة العديد من الكتّاب بحجب مقالاتهم أو "تهذيبها"، وأصبحت هذه المسألة حديث المجتمع خلال الأسابيع الماضية وحين ووجه بها (خاشقجي) في مجلس خاص قال: "قارئ (الوطن) يركز على قراءة المقالات التي تنتقد الشأن المحلي وتناقشه، أما المقالات التي تقارن بين العلماء - اليوم - ورجال الدين في عصور الظلام بأوروبا وما شابه ذلك تسبب لنا الكثير من الصداع على الرغم من محدودية قراءتها"! ثم أضاف: "مشكلتنا في (الوطن) بأن الانطباعات عنها طغت على واقعها، فثمة انطباع تكوّن لدى البعض بأننا صحيفة شبه معادية مع أننا لا نتجاوز سقف الصحافة السعودية، لذلك فإننا حين ننشر بعض المقالات تقوم الدنيا ولا تقعد في حين تمر المقالات الشبيهة بهدوء في الصحف الأخرى".

على كل حال، فإن هذه الضغوط ليست ابنة أيام أو أسابيع، فشائعات الإقالة وحقيقة الضغط طالت الرجل منذ العام الماضي على

إثر نشره لقاءً مصوّراً مع أميرة الطويل حرم الأمير الوليد بن طلال ويرجّح أن جهة عليا في البلاد أوقفت قرار الإقالة، وراجت - بقوة - شائعة مماثلة على إثر تصريح سمو وزير الداخلية بأن صحيفة (الوطن) "سيئة" لأنها تنتقد في مقالاتها هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لكن هذه الشائعة وئدت بمقال كتبه (خاشقجي) بالتزامن مع نشر صورة له مع الامير نايف في صدر الصفحة الأولى بالصحيفة، وأخيراً.. طفت على السطح قبل أسابيع قليلة شائعة إقالة - أخرى - بعد أن نفت وزارة الداخلية نبأ إطلاق رصاص من مجهولين على المبنى الرئيسي لصحيفة (الوطن).

وعلى الرغم من التوجه الجديد للصحيفة، فإن أصحاب الضغوط أو المتأثرين بها لم يلاحظوا سياسياً أن (خاشقجي) زايد مرة تلو مرة على بعض المواقف الرسمية (كما في موقفه من تأجيل الدراسة بسبب إنفلونزا الخنازير وقراءته لأسباب كارثة السيول في جدة)، وزايد - أيضاً - من الناحية الفكرية في مقالات متعددة أكد فيها على أن السعوديين - وهو منهم - كلهم أو معظمهم ينتمي للتيار السلفي، بالإضافة إلى الإشادة الضافية بالقرارات الرسمية الداخلية وانتقاد خصوم السياسة السعودية الخارجية، ومع ذلك لم تتنبه إدارة (الوطن) - وربما تكون معذورة - إلا إلى تسرّب مقال إبراهيم الألمعي من مقص الرقيب، ليتلقى (خاشقجي) اتصالاً عاصفاً بعد يومين من النشر يطلب منه "تقديم الاستقالة فوراً"، وللأمانة فمن الواجب أن نقدّر هنا، أن رئيس قسم الرأي[1] قدّم استقالته اعترافاً بتقصيره في أداء دوره المطلوب!

---

(1) المقصود: زهدي الفاتح.

إذا افترضنا أن مهمة الصحافي هي تأييد الرأي الرسمي فقط، وهو افتراض مشين، سيلوم البعض (خاشقجي) على ضعف قراءة الظرف السياسي أو الاجتماعي، لكن الظرف السياسي - أحياناً - يدفع المراقبين إلى الحيرة والارتباك حيال بعض القضايا.

على صعيد الموقف من الاختلاط - كمثال - فإننا نقرأ تصريح سمو وزير الداخلية في صحيفة (الرياض) بتاريخ 9 أبريل/ نيسان 2007 نقلاً عن حواره المفتوح مع الإعلاميين والأكاديميين: "إن فكرة فصل المرأة عن الرجل أمر غير صحيح، فالمجتمع مكون من رجال ونساء.. والنساء أمهاتنا وأخواتنا وزوجاتنا وبناتنا.. إذاً لماذا نجعل المرأة شيء؟ والرجل شيء آخر؟.. فكلنا يعمل وفق قدرته واستطاعته.. وهذا هو الشيء المطلوب.. وأرجو أن لا نكرس مفهوم الفصل في مجتمعنا". وفي المقابل نقرأ تصريح الأمير خالد بن طلال بن عبدالعزيز على هامش معرض الكتاب الأخير بالرياض وهو ينقل عن سمو وزير الداخلية - أيضاً - في 4 مارس/ مارس 2010 توجيهه بإيقاف الاختلاط في المعرض، لتقوم وزارة الثقافة والإعلام بنفي هذا التوجيه وحجب الموقع الإلكتروني الذي بث الخبر!

وقبل أسابيع قليلة نشرت وكالة الأنباء السعودية (واس) قرار إقالة الشيخ أحمد الغامدي - أحد الذين جاهروا بإباحة الاختلاط - من منصبه في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وخلال سويعات قليلة، أُلغي القرار وسُحب الخبر من الوكالة، والسؤال: إذا كانت السلطة السياسية تتجه لموقف إيجابي إزاء الاختلاط - وهو التصور السائد والأقرب للصحة - فلماذا أقيل (الغامدي) من الأساس؟ أما لو كان موقفها سلبياً فلماذا ألغي قرار الإقالة؟!

وإذا انتقلنا إلى الموقف من السينما نلاحظ في كتاب (يا زمان الخليج) للصحافي البحريني خالد البسام - الصادر عن دار الساقي - بأن الملك عبدالعزيز زار السينما في البحرين وأعجب بها ووصفها بأنها من إنجازات البحرين الحضارية التي تستحق أن تزار وفق تصريحاته للصحافة البحرينية - آنذاك -. وفي المقابل تلغى جميع المناشط السينمائية في المملكة بناء على قرار رسمي صدَر العام المنصرم.

ولو فحصنا قضية أكبر، مسألة ولاية الأمر بين الأمراء والعلماء، نجد د. عبدالله التركي يصرّح في لقاء العلماء المفتوح مع خادم الحرمين الشريفين - حين كان ولياً للعهد - بعد أحداث سبتمبر/ أيلول 2001 بأن ولاية الأمر في البلاد للأمراء والعلماء، ليرد عليه الأمير تركي الفيصل في صحيفة (الشرق الأوسط) بتاريخ 20 يناير/ كانون الثاني 2002 بلغة جمعت بين الحزم والحسم قال فيه بأن ولاية الأمر للأمراء وحدهم أما العلماء فمستشارون فقط. وبعدها تعزز الشعور بأن رأي الأمير تركي الفيصل يعبر عن الاتجاه الرسمي عبر تأييد أكثر من كاتب لمقاله، ثم إعادة وجهة نظره في طروحات بعض الكتّاب عبر مناسبات مختلفة.

واعتقدت - كما اعتقد غيري - بأن مسألة ولاية الأمر محسومة حتى نُشِر تصريح الأمير سلمان بن عبدالعزيز في 2 مايو/ أيار 2010 أثناء تخريج دفعة من طلاب جامعة الإمام: "أيها الإخوة لقد بدأت هذه الجامعة من المعهد العلمي في عهد الملك عبدالعزيز رحمه الله وكان تحت إشراف والدنا الشيخ ابن إبراهيم رحمه الله، والحمد لله

هنا الاستمرارية من إمامنا محمد بن سعود والإمام الشيخ محمد بن عبدالوهاب نرى الآن هذه الدولة التي يقودها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ومفتينا الشيخ عبدالعزيز حفيد الشيخ محمد بن عبدالوهاب".[1]

إن الحوادث السابقة، تدفعنا للتساؤل عن دور الصحافي ودور المثقف اللذين لا يمكن أن يعاملا كموظفي الدولة، فمن حق الصحافي وحق المثقف أن يحتفظا بمسافة معينة عن النظام السياسي تكفل للصحافي موضوعيته أو حياده من جهة، وتحفظ للمثقف استقلاليته من جهة أخرى، وفي المقابل من الواجب على الصحافي والمثقف احترام ظروف العمل السياسي التي تخضع لتوازنات المجتمع والظروف الدولية وتقلّب المصالح من دون أن يخضعا لتلك المعايير التي تختص بالسياسي من دون غيره.

لقد قال خادم الحرمين الشريفين- حين كان ولياً للعهد - في افتتاح الملتقى الأول للحوار الوطني: "أسلوب الإقناع ومخاطبة العقل أفضل من أسلوب المنع والحجب، واختلاف الآراء وتنوع الاتجاهات وتعدد المذاهب أمر واقعي في حياتنا وطبيعة من طبائع

(1) ربما قصد الحديث عن قيادة الملك والمفتي جاء في سياق الحديث عن جامعة الإمام، ولعل صياغة صحيفة (الرياض) للتصريح لم تكن دقيقة أو لم تشرح أبعاده التي - على الأرجح - لا تقصد المجافاة مع الاتجاه الأصل "الولاة هم الحكام وطاعتهم واجبة أما العلماء فهم مستشارون" وفق نص الأمير تركي الفيصل على أساس حفظ القيادة السياسية لأصحابها والإشارة إلى الدور العلمي للمفتي وما يمثله.

الناس، الحاجة أصبحت ماسة وملحة لأن نفكر معاً في أساليب جديدة لحماية ديننا ومواطنينا في إطار حوار هادئ ومنطق سليم يرتكزان على تبيان الحجة واحترام الرأي الآخر وإتاحة الفرصة لتبادل الرأي والمناقشة".

ولعلي أقرأ هذه الكلمة في بعدها السياسي، بأن النظام يقف في موقع الحَكَم المحايد بين التيارات الفكرية المختلفة التي لا يحق لأي منها الزعم بامتلاك الحقيقة أو الحصانة من النقد. والأهم أن لا تدّعي - تلك التيارات - وكالتها الحصرية للحديث باسم الإسلام أو المصالح العليا للوطن، ولو أسقطنا الكلمة على دور "الصحافي" و"المثقف" فنحن نتحدث عن حقهما - المأمول - في ألا يكونا أبواقاً للنظام ولا خصوماً له.

لو أقيل (خاشقجي) أو أجبر على الاستقالة بسبب انخفاض التوزيع أو تردي علاقته بالفريق التحريري والإداري - مثلاً - فلا يمكن لأحد أن يلوم إدارة (الوطن) على قرارها، لكن الإدارة ذهبت إلى خيارها لأسباب أخرى مما يستدعي تفاعلاً مختلفاً. إن من واجبي كمواطن مهتم بتطور وتقدم مجتمعه، أن أستنكر أي إجراء تعسفي يأتي بسبب الاختلاف في الرأي، لأن هذا من أسوأ ما يصيب المجتمعات.

أتذكر حكمة للصحافي المصري مصطفى أمين يقول فيها: "الحاكم يجعل الصحافة حذاءً في قدمه إنْ كبّلها وحجر عليها.. ويجعلها تاجاً فوق رأسه إنْ تعامل معها كمنبر حُر ومتنوع، فإذا كانت

الصحافة تاجاً، باهى بها بين الأمم، أما إذا كانت حذاءً فهي محل احتقار الجميع".

السؤال الموجّه الآن: أي صحافة نريد؟! هل نريد صحافة منفتحة وشجاعة ومستقلة ومؤثرة كما صرّح خادم الحرمين الشريفين في أكثر من مناسبة أم نريد العودة إلى صحافة وزير الإعلام الأسبق علي الشاعر الذي عسكر الإعلام وانحصرت هموم صحافته في "النظافة من الإيمان" و"التأثير السلبي للأفلام والمسلسلات" و"خطورة المخدرات"؟!

كما ترتبط الصحافة ارتباطاً أصيلاً بنقل الخبر وصناعته وتحليله، فإنها ترتبط عضوياً بمفهوم النقد، أما الحديث عن "تقديم النماذج المشرقة" أو الربط بين النقد و"ثقافة الإحباط" فإنه يجذبنا إلى فكر العلاقات العامة أكثر من أي شيء آخر، مع التأكيد على أن الصحافة كفكرة وكصناعة لا تعاديان "ثقافة الأمل" أو النصف الممتلئ من الكأس، لكن الأصل والمنهج هو النقد أولاً ودائماً، وحين نتحدث عن النقد فإننا نتحدث عن الحوار.

لقد أحدثت (الوطن) منذ انطلاقتها قبل قرابة عشر سنوات نقلة حقيقية في الصحافة السعودية عززت مفاهيم "النقد" و"الحوار" ودعمت المشروع الإصلاحي لخادم الحرمين الشريفين، وساهمت عبر كتّابها وفريقها التحريري - ومنهم (خاشقجي) - بدور توعوي وتنويري لا ينكره إلا جاحد أو ضيّق الأفق، وأتساءل - اليوم -

(1) وقيل: الصحافي المصري عبدالعزيز خميس.

في ظل مؤشرات متعددة هل ستتحول (الوطن) إلى اتجاه مغاير خوفاً على مصيرها؟!

أقف متأملاً أمام قصة معروفة للصحافي المصري مرسي الشافعي[1] الذي كلّفه الرئيس الراحل أنور السادات برئاسة تحرير مجلة (روز اليوسف) لتنظيفها من اليساريين والمنتقدين - على حد وصف السادات -، وحين عاد (الشافعي) إلى الرئيس بعد ستة أشهر من "التنظيف" وسأله عن رأيه في المجلة، أجاب الرئيس: "آسف يا مرسي.. ما بقتش أقراها"![2]

(1) أقارن بين هذه القصة وبين رؤية سمعتها من موظف حكومي كبير قبل سنوات بعيدة في سياق الحديث عن تحسين صورة المملكة بعد أحداث سبتمبر/ أيلول 2001 وكان رأي الموظف أن "البعض لا يفهم الحرية على الوجه الصحيح، فالصحافة السعودية تسيء إلى البلاد أكثر من غيرها بنشرها أخبار الجرائم ونقد الدوائر الحكومية لأن الصحافة الغربية تترجم هذه التقارير وتقرأها على أنها استياء شعبي من النظام"، وكنت في المقابل أرد بأن تحسين الصورة في الخارج لا يتحقق إلا بإصلاح الأصل في الداخل، وأن الصحافة السعودية رغم محدودية حركتها إلا أنها - في الغالب - تحاول أن تسير إلى هذا الاتجاه، فهذا هو دورها وإسهامها، كما أن الحرية لا تُختزل في الحديث عن مجرد تمتعنا بالحرية كما يتصور البعض. رأي الموظف يستحق كل تمحيص ودراسة لأنه يحمل تصوراً خاطئاً ورائجاً في بعض الأوساط عن وظيفة الصحافة ودورها.

بين الفوضى والحصر:
مالِحَة في فمِنا "الفتاوى"![1]

ربما كان القرار الذي اتخذه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في 12 أغسطس/آب 2010 بحصر الفتوى في هيئة كبار العلماء هو القرار الأكثر إثارة للجدل منذ توليه مقاليد الحكم في أغسطس/آب 2005. وجاء في حيثيات القرار: إيقاف التطفل على مائدة الشرع، خطورة فتنة الناس في دينهم، التجاوزات في قضايا الدعوة والإرشاد والاحتساب، عدم إلغاء دور المؤسسات الشرعية، وتجاوز بعض الخطباء للتعليمات المبلغة لهم.

تأسست هيئة كبار العلماء بأمر ملكي عام 1971 يقضي بتكوينها من كبار المتخصصين في الشريعة الإسلامية من السعوديين، ويجوز إلحاق أعضاء أجانب ممن تتوفر فيهم صفات العلماء السلفيين، ومن مهامها: إبداء الرأي فيما يُحال إليها من ولي الأمر، التوصية في القضايا الدينية المتعلقة بتقرير أحكام عامة، وإصدار الفتاوى في الشؤون الفردية.

من ردود الفعل الملفتة حول قرار الحصر، تصريح الباحث منصور النقيدان حين توقع فشل القرار قائلاً: "الفقه السني يرفض التراتبية وحصرالفتوى" كما وصف (النقيدان) بعض مؤيدي القرار بـ "الأغبياء" في مقابلة هاتفية على قناة (الحرة) عبر برنامج (ساعة حرة).

(1) نشرت هذه المقالة في صحيفة (الأخبار) في 8 سبتمبر/أيلول 2010.

من جهة أخرى طالب الكاتب عبدالله أبو السمح بالتفريق بين "الرأي" و"الفتوى" في مقاله المنشور بصحيفة (عكاظ) بتاريخ 18 أغسطس/آب 2010: "يجب أن لا نمنع حرية البحث والدرس في النصوص واستخراج تفسيرات حديثة" على أن تكون نتائج البحوث "آراء" تتحول إلى "فتوى" بموافقة مجامع الفقه أو مؤسسة الإفتاء!

وهناك مقال للكاتب عبدالله ناصر الفوزان في صحيفة (الوطن) أشار فيه إلى نقطة مهمة عن فتاوى هيئة كبار العلماء وغيرها بتاريخ 21 أغسطس/آب 2010: "لا أحد سيقول إن تلك الفتاوى مقدسة لا يجوز مناقشتها وإبداء الرأي حولها من قادة الرأي في المجتمع، أو حتى من الأشخاص العاديين الذين يجدون في أنفسهم الرغبة في إبداء الرأي بأسلوب يتفق مع أدب الحوار".

وكان لافتاً - أيضاً - ردة فعل الناشط الإسلاموي د. محسن العواجي الذي أكد أن من المستحيل أن يبقى الناس على رأي واحد في ظل الثورة المعلوماتية، ملمحاً إلى ضعف هيئة كبار العلماء وضعف مصداقيتها ومطالباً - في نفس الوقت - بهيئة مستقلة للفتوى.

الغريب أنه قبل صدور القرار، صرّح المستشار في الديوان الملكي وعضو مجلس الشورى د. عبدالمحسن العبيكان في صحيفة (المدينة) - ملحق (الرسالة) بتاريخ 31 يوليو/تموز 2010 تعليقاً على المطالبة بحصر الفتوى في هيئة كبار العلماء: "من الذي يقول بأنه لا يتصدى للفتوى إلا من يؤذن له؟! هذا متعذر، لأن الناس تختار من العلماء والفقهاء ما تراه أقرب إلى نفسها، بعض الناس يطالب بأشياء لا تصح المطالبة بها عقلاً أو شرعاً"!

بعد صدور القرار، بدأت الصحف الإلكترونية تتقصى مخالفيه،

وأنقل هنا من صحيفة (مصدر) الإلكترونية و(وكالة أخبار المجتمع السعودي) بعض الرصد:

- فتوى الشيخ محمد الهبدان بتحريم عمل النساء كبائعات (كاشير)، ولاحقاً فتوى مشابهة لناصر العمر وأخرى ليوسف الأحمد.
- فتوى الشيخ عبدالرحمن البراك بعدم صحة خلع المرأة ملابسها في غرف القياس أو خارج بيتها.
- فتوى الواعظ يوسف الأحمد بجواز الهجوم على الأديب والوزير الراحل د. غازي القصيبي.
- فتوى د. سعود الفنيسان بتحريم مشاركة الفارسة السعودية دلما ملحس في مسابقة قفز الحواجز بالألعاب الأولمبية. وهنا.. فرصة لتهنئتها بتحقيق الميدالية البرونزية!
- فتوى الخطيب عطا الله البلوي من على منبر صلاة الجمعة بتحريم مشاهدة مسلسل (طاش ما طاش).

ولو رصدنا الفتاوى الغريبة قبل صدور القرار، فسنلاحظ: فتوى "قتل أصحاب القنوات الفضائية" لرئيس المجلس الأعلى للقضاء سابقاً (عضو هيئة كبار العلماء) الشيخ صالح اللحيدان، فتوى تكفير الكاتبين عبدالله بجاد ويوسف أبا الخيل لعبدالرحمن البراك، فتوى "إرضاع الكبير" لـ (العبيكان)، فتوى هدم الحرم المكي أو إعادة بنائه ليوسف الأحمد وغيرها.

إنني أتفهم الحيثيات التي أوردها القرار الملكي بحصر الفتوى، وأتعاطف معها لوجاهتها، وفي الوقت ذاته، أتفهم وأتعاطف مع أولئك الغاضبين من القرار - أو مناقشيه - حرصاً على قيم التنوع وحرية الرأي واستناداً لقول خادم الحرمين الشريفين في مؤتمر

الحوار الوطني "اختلاف الآراء وتنوع الاتجاهات وتعدد المذاهب أمر واقعي في حياتنا وطبيعة من طبائع الناس" ، لكن هذا التعاطف لا يمنع إبداء بعض الملاحظات:

- أخشى أن يكون القرار سبباً في التأثير السلبي على هيبة النظام حين لا تقع العقوبة على مخالفي القرار، خصوصاً أن مؤيدي القرار يشيرون إلى الفتاوى التي على غرار: هدم المسجد الحرام، إرضاع الكبير وقتل أصحاب الفضائيات. وإذا صح قرار الإيقاف عن الفتوى بحق يوسف الأحمد ومحمد المنجد، وإيقاف خدمة الفتوى عبر الهاتف وبعض مواقع الإنترنت للمخالفين، فنحن نسير في الاتجاه الصحيح.
- أخشى أن يكون القرار - أيضاً - سبباً في إحراج النظام حين تصدر فتاوى من داخل هيئة كبار العلماء تختلف مع الاتجاه العام كما حصل في حادثة عضو هيئة كبار العلماء السابق د. سعد الشثري وموقفه من الاختلاط وجامعة (كاوست) مما اضطر خادم الحرمين الشريفين إلى إقالته، على الرغم من ضرورة التسليم بحق الجميع في الاختلاف مع توجهات النظام تحت مظلة دستور البلاد (النظام الأساسي للحكم)[1].
- أخشى أن يسهم القرار في مزيد من إضعاف هيئة كبار العلماء مع ميل الناس - الطبيعي - لرفض الوصاية والاحتكار، وبالتالي تعزيز مكانة الفقهاء الأدعياء.

---

(1) في أكتوبر/تشرين الأول 2010 أفتت هيئة كبار العلماء - مع التأكيد على حرمة الاختلاط بين الرجال والنساء - بحرمة عمل المرأة في وظيفة بائعة (كاشير)، وكانت الجهات الرسمية قد سمحت بذلك وتتجه إليه!

- أخشى أن يغلّب القرار الصفة السلطوية لهيئة كبار العلماء على الصفة العلمية، فيتوق لها أهل مصالح الدنيا وملذاتها على حساب أهل الآخرة وطلبة العلم.

- أخشى أن يساء استخدام القرار من طرف بعض الجهات - المؤدلجة - لتصفية حسابات فكرية ومذهبية مع مفكرين ومثقفين وعلماء لا ينتمون إلى السلفية، أو يختلفون معها من منطق الاستقلال.

- إن أبواب الخشية كثيرة حين تكون قضايا الناس معلقة على آراء واجتهادات أشخاص لا يمكن إلا أن تكون منطلقة من قدراتهم الشخصية، مهما علت درجة علمهم وصدقهم، كما أن الخشية الأكبر تكمن في جعل مجموعة من الفقهاء ناطقين حصريين باسم الشريعة.

المعترضون على القرار، أو المناقشون له، كنت أتمنى أن يعالجوه من زاوية مراجعة مكانة الفتوى في المجتمع والعقل الجمعي السعودي.. بحيث لا يبدو اعتراضهم على القرار أو مناقشتهم له تكريساً لموقع الفتوى - الحالي - الذي يلغي العقل ويكبل حرية الفرد على عكس ما جاء في الحديث النبوي المشهور "استفت قلبك ولو أفتوك"، أو على الأقل، الإشارة إلى موقعها المعقول والمنطقي الذي تناوله البيان الملكي - عن قصد أو غير قصد -: "ويستثنى من ذلك الفتاوى الخاصة الفردية غير المعلنة في أمور العبادات، والمعاملات، والأحوال الشخصية، بشرط أن تكون خاصة بين السائل والمسؤول، على أن يمنع منعاً باتاً التطرق لأي موضوع يدخل في مشمول شواذ الآراء... وكل من يتجاوز هذا الترتيب فسيعرض نفسه للمحاسبة والجزاء الشرعي الرادع، كائناً من كان، فمصلحة الدين والوطن فوق كل اعتبار".

أعتقد بأن الموقف الأصوب من القرار يتلخص في الاتفاق مع حيثياته ومناقشة توجيهاته، لأنه عرَض المشكلة ولم يركز على لبها الذي أشارت له صحيفة (الفاينانشال تايمز) البريطانية: إن تعلّق الناس بالفتوى في الدول العربية - خصوصاً في السعودية ومصر - يعود إلى فشل التعليم في غرس القدرة على التفكير في الطلاب!

إن تدني مستوى التفكير يمكن أن نلاحظه - في مستوى الأسئلة[1] - حين نعود إلى فتاوى أفتت اللجنة الدائمة للإفتاء - وأعضاؤها من هيئة كبار العلماء - مشكورة بحكم الجواز فيها (وقد أشرت إلى الاستثناء أو الشرح في موضعه):

- فتوى **4013**: ما حكم الاغتسال بشامبو مخلوط بالليمون أو البيض؟.
- فتوى **11994**: ما حكم لبس خاتم الفضة في خنصر اليد اليمنى أو اليسرى للرجل؟
- فتوى **13884**: رزقت ببنت وبجوار أذنها قطعة لحم تشوه مظهرها، فهل يجوز إجراء جراحة لإزالتها؟
- فتوى **7757**: ما حكم استخدام السخانات التي تعمل بالطاقة الشمسية؟

---

(1) الأسئلة الواردة تمثل إحدى شرائح المجتمع ولا تمثله كله بالطبع. الهوس السعودي بالفتوى مرده الأساس - من وجهة نظري - تنشئة ثقافية وتعليمية لم تسلم من تراكمات تاريخية (فقهية - سياسية) تحابي الاستبداد، وتخطف الإسلام من القضايا الجوهرية (حقوقية وأخلاقية) لصالح سفاسف الأمور، بالإضافة إلى اعتماد النظام الحاكم على منطق الفتوى في بعض مسائل الحكم، في حين أن منطق الدولة لا بد أن يستدعي منطق القانون وسيادته. أساس الدولة الحديثة: القانون وسيادته.

- **فتوى 1978**: ما حكم استخدام الحمامات الإفرنجية؟
- **فتوى 9216**: ما حكم ثقب أذن الأنثى للتزين؟
- **فتوى 11236**: ما حكم رمي الأظافر بعد قصها؟
- **فتوى 5545**: ما حكم استخدام الفرشاة ومعجون الأسنان؟
- **فتوى 6259**: ما حكم توضؤ الرجل عارياً؟
- **فتوى 10634**: ما حكم زواج المسلم من امرأة محجبة تعتنق المذهب الشيوعي؟ (وقد تكرمت اللجنة مشكورة بالإجازة، لكنها كانت قد أفتت في الفتوى 3105 بعدم إجازة التصويت للمرشحين الشيوعيين أو القوميين في الانتخابات وقالت - أيضاً - بعدم جواز تعرّف المسلم على الشيوعيين والقاديانيين والنصيريين والدروز!).
- **فتوى 11950**: أثناء الجماع قام بمص ثدي زوجته ودخل بعض اللبن في فمه وبصقه على الفور.. فهل حرمت عليه؟ (وقد تكرمت اللجنة مشكورة بالتأكيد على أنه لا حرج من مصّ اللبن من ثدي الزوجة! وكانت قد أجازت مصّ الرجل لثدي زوجته - تماماً - في الفتوى رقم 351).
- **فتوى 4624**: ما حكم أن يرى الرجل زوجته عارية تماماً؟ (وقد تكرمت اللجنة مشكورة بالإجازة والعكس صحيح!).
- **فتوى 16221**: ما حكم تشغيل شريط قرآن أثناء الجماع لطرد الشياطين؟ (وقد تكرمت اللجنة مشكورة - هذه المرة - بعدم الإجازة!).
- **فتوى 11938**: ماذا أفعل بفاتورة هاتف قديمة لم أقم بتسديدها؟ (وقد تكرمت اللجنة مشكورة بحث السائل على تسديدها!).

- **فتوى 10747** : هل يجوز أن أعمل عملاً إضافياً لأن راتبي لا يكفيني كمؤذن؟
- **فتوى 224**: ما حكم استخدام المرأة للمكياج؟
- **فتوى 18419** : هل يجوز استخدام شحم النمر في العلاج؟ (وهذه أول مرة أسمع عن فائدة متوخاة من شحم النمر، وقد أفتت اللجنة بعدم جواز ذلك. كما رصدْت سؤالاً عن حكم تناول الخَل، وآخر عن حكم الشرب قياماً أو قعوداً، وقد تكرمت اللجنة مشكورة بإجازة كل ذلك!).

في الجهة المقابلة، فإننا نجد العذر لأولئك الذين يبحثون عن فقهاء للفتيا من خارج هيئة كبار العلماء حين يقرأون فتاوى صادرة عن اللجنة الدائمة للإفتاء بهذا المستوى:

- فتوى 20563 عن حكم مقهى نسائي لا يدخله الرجال، ولا يعمل فيه إلا النساء، ولا يقدم الدخان أو المعسل (النارجيلة): لا يجوز فتح مقاهٍ أو مطاعم نسائية، لما يترتب على ذلك من الفتنة والفساد، وقد دلت الأدلة الشرعية من الكتاب والسنّة على منع الأسباب المفضية لذلك.
- فتوى 1678 عن حكم انتعال المرأة أحذية الكعب العالي: انتعال الكعب العالي لا يجوز، لأنه يعرض المرأة للسقوط، والإنسان مأمور شرعاً بتجنب الأخطار... كما أنه يظهر قامة المرأة وعجيزتها أكثر مما هي عليه، وفي هذا تدليس، وإبداء لبعض الزينة التي نهيت عن إبدائها. (وهناك فتوى تحرم لبس العباءة على الكتف وفتوى أخرى تحرم على المرأة لبس الثوب المزخرف.. وفتوى - وفق نص السؤال والجواب - تحرم أن تفرق المرأة شعرها من الجنب!).

- فتوى 2595 عن حكم تصوير المرأة من أجل جواز السفر: ليس لها أن تسمح بتصوير وجهها، لا في جواز السفر ولا غيره، لأنه عورة، ولأن وجود صورتها في الجواز وغيره من أسباب الفتنة بها. والمرأة كلها عورة في ظاهر أدلة الكتاب والسنة، فالواجب عليها ستر جميع بدنها عن غير محارمها.
- فتوى 2358 عن حكم لبس ملابس الكفار (ولا أعرف تحديداً ما المقصود بملابس الكفار!): لا يجوز للمسلم أن يلبس ملابس الكفار الخاصة بهم، والتي تعتبر شعاراً لهم يتميزون به عن غيرهم، فإن في ذلك التشبه بهم في ما يخصهم، والتشبه بهم لا يجوز.
- فتوى 7880 عن حكم اصطحاب العائلة للتنزه خارج المملكة: أولاً: يحرم على المرأة كشف وجهها وكفيها أمام الرجال الأجانب في المملكة أو خارجها. ثانياً.. لا يجوز لمسلم أن يأخذ نساءه إلى الخارج للنزهة في بلاد تكثر فيها الفتن والمغريات بالشر، لما في ذلك من المفاسد والفتن العظيمة، وفي ربوع المملكة وأماكنها السياحية مع السلامة في الدين غنية عن الخارج.
- فتوى 6252 عن حكم كتابة قصص من نسج الخيال: يحرم على المسلم أن يكتب هذه القصص الكاذبة، وفي القصص القرآني والنبوي وغيرهما مما يحكي الواقع ويمثل الحقيقة ما فيه الكفاية في العبرة والموعظة الحسنة.
- فتوى 16965 عن حكم فتح محلات (كوافير) للنساء: فتح محلات لعمل (الكوافير) للنساء لا يجوز، لما يفضي إليه من الإسراف والتبذير، ووقوع ما لا تحمد عاقبته مما يفسد الأخلاق، ويوقع في التشبه بالكفار، وأما إذا كانت المرأة سافرة متبرجة أمام الأجانب فهذا زيادة في الإثم.

- فتوى 21052 عن حكم ارتداء (روب) التخرّج: لا يجوز لبس ما يسمى بـ (الروب) عند التخرج من مدرسة أو معهد أو كلية، لأنه من ألبسة النصارى، وعلى المسلم أن يعتز بدينه واتباعه لنبيه محمد (صلى الله عليه وسلم)، ولا يلتفت إلى تقليد مَن غضب الله عليهم وأضلهم من اليهود والنصارى وغيرهم.

- فتوى 17156 عن حكم إهداء الزهور للمريض: أفتت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بتحريم هذه العادة، لما في ذلك من تبذير المال وإضاعته في غير حق، والتشبه بأعداء الله في هذا العمل.

- فتوى 452 عن حكم العمل في محلات الفيديو التي تبيع الأفلام غير المحرمة! (أي المتداولة في السوق والمفسوحة من وزارة الإعلام): لا يجوز العمل في محلات الفيديو الموجودة في الأسواق اليوم، لما تشتمل عليه من المنكرات والمفاسد العظيمة.

- فتوى 18172 عن حكم الاشتراك في مسابقات الصحف التي تقدم أسئلة ثقافية عامة: هذه المسابقات التي تنشر في بعض الصحف، الغرض منها ترويج الصحف والدعاية لها، وليس القصد منها نشر العلم، فلا تجوز المشاركة فيها، لأن ذلك من أكل المال بالباطل لما فيها من المقامرة، وقد تكون هذه الصحف أو المجلات التي تعمل المسابقات تحمل أفكاراً سيئة، تريد ترويجها ونشرها، فيجب الحذر منها وعدم الاشتراك فيها.

- فتوى 3900 عن حكم لعب الشطرنج لغرض التسلية: لا يجوز لعب الشطرنج لأي غرض كان، سواء كان بعوَض أو بغير عوَض؛ لما يترتب عليه من المفاسد الكثيرة.

- فتوى 15952 عن حكم استخدام الكاميرا: التصوير حرام وكبيرة من كبائر الذنوب، لشدة الوعيد عليه والنهي عنه في أحاديث صحيحة وكثيرة.. ولا فرق بين التصوير بأي وسيلة، سواء كان باليد أو بالآلة، لعموم الأحاديث.

- فتوى 16592 عن حكم احترام الكفار: تجب معاداة الكفار وبغضهم، لأنهم أعداء الله، ولا تجوز محبتهم وموالاتهم.

- فتوى 19504 عن حكم تقديم الهدايا للأطفال في أعياد ميلادهم: تقديم الهدايا وقبولها بمناسبة أعياد الميلاد لا يجوز، لأنها أعياد محرمة في الإسلام، وما بني على محرم فهو محرم.

أستحضر هذه الفتاوى على سبيل المثال لا الحصر من دون التطرق إلى فتاوى فردية صدرت عن أعضاءٍ في الهيئة (كفتوى تحريم "البوفيه المفتوح" و"تكفير الليبراليين" للشيخ صالح الفوزان)، وسواء كانت الفتاوى قديمة أو حديثة فإنها تعكس عجزاً واضحاً في استيعاب الواقع ومتطلباته وتطوراته، وبالتالي لا يليق أن نبتلي مقام العِلم ووعي المجتمع ومساره بهكذا تفكير، كما يجب ألا نتعجب حين يخالف الناس فتاوى مجافية لزمانهم ومعيشتهم.

إن النفور في بعض أوساط النخب وأهل المدن - وغيرها - من حصر الفتوى في هيئة كبار العلماء سيبقى ما لم يتحقق التغيير الجذري في أعضاء الهيئة يقودنا إلى تغيير منهج تفكيرها الذي يعتقد البعض بأنه يرتاح إلى التحريم، أو لا يدرك طبائع الأمور إلا متأخراً (تحدث الشيخ سلمان العودة - مؤخراً - عن التعسف في استخدام قاعدة سد الذرائع!)، ثم تغيير منهج تفكير السائلين حين نعلمهم أن المسلم لا يحتاج إلى الفتوى في كل صغيرة وكبيرة حتى يحيا مثل البشر!

أعتقد بأن قرار خادم الحرمين الشريفين بحصر الفتوى يستحق أن يتبعه قراران - غير تحديد آلية واضحة لتطبيقه - حتى ينجز أهدافه النبيلة. الأول، تنبيه وزارة التربية والتعليم لمعالجة سطوة الفتوى من خلال المناهج وغرس قيمة العقل وتنمية القدرة على التفكير لدى الطلبة . الثاني، إجراء تجديد جذري في هيئة كبار العلماء، وعلى هذا التجديد أن يحافظ على الأسماء المستنيرة أو المعقولة داخل الهيئة (أمثال: د. عبدالوهاب أبو سليمان، د. محمد العيسى "وزير العدل"، د. صالح بن حميد "رئيس المجلس الأعلى للقضاء"، د. عبدالله آل الشيخ "رئيس مجلس الشورى"، عبدالله بن منيع وعبدالله المطلق)، ويستقطب - في الوقت نفسه - الأسماء التي اطمأن الناس لفتاواها أو منهجها الفكري على قاعدة توسيع الشرائح العمرية والمذهبية والمناطقية في الهيئة (أمثال: سلمان العودة، عبدالوهاب الطريري، عيسى الغيث، عبدالعزيز القاسم، محمد الدحيم، عبدالله فراج الشريف، عبدالله فدعق، عبدالمحسن العبيكان - وإن اهتزت مصداقيته بعد فتوى إرضاع الكبير - والشيخ حسن الصفار).

كان قراراً موفقاً الذي اتخذه خادم الحرمين الشريفين في فبراير/ شباط 2009 بتوسيع هيئة كبار العلماء لتشمل كل مذاهب السُنة. المطلوب - اليوم - أن تعبر الهيئة عن كل المذاهب في السعودية وتحقق التكافؤ بين المذاهب السُنيّة، وتتاح عضويتها - أيضاً - للمرأة. وحين نصل إلى التنوع المطلوب داخل الهيئة، وحين تساهم في مصالحة الخطاب الديني مع الحياة المعاصرة، نستطيع - في ذلك الوقت - أن نطالبها بتدريب الناس على التنوع وتعريفهم بيسر الإسلام حين تقدم فتاوى متناقضة "متنوعة" للمسألة الواحدة، أو تسير إلى الإجماع حين يتوجّب، فالفتوى - غالباً - رأي لا إلزام فيه وليست قانوناً.

حين تعبِّر هيئة كبار العلماء عن طموحات المواطنين ومكوِّناتهم لن يلجأ الناس لطلب الفتوى من غيرها، وحين يكون أعضاء هيئة كبار العلماء على قدر عالٍ من الدراية والمعاصرة والإيمان بهاجس تجديد الخطاب الديني نحو المدنية وتمكين المرأة وثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان ومنطق العدل والحرية وتقديم العقل على النقل وتغليب القانون على الفتوى سيلفظ الناس أصحاب الفتاوى الشاذة والآراء المتطرفة، هذا إذا لم نلتفت لانعكاساتٍ أخرى مهمة كإبراز وتعزيز الصورة الحضارية والمشرقة للدين الإسلامي الحنيف.

إن منصب المفتي، من دون قصد شاغله، نظراً لجسامة مهماته، يستحق أن يطاله التغيير كل ثماني سنوات - دورتين وظيفيتين - كحد أقصى لتحقيق المواكبة والتطوير وضخ دماء جديدة، وأن يُدوّر المنصب - كذلك - بين المذاهب السُنيّة المختلفة. إن منصب المفتي "وظيفة" وليس مقاماً مقدساً يجب أن يلازم صاحبه - أياً كان - إلى الوفاة، ومهمة الإفتاء يستطيع أن يقوم بها العالِم أثناء قيامه بوظيفة المفتي وبعدها كما كان يزاولها قبلها، بالإضافة إلى أن سلطة الفتوى تستمد شرعيتها من خيارات المريدين لا من منصب العالِم أو من قرار من النظام. لا يُعْقل أن يكون للمملكة - رسمياً - سوى مفتٍ واحد فقط، ولا يُعْقل ألا يشغل هذا المنصب منذ قيام الدولة إلا ثلاثة مفتين!

أقيل الصحافي رفقي طيب من رئاسة تحرير صحيفة (الندوة) - عام 2004 - لجملة أسباب منها وصف الصحيفة للسيد محمد علوي مالكي بـ "سماحة الشيخ"، والسبب أن لقب "سماحة" لا يُطلق إلا على المفتي! إذا صح السبب الذي أقيل بسببه (طيب) فإننا إزاء "بطركة" لمنصب الإفتاء لا أصل لها في الإسلام (هذا إذا ما تغاضينا

عن أن منصب المفتي بدعة عثمانية تمت لأغراض سياسية وبروتوكولية)، وقبل ذلك لا يقبلها العقل!

ختاماً، أذكر بمقولة للإمام محمد عبده - رحمه الله -: "أصلٌ من أصولِ الإسلام، قلبُ السلطة الدينيّة والإتيانِ عليها من أساسها، هدَم الإسلامُ بناء تلك السلطة ومحا أثرها، حتى لم يبق لها عند الجمهور من أهلهِ اسمٌ ولا رسم... لكل مُسلمٍ أن يفهم عن الله من كتاب الله.. وعن رسولهِ من كلامِ رسولهِ، بدون توسيط أحد من سلف ولا خلف، وإنّما يجب عليه قبل ذلك أن يُحصّل من وسائله ما يؤهلهُ للفهم".

الثورة المضادة:

السعودية بعد ١١ مارس[١]

يوم 11 مارس/ آذار 2011 سيسجله التاريخ الحديث كيوم مفصلي في تاريخ المملكة العربية، لكن في أي اتجاه؟ هذا ما سوف نرى!

بدأت صفحة مشبوهة - مجهولة المصدر - في الفايسبوك تدعو إلى ثورة على نظام الحكم في السعودية. للأسف تعامل النظام معها بانفعالية في مناخ الثورات العربية. من مظاهر ذلك التعامل إطلاق العلماء لتحريم التظاهرات، وتحريم الدعوة للإصلاح، وتحريم الخروج على الحاكم مهما كانت الأسباب، وهذا يؤكد على المشكلة الثقافية (الفكرية) - الاجتماعية التي تعاني منها المؤسسة الدينية في السعودية.

مجلس الشورى تحرك - من جهته - في اتجاه انفعالي مماثل، وأعتقد بأنها المرة الأولى التي يتوجه فيها المجلس ببيان إلى الشعب، وهو اتجاه محمود، والأجدى منه أن يعمل أعضاء المجلس على تحويله إلى سلطة تشريعية كاملة عبر المطالبة بحق الانتخاب وسلطات الرقابة والتشريع والمحاسبة.

جاء يوم 11 مارس/ آذار، يوم ثورة (حنين) المزعومة، ولم يتظاهر أحد - ضد النظام - باستثناء أفراد. في ذلك اليوم تحولت بعض

---

(1) نشرت هذه المقالة في صحيفة (الأخبار) في 7 يونيو/ حزيران 2011.

الميادين إلى ثكنات عسكرية. وهذا تعامل انفعالي آخر. معظم العارفين بالمشهد السعودي لم يتوقع تظاهر المواطنين لإسقاط النظام.

قبل اليوم المحدد للثورة بنحو أسبوع، زار الأمير عبدالعزيز بن فهد (وزير الدولة - رئيس ديوان مجلس الوزراء) الشيخ سعد الشثري (عضو هيئة كبار العلماء المقال في أكتوبر/ تشرين الأول 2009) بناءً على دعوة الأخير. سئل الأمير عبدالعزيز من أحد الحاضرين - الذين ناهزوا الأربعين داعية وعالماً معظمهم تقليديين - عن توقعاته بخصوص ثورة حنين. أجاب الأمير: "نحن نثق في شعبنا". في تلك الليلة، قام أحد الدعاة - وأيده أكثر الحاضرين إن لم يكن جميعهم - بإدانة بيان "دولة الحقوق والمؤسسات" الذي رفعه الشيخ سلمان العودة مع مجموعة من الناشطين إلى خادم الحرمين متضمناً مطالب إصلاحية: "أن يكون مجلس الشورى منتخباً بالكامل، فصل رئاسة الوزراء عن الملك، العمل على استقلالية القضاء وإصلاحه وتطويره، محاربة الفساد المالي والإداري بكل صرامة، الإسراع بحل مشكلات الشباب، إطلاق حرية التعبير المسؤولة، تشجيع إنشاء مؤسسات المجتمع المدني، الإفراج عن مساجين الرأي وتفعيل الأنظمة العدلية". هذا البيان صُوِّر في عيون أصحاب القرار - آنذاك - على أنه تأييد مبطن للثورة المزعومة وأنه يحظى بتأييد ودعم القيادات الدينية من وعّاظ وعلماء دين، لكن الدعاة - في بيت (الشثري) - أكدوا وقوفهم في صف النظام، ورفضهم للثورة بل وتصديهم لها، ورفضهم لبيان الشيخ سلمان العودة، وأوصلوا مطالبهم إلى الأمير. يمكن تلخيص المطالب في ما يلي: العمل على استقلال القضاء وتطويره وإصلاحه، حماية المال العام والحرب على الفساد المالي والإداري، إصلاح الصحافة بحيث تتم حماية

المفتي وأعضاء هيئة كبار العلماء والوعاظ من نقد الصحافة. يبدو واضحاً أن مطالب تلك المجموعة التقليدية (منهم: عائض القرني، سعد البريك، محمد السعيدي، عبدالعزيز محمد أمين قاسم، خالد الشايع، يوسف الغفيص) تحمل بعض التقاطعات مع بيان الشيخ سلمان العودة ورفاقه، لكن تلك المجموعة لها طريقة مختلفة في إبداء الآراء وإيصالها إلى أصحاب القرار.

عاد خادم الحرمين الشريفين إلى أرض الوطن بعد رحلته العلاجية في 23 فبراير/ شباط 2011. كانت الشائعات تسبق عودة الملك، الحديث عن إصلاحات جذرية سياسية واقتصادية - على سبيل التأكيد - بالإضافة إلى التشكيل الوزاري الجديد (بدأت ولاية الحكومة الحالية في مارس/ آذار 2011، ومدة الولاية هي أربع سنوات، وإلى اللحظة لم يتم الإعلان عن التشكيل الجديد!). أعلن الملك عن سلسلة من القرارات: دعم رأس مال صندوق التنمية العقارية بـ40 مليار ريال، وإعفاء المتوفين من أقساط القروض. رفع رأس مال البنك السعودي للتسليف والادخار بـ20 مليار ريال إضافة إلى الوديعة السابقة (10 مليارات ريال)، مع إعفاء المتوفين من أقساط القروض. دعم الميزانية العامة للإسكان بـ15 مليار ريال. ضم الطلبة الذين يدرسون على حسابهم الخاص - خارج المملكة - إلى برنامج الابتعاث الحكومي. تثبيت بدل الغلاء ضمن الراتب الأساسي لموظفي الدولة. استحداث 1200 وظيفة في المرافق الحكومية المختلفة. دعم مالي للأندية الرياضية والأدبية والجمعيات المهنية المرخصة بمبلغ يتراوح بين 2 مليون ريال و10 ملايين ريال. كما دُعم الضمان الاجتماعي بقرارات مالية مهمة، وغيرها من إجراءات.

استقبل الشعب السعودي الملك بالحبور والراحة، وفي الوقت

نفسه، رفعت النخب الفكرية في المملكة عدة مطالب إلى الملك تفاعلاً مع التطورات التي تشهدها المنطقة. فبالإضافة إلى بيان (دولة الحقوق والمؤسسات) قامت مجموعة من الشباب برفع رسالة عرفت باسم (رسالة 23 فبراير/ شباط) إلى الملك - قام بإيصالها مشكوراً الأمير طلال بن عبدالعزيز - تضمنت المطالب التالية: مراجعة النظام الأساسي للحكم ونظام الشورى ونظام المناطق ونظام مجلس الوزراء على أساس مكافحة الفساد وإصلاح القضاء وتعزيز قيم المواطنة والحريّة والعدالة وسيادة القانون والتنوع والمساواة بين المواطنين واحترام حقوق الفرْد وتمكين المرأة من حقوقها كاملة، تأسيس محكمة نظامية عليا تحمي النظام الأساسي من أي تجاوز أو انتهاك، إعادة تشكيل الحكومة ومجلس الشورى ومجالس المناطق ليكون الشباب هم الشريحة الغالبة فيها، تطبيق توصيات الحوار الوطني الثاني والتي من أهمها الفصل بين السلطات وتوسيع المشاركة الشعبية عبر الانتخاب وحماية المال العام وتحقيق التنمية المتوازنة.

كما وجه مثقفون سعوديون بيان (إعلان وطني للإصلاح) إلى القيادة السياسية، وتضمن مطالبة النظام بالالتزام بالتحول الجاد إلى نظام ملكي دستوري، ولتحقيق ذلك رفعوا بالمطالب التالية: تطوير النظام الأساسي للحكم إلى دستور متكامل، اعتماد الانتخاب العام والمباشر كمحور رئيس في الحياة السياسية، التأكيد على مبدأ سيادة القانون ووحدته، إقرار مبدأ اللامركزية الإدارية، استقلال السلطة القضائية، التعجيل بإصدار نظام الجمعيات الأهلية الذي أقره مجلس الشورى، تمكين المرأة من حقوقها كاملة، إصدار قانون يحرم التمييز بين المواطنين، إلغاء القيود الحكومية التي تكبل جمعية حقوق الإنسان (الأهلية) وهيئة حقوق الإنسان (الحكومية)، العمل على

معالجة مشاكل البطالة والإسكان وتحسين المعيشة، حماية المال العام وإخضاع كافة الدوائر الحكومية للرقابة والمحاسبة، إعادة النظر في الأسس التي توضع على أساسها خطط التنمية. وطالب المثقفون بأربعة إجراءات فورية: صدور إعلان ملكي يؤكد التزام الحكومة ببرنامج الإصلاح السياسي، الإفراج الفوري عن السجناء السياسيين، إلغاء أوامر حظر السفر التي فرضت على عدد من أصحاب الرأي، رفع القيود المفروضة على حرية النشر والتعبير.

في 7 مارس/آذار 2011 صدر بيان شبابي آخر موجه إلى الملك بعنوان (مطالب الشباب من أجل مستقبل الوطن)، من أبرز مطالبه: القضاء العاجل على مشكلة البطالة، حل مشكلة الفقر، محاربة كل أشكال الفساد المالي والإداري، تجريم كل أشكال المحسوبية والتمييز بين المواطنين، إيقاف كافة أشكال التمييز ضد المرأة، تكريس مفهوم المواطنة، إلغاء الوصاية الدينية على المجتمع، اعتبار العمل الثقافي جزءاً عضوياً في حياة المواطن، تفعيل دور الفنون في تطوير الحياة الثقافية في المجتمع، إفساح المجال للشباب في كافة مؤسسات صنع القرار. وقد رأى الشباب أن ثمة مطالب لا بد من تنفيذها فوراً: تطوير النظام الأساسي للحكم ليؤسس لملكية دستورية، إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإلغاء حظر السفر الذي صدر بحق بعض دعاة الإصلاح.

من خلال هذه البيانات والمطالب، نستطيع أن نفهم لماذا لم يخرج السعوديون يوم 11 مارس/آذار، خصوصاً أن هذه البيانات تمثل شرائح فكرية وعمرية متنوعة وواسعة ربما تعبّر في مجموعها عن المزاج السعودي العام، الذي اتضح أن من أهم ملامحه:

- السعوديون يثقون في ملكهم عبدالله بن عبدالعزيز الذي يتمتّع بشعبية جارفة وحقيقية بينهم.

- السعوديون لا يريدون الثورة على النظام، بل إصلاحه وتطويره والتغيير من داخله، وهذا الإصلاح لا بد أن يتبنى تغيير الأشخاص والسياسات.

- إن هاجس الإصلاح الذي يشغل بال النخبة في المملكة، أصبح يتمدد أفقياً ليعم فئات واسعة من الجنسين.

- إن الثقافة الليبرالية أزاحت الفكر المحافظ جانباً، أو على الأقل، صار لها تأثير واسع في صفوف المواطنين، ولا سيما بين الفئات المتعلمة وأصحاب المهن. فبعد أن كان عدد الموقعين على هذه البيانات والمطالب لا يتجاوز المئات، بدا واضحاً إقبال الآلاف على تأييد مطالب الإصلاح الليبرالية.

- إن التحفظات الشعبية على بعض الأفكار الإصلاحية، كالتحول إلى ملكية دستورية وتمكين المرأة، بدأت تتحرك في مساحة تتراوح من التفهم والاستيعاب الواعي والقبول إلى الضرورة والمطالبة (وما زال مطلوباً إزالة اللبس بين الإصلاحيين وبين النظام فيما يختص بالملكية الدستورية، كون بعض النافذين في السلطة يعتقد بأن المقصود تجريد الملك من كل صلاحياته على غرار النموذج البريطاني، وهذا غير صحيح).

- إن فكرة الإصلاح التقليدية التي ترسّخت في الفكر الحكومي زمناً، والمتمثلة في تحسين الخدمات وإغداق الأموال على المواطنين، لم تعد تتواءم مع المناخات السائدة والحقوق المشروعة والحراك الذي يعيشه المجتمع.

- بعض مسلمات الفكر الحكومي أصبحت عبئاً على التنمية، كالمركزية الإدارية. والحديث عن قدرة الحكومة على احتكار زمام المبادرة لم يعد منطقياً وأصبح يقابَل بالدعوة إلى المجتمع المدني. ويعزز هذا التحليل تنامي ظاهرة العمل التطوعي في المملكة.

- إن الإجراءات التعسفية كالاعتقالات السياسية ومنع السفر والقيود على حرية التعبير - ناهيك عن عدم شرعيتها - لم تعد مستساغة أو يمكن السكوت عليها، وأن تمتع وزارة الداخلية بنفوذ استثنائي لا يخضع لحساب أو عقاب أصبح مشكلة لا بد من معالجتها.

- إن التعامل الأمني مع القضايا السياسية، على غرار التعامل مع الأقليات والناشطين السياسيين أثبت فشله.

- اتفقت جميع البيانات على ضرورة إصلاح القضاء، وهذا يعني اضطراب ميزان العدل في أرض الواقع خصوصاً في القضايا السياسية وقضايا المتهمين بالإرهاب، كما اتفقت البيانات على محاربة الفساد الذي أصبحت سطوته تنهش أجهزة الدولة، إضافة إلى حماية المال العام والتنمية المتوازنة.

- مفهوم "الرعايا" سقط إلى الأبد، وبدأت المواطنة تتقدم، حقوق وواجبات واضحة ومتساوية في إطار سيادة القانون - لا الفتوى - واحترام حقوق الإنسان والانطلاق نحو الديمقراطية من دون تمييز أو عنصرية باسم الجنس أو الطائفة أو المناطق.

---

(1) أحد أهم أركان الإصلاح السياسي المنتظر: تأمين وتأسيس حياة سياسية تعتمد التعددية الحزبية. وهذا لا يعني - بالضرورة - إلغاء النظام الحاكم، بل تطويره جذرياً. إن كل التخوفات التي تساق إزاء التحول نحو الديمقراطية في السعودية، ليست مسوغاً لتجاهل الديمقراطية. إن تكريس=

- هناك ملامح لحياة سياسية حيوية وجادة وواعدة بدأت في التشكل[1]، خصوصاً من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، وعبر تحركات الناشطين وطروحات المثقفين. لذلك، فإن تعبير السعوديين عن مطالبهم ورؤاهم عبر بيانات ورسائل موجهة إلى أصحاب القرار لن يطول (وقد بدأت حملة من سيدات سعوديات للشروع في ممارسة المرأة لقيادة السيارة من دون انتظار موافقة أو استئذان من أحد[2]، كما ازداد التعاطف الاجتماعي مع هؤلاء السيدات ومطلبهن بعد اعتقال الناشطة منال الشريف[3] في المنطقة الشرقية)، وعليه فإن النظام مطالب بتشريعات واضحة تكفل ممارسة سياسية ناضجة وسليمة تضمن حق الناس في الدعوة إلى التغيير وتنفيذه، وتحقق التجدد والحيوية للحياة السياسية.
- الوصاية الدينية على المجتمع تآكلت إلى حد كبير، وأصبحت عبئاً على القيادة السياسية، بل إن التيارات الإسلاموية نفسها تتغير

= ثقافة الحوار والديمقراطية وحقوق الإنسان يتم بالممارسة قبل الوعظ والتبشير، كما أن إيجابيات الديمقراطية أهم وأعظم من سلبياتها التي تتكفل الحياة الديمقراطية بمعالجتها مع الوقت.

(1) الحديث عن معارضة اجتماعية لقيادة المرأة للسيارة تكذبه استفتاءات بعض الصحف والمواقع الإلكترونية.

(2) اعتقلت منال الشريف في 20 مايو/ أيار 2011 وأطلق سراحها، وأعيد اعتقالها في في 21 مايو ثم أطلق سراحها بعد 9 أيام بكفالة شريطة أن لا تقود مجددا. وهنا فرصة لتوجيه التحية لكل الناشطات المسؤولات عن حملة (سأقود سيارتي بنفسي) وكل المواطنات اللاتي قدن سياراتهن في السعودية في إطار هذه الحملة وغيرها، مثل: منال الشريف، نجلاء حريري، ميساء العمودي، شيماء جستنية - التي صدر في حقها حكم قضائي بالجلد لقيادتها السيارة ولم ينفذ إلى الآن وتردد أن الملك أوقف الحكم - وتهاني الجهني وغيرهن. =

وتتطور. والوصاية من أي نوع - حتى لو كانت سياسية - لم تعد مقبولة هي الأخرى.

مرّت ثورة حنين في 11 مارس/ آذار من دون أن تتحقق. وأصدر الديوان الملكي في 17 مارس/ آذار بياناً يعلن بأن الملك سيلقي خطاباً إلى المواطنين في اليوم التالي، وهنا ارتفعت الآمال بأن ثمة حكومة جديدة ستعبّر عن السعودية المأمولة، وأن الملك المحبوب سيصدر قرارات تاريخية تعزز موقعه كمؤسس ثالث (بعد الملك عبدالعزيز ثم الملك فيصل) للدولة السعودية، وما عزز هذا الانطباع - إضافة إلى أجواء "الربيع العربي" - قام المجلس التنفيذي للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في 15 مارس/ آذار 2011 (هي الجمعية الأهلية الوحيدة المرخصة في مجال حقوق الإنسان، وتم تأسيسها بإيحاء حكومي) بإصدار بيان عُبِّر فيه عن رؤية الجمعية للوضع الداخلي ومطالبها لتمتين الأمن والاستقرار: الاستمرار في مشروع الملك للإصلاح السياسي بما يضمن المشاركة الشعبية، ضرورة الحرص على بث روح المواطنة، وضع استراتيجية وطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، تعزيز استقلال القضاء، تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، تفعيل نظام الإجراءات الجزائية، تمكين المرأة والطفل والمسنين من حقوقهم الشرعية والنظامية، ضمان الحق في العمل والسكن والتعليم والصحة لكل المواطنين، التأكيد على أهمية الحوار، معالجة وضع الأشخاص الذين لا يحملون أوراقاً ثبوتية.

أصدر الملك قراراته في 18 مارس/ آذار 2011، قرارات معيشية لم تقترب من الإصلاح أو من إعادة تشكيل الحكومة: صرف راتب شهرين لجميع موظفي الدولة والطلبة الجامعيين، صرف معونة شهرية (2000 ريال) للباحثين عن عمل، اعتماد 3000 ريال كحد أدنى

لرواتب العاملين في كافة قطاعات الدولة وتثبيت بدل غلاء المعيشة ضمن الراتب الأساسي لموظفي الدولة، اعتماد بناء نصف مليون وحدة سكنية لمواجهة أزمة الإسكان، رفع الحد الأعلى للقرض السكني في صندوق التنمية العقارية، تأسيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وتعيين الأستاذ محمد الشريف رئيساً لها، اعتماد 16 مليار ريال لوزارة الصحة لتأسيس 5 مدن طبية، رفع الحد الأعلى في برنامج تمويل المستشفيات الخاصة، إحداث 60 ألف وظيفة عسكرية في وزارة الداخلية، تعديل نظام النشر لحماية المفتي وهيئة كبار العلماء من الإساءة أو النقد، تخصيص نصف مليار ريال لترميم المساجد والجوامع في كافة أنحاء المملكة، دعم هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بـ 200 مليون ريال لاستكمال بناء فروع لها في كل أنحاء المملكة، تأسيس المجمع الفقهي السعودي، اعتماد 200 مليون ريال لإنشاء فروع لإدارة البحوث والإفتاء في كل مناطق المملكة، دعم جمعيات تحفيظ القرآن بـ 200 مليون ريال، دعم مكاتب الدعوة والإرشاد بـ 300 مليون ريال، إحداث 500 وظيفة لوزارة التجارة والصناعة لتعزيز جهودها الرقابية، بالإضافة إلى قرارات تخص المؤسسة العسكرية.

وهنا بدا - لبعض المتابعين على صواب أو خطأ - أن القيادة السياسية ارتكزت في مجموع قراراتها على ما يلي:

- إن مشروع الإصلاح السياسي ما زال مؤجلاً على الرغم من المطالب الشعبية، في مقابل تحسين الخدمات وإغداق الأموال على المواطنين.

- تجاهل مطالب الإصلاح السياسي أكد تقدم فكر النخبة - الذي

حظي بتأييد شرائح واسعة من المواطنين - على الفكر الرسمي، على عكس تصريح الأمير سعود الفيصل - غير الموفق - في (لوس أنجلوس تايمز) عام 2003 حين قال: "إن الحكومة تغلي من أجل الإصلاح، لكن الشعب هو الذي يعرقل ذلك".

- إن الحكومة ما زالت مصممة على احتكار زمام المبادرة. وتأسيس هيئة مكافحة الفساد عكس حرص الإرادة السياسية على ظاهرة الفساد، وهو توجه محمود وإيجابي، إلا أنه أكد تمسك الفكر الرسمي بفكرة بالية وهي مراقبة الحكومة لنفسها، وما يدلل على فشل هذا المبدأ أن تأسيس "هيئة مكافحة الفساد" يعني فشل جهاز حكومي آخر هو "ديوان المراقبة العامة"!

- الاعتراف بالمسائل المعيشية في المطالب الإصلاحية - من دون غيرها - عزز - بقصد أو من دون قصد - الدور الرعائي والأبوي للدولة الذي تجاوزته المرحلة.

- بدا الإصرار على تجاهل الاستحقاق الوزاري - وهو أدنى مظاهر الإصلاح السياسي - تمسّكاً بالأشخاص. وهذا يعني: أن شريحة الشباب لن يفتح لها المجال للمشاركة في الحكم وصنع القرار ومسيرة التنمية، وهذا يعني أن الشريحة - الأقدر - على نقل حراك المجتمع وتحولاته وتحدياته لا تزال مستبعدة - في المستقبل القريب على الأقل - في ظل حكومة مبررات تغييرها أكثر من مبررات بقائها.

- بدا أن تحولات المجتمع السعودي لا تصل بصورة دقيقة إلى القيادة السياسية، فالحرص على دعم الأجهزة الدينية بمبالغ عالية جداً، وفرض حصانة إعلامية - ليس لها أي سابقة في كل التاريخ

الإسلامي ولا يمكن تبريرها - على المفتي وأعضاء هيئة كبار العلماء، يدلل على إصرار الفكر الرسمي على وسم المجتمع السعودي بالمحافظة. وفي حين تتآكل الوصاية الدينية داخل المجتمع ولا تحظى بالقبول. وكأن الفكر الرسمي لا يعرف هذا التحول أو لا يعترف به.

- بدا أن هذا الإغداق على الأجهزة الدينية، منح المؤسسة الدينية والتيار الإسلاموي - لا جموع المواطنين - الدورالأبرز في إفشال ثورة حنين.

- بدا أن الفكر الرسمي ما زال متشبثاً بالاعتماد على التحالف مع المؤسسة الدينية والتيار الإسلاموي بدل الاعتماد على رضا السواد الأعظم (المتحقق) من المواطنين وهو الركيزة الأهم لأي نظام سياسي حين نتحدث عن الشرعية السياسية.

- بدا أن تخصيص كم كبير من الوظائف العسكرية لوزارة الداخلية يعني تعزيز التعاطي الأمني مع القضايا السياسية كجناح ثان للشرعية. كما أن استحداث هذا الكم الهائل من الوظائف الحكومية يجافي المدارس الإدارية الحديثة التي اعتمِدت عالمياً بتقليص حجم الأجهزة الحكومية لحماية موارد الدولة المالية من الاستنزاف في ما لا طائل من ورائه.

- بدا أن إصدار القرارات الأخيرة بعد فشل الثورة المزعومة، بالتوازي مع دعم كبير وواضح للجهاز الأمني والأجهزة الدينية وفكرها، والتعامل الإعلامي الانفعالي مع الثورة في تصريحات العلماء وبيان مجلس الشورى، قد يوحي بسذاجة الشعب السعودي الذي يمكن أن يستجيب لدعوة متطرفة مجهولة المصدر،

وهذا غير صحيح، ويوحي - كذلك - بضعف نظام لا يحظى بالتأييد والقبول، وهذا - أيضاً - غير صحيح.

كان واضحاً أن ثورة (حنين) - في ظل تحولات المجتمع التي اتضحت من خلال البيانات الإصلاحية - لن تنجح. فالحديث - في مطالب الثورة المزعومة - عن حماية المرأة من التغريب وتعزيز وصاية العلماء، ثم تأييد المنشق سعد الفقيه بخطابه السياسي الرديء المعتل بالنعرتين القبلية والسلفية، لن يتناغم مع مجتمع تكرست - أو بدأت تتكرس - فيه الروح الليبرالية وقيم التنوير والوعي.

لكن ما جرى بعد ثورة (حنين) المزعومة ثم قرارات 18 مارس/ آذار أشار إلى ضباب ثقيل يعكر الأفق مستهدفاً مشروع الملك الإصلاحي، مما أسبغ الريبة على الحاضر وضرّج المستقبل بالمخاوف والتوجسات!

الثورة المضادة:
مستقبل وزارة الداخلية في السعودية[1]

مشروع الملك عبدالله يرتكز على دعائم واضحة بدأت تتضح في آخر عهد سلفه الملك فهد. ويمكن تلخيص هذا المشروع في ما يلي: تمكين المرأة، الحوار والتنوع والانفتاح، تجديد الخطاب الديني، المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي، تحقيق المواطنة، محاربة الفساد وتحسين أداء الأجهزة الحكومية للوصول إلى دولة الرفاه.

اهتمام الملك بقضايا المرأة بدأ مبكراً منذ كان في ولاية العهد، وتصريحه الشهير في المنطقة الشرقية عام 1999 عن حقوق المرأة. ذلك التصريح أثار استياء المشايخ، مما استدعى تصريحاً لمسؤول بارز قال فيه: "تصريح ولي العهد عن حقوق المرأة لا يتناقض مع الشريعة الإسلامية"! ولاحقاً، بدأت المرأة السعودية تظهر في الوسط الاقتصادي والحكومي بشكل لافت في قرارات - تسجّل للملك - هي الأولى من نوعها في المملكة: دخول المرأة في مجالس إدارة الغرف التجارية، تعيين نورة الفايز نائبة لوزير التربية والتعليم، تعيين د. هيا العواد وكيلة لوزارة التربية والتعليم، تعيين د. أروى الأعمى مساعدة لأمين مدينة جدة السابق عادل فقيه، زيادة المستشارات غير المتفرغات في مجلس الشورى، تأسيس جامعة

(1) نشرت هذه المقالة في صحيفة (الأخبار) في 8 يوني/ حزيرانو 2011.

الأميرة نورة بنت عبدالرحمن (للبنات) وتعيين د. هدى العميل مديرة لها، منح د. خولة الكريع وسام الملك عبدالعزيز، كسر تابو الاختلاط عبر جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية حين أقال د. سعد الشثري من هيئة كبار العلماء يوم جاهر بمعارضة الاختلاط وطالب بفرض وصاية دينية على الجامعة، كسر تابو النقاب بظهور ابنته الأميرة عادلة للعلن - وهي صاحبة نشاطات وتصريحات تنويرية خصوصاً في مجال حقوق المرأة - واستقبال الملك المتكرر للوفود النسائية، وغير ذلك من القرارات والإلماحات.

الحوار والتنوع والانفتاح، ملمح واضح في مشروع الملك عبدالله، دعوته للحوار الوطني حين كان ولياً للعهد (رغم الملاحظات التى ارتآها مراقبون حول عدم تطور التجربة وعدم تطبيق توصياتها)، ثم دعوته لحوار الأديان حين أصبح ملكاً، قراره بأن تضم هيئة كبار العلماء كل المذاهب السنية. إضافة إلى مشروع الابتعاث إلى الخارج لتطوير الشباب السعودي. وفي هذه الخطوات تجديد للخطاب الديني عبر حثّه على الحوار وقبول الآخر، إضافة إلى الحرب على الإرهاب التي استدعت شحذ همم المثقفين والعلماء المعتدلين لمحاربة الانغلاق والكراهية داخل الخطاب السعودي الديني التقليدي. وكان دعم الملك عاملاً إيجابياً لتوسيع هامش الحرية في الصحافة والإعلام، وهو حاميه وضمانته.

المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي وتحقيق المواطنة، نستطيع أن نرى ذلك حين نعرف أن الملك هو الجندي المجهول خلف تفعيل الانتخابات البلدية في عهد سلفه الملك فهد. كما أن الملك - في لفتة معنوية - استقبل مراراً وفوداً شيعية وهو حريص على التواصل معهم.

محاربة الفساد وتحسين أداء الأجهزة الحكومية للوصول إلى دولة الرفاه، احتلت مساحة واضحة في تصريحات الملك حين ينتقد تعثر بعض المشاريع الحكومية وتقصير بعض الوزارات، ثم حربه على الفساد بعد كارثة السيول في جدة وتصريحه بأنه سيتم التحقيق ومحاسبة المسؤول "كائناً من كان". وفي هذا السياق يأتي - كذلك - اهتمام الملك بملف إصلاح القضاء، حيث خصص خصص مبلغ 7 مليارات ريال لتطوير مرفق القضاء، ومن ثمرات ذلك الشروع في اعتماد تنظيم قضائي جديد منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2007.

بعد فشل ثورة (حنين) المزعومة في 11 مارس/ آذار 2011 تكشفت بعض الإرهاصات الرمزية التي تجعلني أخشى على مشروع الملك عبدالله للإصلاح:

- في أبريل/ نيسان 2011 أصدرت وزارة الداخلية قراراً بمنع السيدات من العمل في وظيفة "كاشير" - وقد تسربت وثيقة القرار عبر الإنترنت. القرار صدر نتيجة دراسة قامت بها لجنة في وزارة الداخلية "اللجنة الاستشارية المعنية بدراسة ما يشتبه أن فيه إساءة للدين الإسلامي الحنيف والقيم والعادات الاجتماعية". وزارة العمل - رائدة المشروع - نفت وقف عمل السيدات في وظيفة "كاشير"، ونتيجة هذا الالتباس قامت بعض الشركات بفصل السيدات والفتيات اللاتي عيِّنوا في وظيفة "كاشير" (قرار وزارة الداخلية مناهض لروح تعميم مجلس الوزراء في مايو/ أيار 2004 الذي دعم توظيف المرأة في كافة المجالات).
- قيام وزارة الداخلية باعتقال الناشطة منال الشريف - في مايو/ أيار 2011 - بعد قيادتها السيارة في المنطقة الشرقية. تم اتهام منال بالإخلال بالنظام وتأليب الرأي العام!

- منع المرأة من المشاركة في الانتخابات البلدية، بعد وعد من وزارة الشؤون البلدية قبل 6 سنوات بأنها ستشارك في الدورة الحالية! (هذا القرار بما فيه من رمزية موجهة ضد المرأة - كما في القرارات السابقة - إلا أنه تسبب - أيضاً - في إضعاف مصداقية وعود الحكومة[1]).

- إجراء الانتخابات البلدية من دون أي تعديلات جوهرية تطال نظامها الأساسي - بعد تعطيل دام سنتين بحجة دراسة التجربة - يشير إلى تباطؤ النظام في توسيع المشاركة الشعبية، فما زالت المجالس بلا صلاحيات رقابية أو تشريعية، وعلى الرغم من حصر صلاحيات المجالس في البعد الاستشاري يصمم النظام على تعيين نصف أعضائها!

- صدور تعديلات نظام النشر في 30 أبريل/ نيسان 2011 والتي نصّت على العديد من المواد الغائمة التي يمكن أن تستخدم - في حال توافر سوء النية - ضد حرية التعبير والنشر، مثل منع أي وسيلة صحافية أو إعلامية نشر ما يأتي: "ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية أو الأنظمة النافذة، ما يخدم مصالح أجنبية تتعارض مع المصلحة الوطنية، ما يضر بالشأن العام في البلاد، التعرض أو المساس بالسمعة أو الكرامة أو التجريح أو الإساءة الشخصية إلى مفتي عام المملكة أو أعضاء هيئة كبار العلماء أو رجال الدولة أو أياً من موظفيها أو أي شخص من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية الخاصة".

---

(1) كما ورد في هامش سابق أعلن الملك عن تمكين المرأة من العضوية في مجلس الشورى ومن المشاركة في الانتخابات البلدية ناخبة ومرشحة.

- التعاطي السلبي مع احتجاجات المناطق الشيعية شرق البلاد، بل ومحاولة إلصاق ثورة (حنين) بالطائفة الشيعية، في حين أن احتجاجات المواطنين في المنطقة الشرقية مشروعة ومن أجل قضية عادلة (اعتقال بعض المواطنين منذ نحو 16 سنة - بالتزامن مع تفجيرات الخبر عام 1996 - من دون محاكمة!)، هذا إذا ما تجاهلنا أن أعمال التظاهر والاحتجاج مشروعة في ظل الالتزام بمبدأ السلمية والطرق الحضارية (الحديث عن منع التظاهر أو تحريمه وتجريمه لا أساس له بعد توقيع المملكة على الشرعة العالمية لحقوق الإنسان).

- السكوت، أو عدم التصدي، للنبرة الطائفية العنصرية التي بدت من بعض الوعاظ والعلماء المتطرفين في المملكة ضد الطائفة الشيعية مما أدى إلى احتقان واضح تتجلى مظاهره في شبكات التواصل الاجتماعي والمنتديات الإلكترونية، ووصل الأمر إلى أن يقوم أحد التجار بنشر إعلان مدفوع في إحدى الصحف يؤكد أنه ينتمي "إلى أهل السنة والجماعة" وليس إلى أي طائفة أخرى!

- التعاطي السلبي مع الاعتصام الذي حصل أكثر من مرة أمام مقر وزارة الداخلية في الرياض. سبب هذه الاعتصامات أن عدداً كبيراً من المعتقلين في قضايا الإرهاب - منذ فترة طويلة تناهز السبع سنوات - لم يحاكموا. وهناك حديث من بعض الأهالي بأن تلك الاعتقالات غلب عليها التعسف والمبالغة.

- الاعتقالات التي طالت بعض الناشطين والمحتجين على هامش احتجاجات المنطقة الشرقية واعتصام أهالي المتهمين في قضايا الإرهاب (من الضروري أن أنوّه هنا عن عدم تعاطفي مع كل من يثبت القضاء تورطه في ملف الإرهاب).

- قيام السياسة الخارجية بإظهار المملكة في موقف المناوءة من الربيع العربي الذي بدأ بثورة تونس ثم ثورة مصر وتمدد إلى ليبيا واليمن وسوريا، وهو ما يظهر البلاد - سواءً صحّ ذلك أم لم يصح - في موقف معادٍ لحقوق الإنسان والديمقراطية. ومن مظاهر ذلك: استضافة المملكة للرئيس التونسي زين العابدين بن علي - الذي طرده شعبه - وحمايته من ملاحقة الإنتربول، إظهار الدعم للرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك في خضم الثورة في مصر، ثم ما روي في الصحافة المصرية عن تدخل سعودي لمنع محاكمته وعرض استضافته في المملكة، عدم إدانة مجلس الوزراء السعودي لجرائم معمر القذافي في ليبيا على الرغم من الدور الكبير الذي لعبته في المملكة في فرض الحظر الجوي على نظام القذافي، إظهار التضامن - ولو شكلياً - مع نظام البعث في دمشق والرئيس السوري بشار الأسد وعدم إدانة المجازر التي ترتكب بحق السوريين الأحرار[1]. يستثنى - في هذه المحور -

---

(1) في 7 أغسطس/آب 2011 أصدر الملك عبدالله بياناً: "إن تداعيات الأحداث التي تمر بها الشقيقة سوريا، والتي نتج عنها تساقط أعداد كبيرة من الشهداء، الذين أريقت دماؤهم، وأعداد أخرى من الجرحى والمصابين، ويعلم الجميع أن كل عاقل عربي ومسلم أو غيرهم يدرك أن ذلك ليس من الدين، ولا من القيم، والأخلاق. فإراقة دماء الأبرياء لأي أسباب ومبررات كانت، لن تجد لها مدخلاً مطمئناً، يستطيع فيه العرب، والمسلمون، والعالم أجمع، أن يروا من خلالها بارقة أمل، إلا بتفعيل الحكمة لدى القيادة السورية، وتصديها لدورها التاريخي في مفترق طرق الله أعلم أين تؤدي إليه. إن ما يحدث في سوريا لا تقبل به المملكة العربية السعودية، فالحدث أكبر من أن تبرره الأسباب، بل يمكن للقيادة السورية تفعيل إصلاحات شاملة سريعة، فمستقبل سوريا بين خيارين لا =

التعاطي السعودي والخليجي الممتاز مع ملف الثورة اليمنية على الرغم من عدم إدانة مجلس الوزراء - علناً - مجازر الرئيس علي عبدالله صالح ضد الثوار في اليمن[1].

- وفي ما يخص السياسية الخارجية كذلك، وقوف المملكة خلف الموافقة على انضمام الأردن، ودعوة مملكة المغرب، إلى مجلس التعاون الخليجي، ليتحول المجلس من "نادي النفط" إلى "نادي الملوك"، في ظل البطء الشديد الذي يعانيه الملف اليمني - الأكثر أهمية ومنطقية على كافة الصعد - للقبول في أروقة المجلس.

جزء كبير من الإشكالات السابقة - بعد ثورة (حنين) وحولها - سببه وزارة الداخلية. القائمون على الوزارة قيادات لها احترامها ومكانتها في الشارع السعودي بسبب قيمتها السياسية والشخصية. وإنني أثق بأن شخصيات في وزن الأمير نايف بن عبدالعزيز (وزير

= ثالث لهما، إما أن تختار بإرادتها الحكمة، أو أن تنجرف إلى أعماق الفوضى والضياع. لا سمح الله. وتعلم سوريا الشقيقة شعباً وحكومة مواقف المملكة العربية السعودية معها في الماضي، واليوم تقف المملكة العربية السعودية تجاه مسؤوليتها التاريخية نحو أشقائها، مطالبة بإيقاف آلة القتل، وإراقة الدماء، وتحكيم العقل قبل فوات الأوان. وطرح، وتفعيل، إصلاحات لا تغلفها الوعود، بل يحققها الواقع. ليستشعرها إخوتنا المواطنون في سوريا في حياتهم، كرامةً، وعزةً.. وكبرياء، وفي هذا الصدد تعلن المملكة العربية السعودية استدعاء سفيرها للتشاور حول الأحداث الجارية هناك".

(1) في يوليو/تموز 2011 تعرض الرئيس اليمني علي عبدالله صالح لمحاولة اغتيال نقل على إثرها إلى الرياض للعلاج. عاد الرئيس اليمني إلى بلاده في 22 سبتمبر/أيلول، واستمر في جرائمه ضد الشعب اليمني وتهربه من التنحي عن الحكم وتوقيع المبادرة الخليجية فترة غير قصيرة!

الداخلية) والأمير أحمد بن عبدالعزيز (نائب الوزير) والأمير محمد ابن نايف (مساعد الوزير) يتفهمون الرأي الآخر ويحترمونه من باب إحسان الظن وريادة المصلحة العامة.

وزارة الداخلية وإن كانت وزارة سيادية، فهي - في نفس الوقت - وزارة خدمية، مهمتها الأولى والأساسية تقديم خدمة الأمن للمواطنين والمقيمين. لذلك، يجب ألا تستثنى وزارة الداخلية من النقد، لأن ذلك يساعدها ويدعمها في أداء مهمتها المطلوبة، وهذا النقد ليس بالضرورة أن يعني انشقاقاً أو قلة احترام للقائمين على الوزارة، خصوصاً أنني أكن للنظام الأساسي للحكم (دستور البلاد) كل تقدير.

وزارة الداخلية تبدو منحازة للتيار المحافظ أو الإسلاموي في المملكة على حساب التيارات الأخرى، وهذه مشكلة لها ما يفسرها. جهاز وزارة الداخلية مرتبط في شخصيته بتكوين "شخصية الشرطي". مهمة الشرطي تطبيق الأوامر لحفظ الأمن، وهذا يقتضي الحرص والحذر والتخوف لحماية الاستقرار العام، الشرطي يرتبط في ذهنه التغيير بالاضطراب، لذلك يتوجّس عند المستجدات والتطورات، ويفضل بقاء الوضع القائم على ما هو عليه. من أجل ذلك، يبدو انحياز وزارة الداخلية للمحافظة واضحاً، مثلاً: قرار الوزارة في أغسطس/آب 2009 بمنع العروض السينمائية في كل أنحاء البلاد، تصريح وزير الداخلية تعليقاً على خطاب الملك في مجلس الشورى (2009): "تعيين المرأة كعضو في مجلس الشورى لا لزوم له".

شخصية الشرطي لا تقيّم الأمور بغير منظار الأمن، وإذا بقيت العقلية الأمنية من دون حسيب ولا رقيب فإنها تطغى لتحيط قبضتها

بكافة مناشط المجتمع، ومن هنا جاء وجود "اللجنة الاستشارية المعنية بدراسة ما يشتبه أن فيه إساءة للدين الإسلامي الحنيف والقيم والعادات الاجتماعية" بالوزارة. قد يُفهَم وجود هذه اللجنة في وزارة الثقافة والإعلام أو مجلس الشورى أو وزارة الشؤون الإسلامية أو وزارة الشؤون الاجتماعية، لكن وجودها في وزارة الداخلية غير مبرر، مثل حاجة المواطن السعودي - أو المواطنة - إلى أخذ إذن الوزارة في حال الزواج من جنسية أخرى!

ما يفسر - مباشرة - انحياز الوزارة الظاهر للتيار المحافظ: شخصية الشرطي في الوزارة تأبى التغيير لحفظ الأمن، وشخصية الواعظ داخل التيار المحافظ تأبى التغيير خوفاً من التجديد وفقدان وصايتها (سلطتها) على المجتمع حين تتقدم قيمة الحرية على قيمة الأمن، وحين تتقدم قيم التغيير على قيم المحافظة. التيار المحافظ يستمد سطوته من وزارة الداخلية، لأن شخصية الشرطي حين تأبى التغيير من منظور الأمن تعتقد بأنها تلبي رغبة غالبية المجتمع التي تظنها محافظة (وهنا يتذكر السعوديون قيام وزارة الداخلية بإغلاق بعض المنتديات الإلكترونية الليبرالية أو التنويرية على الرغم من معاداتها لفكر التطرف مثل منتديات "طوى"!).

صرّح الأمير أحمد بن عبدالعزيز (نائب وزير الداخلية) في 26 مايو/ مايو 2011 - على هامش جائزة الأمير نايف للسنّة النبوية -: "ليست مهمة الوزارة أن تقول هذا التصرف صح أو خطأ، مهمة الوزارة هي تطبيق الأنظمة، ونحن ملتزمون بتعميم صدر عام 1990 منع قيادة المرأة للسيارة". شخصية الشرطي تسعى لتطبيق الأنظمة وحمايتها، لكنها - في الوقت نفسه - مستعدة لانتهاك الأنظمة في سبيل تحقيق الهدف السامي: أي الأمن، لأن من وجهة نظرها مقدّم

على الحقوق. وزارة الداخلية التزمت بالتعميم الرسمي الصادر عام 1990 القاضي بمنع المرأة من قيادة السيارة واعتقلت منال الشريف بعد قيادتها للسيارة في الخبر بتهمة الإخلال بالنظام وتأليب الرأي العام، لكنها - في المقابل - في سبيل الحفاظ على الأمن تنتهك "نظام الإجراءات الجزائية" - كأنه غير قائم - حين تتعاطى مع قضايا الناشطين السياسيين (قضية علي الدميني ود. عبدالله الحامد ود. متروك الفالح والمعتقلين الإثنى عشر من مارس/آذار 2004 إلى أغسطس/آب 2005) أو قضايا الإرهاب (ومنهم الناشطون المعتقلون في "قضية جدة" منذ نحو خمس سنوات بتهمة تمويل الأرهاب والذين بدأت محاكمتهم مؤخراً في ظروف صعبة)، وقضية "السجناء المنسيين" التي تظاهر من أجلها الشيعة في المنطقة الشرقية دليل ناصع على هذا الانتهاك. شخصية الشرطي المحصّنة بالسلاح كممثل للدولة في حق الإكراه، إذا غاب الرقيب على أدائها، فإن هاجس الأمن يسيطر عليها ويدفعها إلى الاعتقاد بأنها الأكثر تأهيلاً لتحقيق العدل على حساب دور القضاء والقوانين القائمة، لأن شخصية الشرطي تعتقد بأن ثمة مساحات رمادية في القانون من الممكن أن ينفذ منها المتهم إلى حرية بدلاً من العقاب الذي يستحقه من وجهة نظرها. وهذا - ربما - يفسر تبعية رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام (ما يوازي "المدعي العام" في الدول الأخرى) وظيفياً إلى وزير الداخلية، وهذه حالة ليس لها مثيل في كل دول العالم.

العلاقة بين المثقف (في دوره السياسي) ووزارة الداخلية - خصوصاً - قبل الربيع العربي مشوبة بالتوتر والصدام، ولا استثناء في السعودية. ظاهرة قرارات "منع السفر" - إضافة إلى الاعتقالات التعسفية - التي تمارسها وزارة الداخلية على المثقفين

المستقلين أصبحت مشوبة بالامتعاض. كتب تركي الدخيل في 1 أغسطس/آب 2009 في صحيفة (الوطن): "خلال الأسابيع القليلة الماضية تبادلت مواقع الإنترنت أنباءً متفرقة عن رفع منع السفر عن مجموعة من الناشطين الذين تحفظت وزارة الداخلية على بعض أنشطتهم. قد يقول البعض إن المنع كان يستند إلى احترازات أمنية، مع أني أستبعد ذلك، لأن الممنوعين من السفر كانوا يتمتعون بحرية الحركة داخل البلاد". ويضيف (الدخيل): "حرية التنقل هي أحد الحقوق الإنسانية الرئيسة التي نعتقدها جميعاً. إن التعاطي مع المنع من السفر باعتباره عقوبة أو أشبه ما يكون بالعقوبة، هو خطأ في حق الوطن. منع المواطن من السفر من وطنه، شبه إقرار بأن هذا الوطن، سجن كبير، ومن أشكال العقوبة أن نجعلك بين قضبان حدوده! لا أحد يرجو لوطنه أن يكون كذلك، ولو في أحاسيس بعض الممنوعين من السفر، وبخاصة إذا لم يكن ضدهم أحكام قضائية، أو تهم جنائية". إنني آمل أن يلتفت المقام السامي - بجدية وتجرّد - إلى ملف المنع من السفر والاعتقالات السياسية - ثم إغلاقه إلى الأبد - ليطوي ظلماً استفحل مداه.

لقد كان خطاب الملك عبدالله بن عبدالعزيز حين تولى الحكم واضحاً وحاسماً: "سأضرب بسيف العدل هامة الظلم والجور". كلام الملك لم يبق أسير الورق وبدأ يتجه إلى الفعل مع اهتمامه اللامحدود بمرفق القضاء وتطويره. لن تصل كلمات الملك إلى مبتغاها إلا حين تعالج عدة إشكالات:

- أن تنحسر مساحة الخوف لصالح مساحة الثقة في علاقة المثقف المستقل والناشط، والمواطن السعودي عموماً، بوزارة الداخلية، عبر الاحتكام إلى قيم الحق والعدل والمواطنة، وهذا يتأتى بالتزام

الوزارة بحقوق الإنسان والأنظمة القائمة، خصوصاً نظام "الإجراءات الجزائية".

- حماية وزارة الداخلية من "شخصية الشرطي" عبر حصر دورها في حفظ الأمن والتصدي لمنتهكي القانون، وفك ارتباط أمراء المناطق بها عبر إنشاء وزارة للحكم المحلي، وتمكين جهاز هيئة التحقيق والادعاء العام من الاستقلالية المتوجبة.

- حماية الحياة السياسية في البلاد من "شخصية الشرطي"، عبر سحب الملفات السياسية المناطة بوزارة الداخلية إلى جهات سياسية أخرى ذات صلة كالديوان الملكي ومجلس الشورى، واعتماد القضاء المستقل الذي يحتكم إلى قوانين واضحة كمرجع في حال نشوب الخلاف. ومن جهة أخرى، العمل مستقبلاً على فك الارتباط بين منصب وزارة الداخلية وأي منصب سياسي آخر[1].

- فك الارتباط بين ملف الأقليات وبين وزارة الداخلية لتحقيق قيم "المواطنة" و"العدالة"، خصوصاً أن النظرة للأقليات كبؤر قد تشكل خطراً أمنياً يعني شرخاً قاسياً في مشروع الإصلاح يضر بالنظام حين يظهر في موقع التفرقة (ما قد يؤثر على ولاء المواطنين له) ويضر بالأقليات حين يحرمها من بعض الحقوق.

- ليس عدلاً أن يفني المثقف المستقل عمره خائفاً من جهاز يريد "شرْطنة" المجتمع (وزارة الداخلية) تحسباً من منع من السفر أو اعتقال تعسفي، وأن يصارع - كذلك - تياراً يريد أدلجة الإنسان

(1) في 28 أكتوبر/ تشرين الأول 2011، بعد انتهاء مراسم العزاء في وفاة ولي العهد الأمير سلطان بن عبدالعزيز، أصدر الملك عبدالله قراراً - بعد اجتماع هيئة البيعة- بتعيين الأمير نايف ولياً للعهد مع تثبيته في وزارة الداخلية.

(التيار الإسلاموي). يكفي أن تقف وزارة الداخلية في موقع الحياد لا الخصم أو الطرف.

- النظر في ملف القضاء بجدية بحيث لا تكون الخصومة السياسية مع النظام أو ممارسة حرية التعبير حاجزاً يمنع سيف العدل عن هامة الجور والظلم[1].

بقيت الإشارة إلى عيب أساس في "شخصية الشرطي" : إن اعتقال منال الشريف من أجل قيادتها للسيارة في دولة هي الوحيدة في كوكب الأرض التي تحول بين المرأة وحقّها في حرية التنقل، دليل على النظرة القاصرة والسطحية التي وضعتنا في موقف حرج أمام العالم. كيف تخالف منال الشريف الأنظمة في حين تعلو اتفاقية "سيداو" على الأنظمة المحلية؟ كيف تؤلب منال الشريف الرأي العام وهي تطالب بحق مستحق؟ ما قامت به "شخصية الشرطي" مع منال الشريف، هو تكرار لممارسات حصلت مع الناشطين المطالبين بالإصلاح، والأهم من ذلك، تعاطي "شخصية الشرطي" مع ثورة حنين المزعومة.

(1) إن الأحكام التي أصدرها القضاء السعودي في حق الإصلاحيين الثلاثة (علي الدميني، عبدالله الحامد، متروك الفالح)، وأخيراً الأحكام التي صدرت في حق معتقلي "قضية جدة" التي تجاوز مجموع أحكامها 213 سنة، تطرح أسئلة حول أهلية القضاء السعودي للنظر في مثل هذه القضايا، وتؤكد - في الوقت نفسه - أهمية الدعوة إلى استقلال القضاء وسيادة القانون.

الثورة المضادة:
عودة (جهيمان) إلى أرض الحرمين[1]

وفق رواية ناصر الحزيمي في كتاب (قصة وفكر المحتلين للمسجد الحرام)، قام في عام 1966 كل من: جهيمان العتيبي، سليمان بن شتيوي، ناصر الحربي وسعد التميمي بزيارة الشيخ عبدالعزيز بن باز ليبلغوه أنهم قرروا تأسيس جماعة سلفية تنبذ التمذهب وتدعو إلى التوحيد والتمسك بالكتاب والسنّة، كما قرروا أن يسموا مجموعتهم "الجماعة السلفية"، وعرضوا على الشيخ أن يكون مرشدهم، فوافق (ابن باز) وعدّل اسم المجموعة ليصبح "الجماعة السلفية المحتسبة". كان تأسيس هذه الجماعة ثمرة حدث وقع عام 1965 في المدينة المنورة، حين قام بعض هؤلاء بمشاركة آخرين من "الأخوان" (ليس المقصود الأخوان المسلمين بل السلفيين) في الاعتداء على استديوهات التصوير والمحال التجارية لتكسير الصور وتماثيل العرض!

عملت "الجماعة السلفية المحتسبة" في العلن، وحظيت بدعم رجال الدين وعلى رأسهم (ابن باز) والشيخ أبو بكر الجزائري. مرّت الجماعة بأطوار متعددة بدأت بانشقاق جهيمان العتيبي عن النظام الحاكم وانشقاقه عن (ابن باز) الذي وصفه (جهيمان): "هذا الرجل

(1) نشرت هذه المقالة في صحيفة (الأخبار) في 9 يونيو/ حزيران 2011.

أعمى البصر والبصيرة ومن مشايخ آل سعود"، لتنتهي قصة "الجماعة السلفية المحتسبة" بحادثة احتلال الحرم المكي على يد (جهيمان) ورفاقه عام 1979.

أستحضر حكاية (جهيمان) وجماعته في سياق ما أثير في المملكة عن ثورة (حنين) التي فشلت في 11 مارس/آذار المنصرم، فشلت قبل أن تبدأ، وسقطت قبل أن تقف. لم يكن هناك مؤشر واحد على نجاحها، ومع ذلك فُسِّر الفشل بوقفة المؤسسة الدينية والتيار الإسلاموي إلى جانب النظام. وبما أن هذه المؤسسة لا تنظر بارتياح إلى مشروع الملك عبدالله للإصلاح والتحديث بالإضافة إلى معشر السلفيين وأغلب الإسلامويين، فإن هذا المشروع - الذي يعزز المشاركة الشعبية ويمكن المرأة ويحارب الفساد والتطرف ويدعو للحوار والانفتاح - حامت حوله مؤشرات سلبية تشير إلى تعطله أو تأجيله في إطار رد الجميل للإسلامويين على موقفهم ضد الثورة المزعومة. يبدو قطار الملك عبدالله للإصلاح متعثراً - وأرجو أن أكون مخطئاً - في الوقت الذي تحتاج البلاد إلى حركته ليصلها بالحاضر وبالمستقبل مع أنه يمثل الحد الأدنى من الرؤية الإصلاحية للسعوديين.

سأورد - هنا - أسماء بعض المشايخ الذين يعرفهم المواطن السعودي جيداً: يوسف الأحمد، محمد الهبدان، عبدالله الزقيل، سليمان الدويش، ناصر العمر وعبدالرحمن البراك، ومن فتاوى الأخير: تحريم إدخال الرياضة البدنية إلى مدارس البنات لأنها من أدوات التغريب وخطوة من خطوات الشيطان، تحريم عمل المرأة في وظيفة "كاشير" ووجوب مقاطعة الأسواق التي توظفهن، تحريم فتح دور سينما، وإجازة قتل مبيح الاختلاط بين الرجل والمرأة. (البراك) الذي يفترض - على رأي البعض - أن يساق إلى مستشفى الأمراض

النفسية يصفه السلفيون والإسلامويون - على وصف الناشط الإسلاموي إبراهيم السكران - بأنه "أهم رمز شرعي لدى الشباب المسلم المتديّن"!

فتاوى يوسف الأحمد، رافع لواء "الاحتساب"، مثال آخر على انحطاط الفكر السلفي ورداءة الخطاب الإسلاموي السائد في المملكة:

- تحريم الاكتتاب في عدد من الشركات المنخرطة في سوق الأسهم إما بسبب انخراطها في مشروع التغريب أو تعاطيها مع المصارف!
- في ما يتعلق بالمرأة: تحريم التقاط الصور التذكارية للمرأة مع المسؤولين ولقائهم ومصافحتهم "لما فيه من ابتذال المرأة، وإهانتها، والتغرير بها، واستدراجها إلى الأعمال المحرمة، وأخذ التوجيه من ساسة النصارى وأعداء الإسلام، والتبجح بذلك في الاحتفال وإقراره، وإسماعهن الغناء المحرم مع حضور الرجال والاختلاط بهم"، جواز تزويج القاصرات وأن الحملة من أجل منع هذا الأمر يستهدف تحقيق التغريب والانتقاص من الشريعة، لا يجوز بذل المال العام على جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية بسبب الاختلاط، تحريم سفر وفد سعودي نسائي إلى تونس لأنها من قلاع التغريب، وتحريم عمل المرأة في الطائرة.
- في ما يتعلق بالانفتاح والتنوع والمواطنة، ليوسف الأحمد رأي آخر: تحريم الاحتفال بالمولد النبوي والتهنئة به. حديثه عن الشيعة: "فهو مذهب قائم على الكذب والخرافة والتقية ولعن الصحابة وتكفيرهم، ودعاء غير الله، وعبادة القبور، وعبادة الله بما لم يشرع كضرب الأجساد وجرحها بالسيوف والسكاكين

وبالاحتفالات البدعية، وأكل المراجع لخمس أموال الشيعة بالباطل، وأن القرآن ناقص ومحرف، وأن القرآن الكامل مع المهدي، وأنه إذا خرج آخر الزمان سيحكم بحكم نبي الله داود إلى غير ذلك من خرافاتهم. ونظراً لأنه دينٌ قائمٌ على الكذبِ والخرافةِ، فإن العقول السليمة لا تقبله، ولذلك فإن قادة هذا المذهب الباطل لم يستطع التغلب على هذه المشكلة إلا بمسلكين: تعبئة الأتباع بالأحقاد والعصبية والكراهية الشديدة التي تمنعهم من قبول الحق. المسلك الثاني: مصادرةُ عقول الأتباع، وتسليمُها للمرجعيات". الحديث عن قيام وزارة الثقافة والإعلام بـ "اعتماد المذهب التغريبي العلماني باسم الحرية والانفتاح في معرض الكتاب، والإصرار على إبراز أهل الفكر الضال والروايات الجنسية الساقطة". تحريم سفر الأطفال السعوديين إلى مدرسة نادي (ريال مدريد) التدريب على كرة القدم لأن في ذلك تسليماً لناشئة الإسلام إلى أهل الكفر!

يمكن لأي باحث مراجعة الفتاوى السابقة في موقع شبكة (نور الإسلام) الإلكترونية أو المواقع الإلكترونية الشخصية لـ (البراك) و(الأحمد) وغيرهما. لماذا قدّر للإسلام في المملكة - وربما غيرها في العالمين العربي والإسلامي - أن يتحدث باسمه أكثر الناس جهلاً وأبعدهم عن سماحة الدين وقيمه العليا؟!

تلك المجموعة السلفية في بحبوحة من الحركة والتمويل، فقد أتيح لها تأسيس شبكة من المواقع الإلكترونية المتطرفة، وتأسيس قناة تلفزيونية (الأسرة) - تم إغلاقها - ثم عمل قناة في (اليوتيوب)، على الرغم من أنها تتحرّك في إطار فكري جوهره ومضمونه معاداة مشروع الملك عبدالله للإصلاح، والأمثلة على ذلك لا حصر لها:

- قيام يوسف الأحمد باتهام خالد التويجري (رئيس الديوان الملكي) بأنه سبب الفساد المالي والإداري في البلاد، وأنه الرجل الذي يقود مشروع التغريب ويحجب الحقائق عن الملك، ويطالب بمحاكمته. وقد شاركه في الهجوم سليمان الدويش وعبدالله الزقيل (الذي وصف رئيس الديوان بـ "البرمكي") وناصر العمر، وسبقهم جميعاً محمد الهبدان في مقال "من يتخذ القرارات في بلادنا".
- قيام ناصر العمر بالهجوم على وزير التربية والتعليم الأمير فيصل ابن عبدالله بن محمد واتهامه بمخالفة الكتاب والسنة، ومخالفة الاتفاق بين الشيخ محمد بن عبدالوهاب والإمام محمد بن سعود (مؤسس الدولة السعودية الأولى)، ومخالفة بيعة الشعب للملك عبدالله، ومخالفة السياسة التعليمية، وأن سياسة الوزير ستقود إلى خلخلة الأمن وانتشار الفوضى في ظل قيام العلماء والدعاة بدعم النظام إبان ثورة حنين (وأعتقد أن الجملة الأخيرة أوصلت رسالة واضحة وتهديداً مبطناً). السبب: اجتماع وزير التربية والتعليم ببعض الطالبات، وإتاحته - اختيارياً - التعليم المختلط في الصفوف الدنيا من المرحلة الابتدائية. يوسف الأحمد يتهم وزير التربية والتعليم بقيادة "مشروع إفساد الطالبات واختلاطهن بالرجال منذ تعيينه وزيراً، وأنه يدخل على الطالبات ويتصور معهن ويصافحهن، باسم النشاط أو الكشافة، ويدعو الطالبات الى الملاعب لحضور مسابقات الفروسية، وأخيراً عقد (ندوة) للحوار بين الطلاب والطالبات في مهرجان الجنادرية"، وشارك في هذه الحملة - كذلك - سليمان الدويش في مقال "هل أوشكت الساعة أن تقوم؟" وغيره!
- بالتوازي مع الهجوم على وزير التربية والتعليم، لم تسلم نائبته نورة

الفايز من التشنيع، فبالإضافة إلى عدم الرضا على تعيينها، تعرضت (الفايز) لأقسى هجوم من (الزقيل) و(الأحمد) و(الهبدان) و(الدويش) و(العمر) - وصل إلى حد المطالبة بإقالتها - بسبب زيارتها لإحدى مدارس البنين (المرحلة الابتدائية)، قال سليمان الدويش في مقاله (شكراً نورة الفايز): "شكراً لها لأنها أعادتنا إلى الوراء ، وذكرتنا بموقف المعارضين لتعليم المرأة النظامي، وجعلتنا نتأمل في سبب معارضتهم. لقد جعلتنا نعترف بفطنة الممانعين، وبعد نظرهم... لقد عارض أقوام من الأغيار تعليم المرأة النظامي، ولم يعارضوا تعليمها بالكلية، وكانت مخاوفهم منبثقة من رؤيتهم لمآلات التعليم في الدول الغربية والشرقية والمجاورة، وكانوا يخشون أن يتحول مجتمعنا إلى مجتمع مشابه لتلك المجتمعات". وتعرّضت (الفايز) للهجوم - أيضاً - لتأييدها قبول البنين في مدارس البنات في الصفوف الدنيا من المرحلة الابتدائية. وحول الأخيرة قال يوسف الأحمد في صحيفة (سبق) الإلكترونية في 21 يونيو/ حزيران 2009: " ثبت علمياً أن قيام المرأة بتدريس البنين يزيد هرمونات الأنوثة عند الطلاب، وإنها من أهم أسباب وجود الجنس الثالث في الفيليبين"!

- وزير العدل د. محمد العيسى اتهمه يوسف الأحمد بأنه خالف الشريعة حين طبق الأمر الملكي وأكد اختصاص وزارة الثقافة والإعلام في النظر في قضايا الإعلام والنشر لا المحاكم الشرعية. رسالة عبدالرحمن البراك إلى (العيسى) والقاضي عيسى الغيث ود. أحمد قاسم الغامدي (الرئيس السابق لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مكة) بسبب تأييدهم للاختلاط: "اتقوا الله أن تكونوا سنداً لأصحاب الأهواء من العصرانيين الذين اتخذوا

الغرب قبلة، فيتخذون مما كتبتم أو تكتبونه من تأويلات أو شبهات في شأن الاختلاط وسيلة للوصول إلى مآربهم، وما مدح هؤلاء السفهاء من الصحافيين والكتاب في الحقيقة إلا مذمة".

- وزير الإعلام السابق إياد مدني كان هدفاً مستباحاً للهجوم: كتب سليمان الدويش بعنوان (هل هي حكومة إياد مدني المستقلة؟) وصفه بـ "الوزير المفسد الذي خان أمانة الله ورسوله" وأن الذي يقف خلف قراراته هو الشيطان. قيام محمد الهبدان بإصدار بيان (وقع عليه العشرات) يصف فيه وزارة الثقافة والإعلام في عهد (مدني): "بتبنيها وإصرارها على نشر ما حرم الله من الفكر المنحرف، والمناوأة الظاهرة للدعوة والدعاة وحلقات تحفيظ كتاب الله، والسعي في نشر الفساد والرذيلة وبث الشبهات بين أبنائنا وبناتنا، وحمل لواء الدعوة إلى تغريب المجتمع؛ كالدعوة إلى التبرج والسفور، والاختلاط المحرم، وقيادة المرأة للسيارة، وإنشاء النوادي النسائية، وفتح دور السينما، وعروض الأزياء، ومسابقات ملكات الجمال، وإبراز المرأة المتبرجة والمخالطة للرجال في العمل على أنها مثال المرأة السعودية".

- وزير الثقافة والإعلام د. عبدالعزيز خوجة لم يسلم هو الآخر. زاره يوسف الأحمد في وزارة الإعلام، وتحدث عن: "دعم الوزارة لمشاريع تغريب المجتمع السعودي من خلال التلفاز والصحافة والإذاعة ومعرض الكتاب، وأن الوزارة لا تلتزم بالأحكام الشرعية ولا بالأنظمة الرسمية". وانتقد (الأحمد) زيارة (خوجة) لقنوات إم بي سي وروتانا، وكتابته في صحيفة (إيلاف) الإلكترونية لأنها أكثر الصحف عداءً للمنهج الشرعي في السعودية على وصف (الأحمد)، كما اعترض على ظهور المرأة المتبرجة كاشفة عن شعرها مع لبس

البنطال "ونحو ذلك من المشاهد التي لا يختلف المسلمون على تحريمها"، والأغاني والموسيقى، واختزال الصحافة السعودية بأيدي الليبراليين. سليمان الدويش اتهم وزير الإعلام بمحاربة الدعاة بسبب سكوته عن انتقاد الصحافة السعودية للوعاظ.

- وصف يوسف الأحمد مشروع الملك عبدالله للابتعاث الخارجي للتعليم بأنه "مشروع علماني تغريبي". محمد الهبدان تحدث عن "خطورة تسويق وترويج الابتعاث". ناصر العمر أعلن أنه وجّه خطاباً للملك يحذر فيه من خطورة ابتعاث الطلبة السعوديين إلى الغرب. ولم يسلم مشروع الابتعاث من هجوم سليمان الدويش.

- حول المواطنة، يتجلى الموقف العنصري من الشيعة. يستطيع القارئ الاطلاع على البحث المقزز لناصر العمر "واقع الرافضة في بلاد التوحيد" في الإنترنت. عبدالرحمن البراك أراح نفسه وأفتى بتكفير الشيعة، في حين كان (الدويش) أكثرهم لطفاً حين قال: "أكره الشيعة وأستخدمهم"!

لقد تعاملت الأجهزة الرسمية مع ثورة (حنين) على أنها حدث من العيار الثقيل. المفترض، أن تشكل لجنة تحقيق تبحث عن المحرّضين والمخططين وتكشفهم أمام الرأي العام. إن التصريحات والمواقف السابقة تكشف حقيقة لا لبس فيها: إن ثمة وعاظاً ودعاة متطرفين يناهضون الملك عبر التهجم على رجاله ومشاريعه، وقد أبلغ أولئك من قبل وزير التربية والتعليم ووزير الثقافة والإعلام بأنهم ينفذون مشروع الملك ولم يرتدعوا. هؤلاء يتحدثون عن مشروع "التغريب والعلمنة"، ومن خلال مواقفهم نفهم أن "التغريب" هو مشروع الملك التنويري، وأن رجال التغريب هم رجالات الملك

الذين يبتغون التطوير والإصلاح، لأن هجومهم لم يخرج عن هذه الدائرة إلا نادراً! إنني أضع هذه التصريحات والمواقف كقرائن - لا اتهامات - بالوقوف خلف ثورة (حنين) ولو بشكل غير مباشر عبر التأليب على الملك، وأذكر بدراسة الباحث إبراهيم السكران (تطورات المشروع التغريبي في السعودية) - وهي متوفرة في الإنترنت - لتكشف الثورة الجدية المضادة على مشروع الملك للإصلاح.

ترفع وزارة الداخلية شعار "الأمن الفكري" في مواجهة فكر التطرف والإرهاب. مصطلح ضبابي يوحي - ولو عن غير قصد - بالأحادية وعسكرة الفكر، ومع ذلك أتساءل تحت مظلة "الأمن الفكري" عن السماح لـ (الأحمد) و(العمر) و(الدويش) - ورفاقهم - باستباحة البلاد صوتاً وصورة وكتابة والتحرك داخل الأراضي السعودية - على رؤوس الأشهاد - لبث الأفكار المتطرفة، ثم الصمت الرسمي إزاء إعلان (الأحمد) في مايو/ أيار 2010 تأسيس جماعات احتسابية (ميليشيا) في كل أنحاء المملكة تتبع له شخصياً، بل وتصل وقاحة المحتسبة - في مارس/ آذار 2011 - إلى التعدي على أعراض الناس وضيوف المملكة في معرض الرياض الدولي للكتاب. إذا كان لبرنامج "الأمن الفكري" من جدوى فليبدأ بهؤلاء، وينصح البعض البرنامج بالاستعانة بخيرة الأطباء النفسيين لمعالجة هؤلاء المتطرفين من أمراض جنون الارتياب وفوبيا الغرب والهوس الجنسي، وليس أدل على ذلك فتوى يوسف الأحمد[1] بإعادة بناء

---

(1) خلال نشر الحلقات الثلاث لسلسلة (الثورة المضادة)، اعتقل الشيخ سليمان الدويش وتردد أن السبب مقال كتبه بعنوان (شركة التويجري) في إشارة إلى رئيس الديوان الملكي خالد التويجري، ولو كانت هناك فرصة=

المسجد الحرام لمنع الاختلاط! الأمن الفكري، يقتضي - أيضاً - التنبه للمواقف التي تشرّع استخدام العنف ضد المواطن والدولة، كالحديث بأنه من أسباب الإرهاب استفزاز الصحافة الليبرالية للشباب المسلم. لقد أصبح هذا الفكر المتطرف والسكوت عليه هو المستفز للمجتمع والمسيء للإسلام والمحرج للنظام والمثبط لمشروع الدولة، وإنني حزين أن يُستخدم الأمير خالد بن طلال بسبب ظروفه الخاصة - وغيره - كأداة في مشروع التطرف كما يلاحظ المتابعون من خلال موقعه الإلكتروني (لجينيات).

حين أعلن النظام عن تنظيم هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عام 1962 جاء بيان حكومة رئيس الوزراء الأمير فيصل بن عبدالعزيز: "إصلاح وضع هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن

= متاحة لحذفت اسمه من المقالة لأسباب أخلاقية تتمثل في انعدام الفرصة أمامه للرد. وفي يوليو/ تموز 2011 اعتقل الشيخ يوسف الأحمد، وتردد أن السبب ما بثه من تسجيلات في موقع (يوتيوب) انتقد فيها وزارة الداخلية بسبب الاعتقال التعسفي وتملصها من نظام الإجراءات الجزائية، لكن تسرّب -لاحقاً- أنه متهم في قضايا ذات صلة بتنظيم القاعدة والإرهاب. الطريف أن بعض الناشطين في مواقع التواصل الاجتماعي انهالوا على (الأحمد) و(الدويش) بالثناء والمديح إشادة بـ "مسيرتهم الإصلاحية". (الأحمد) و(الدويش) صاحبا مسيرة واضحة في نشر ثقافة التطرف تخللتها بعض التجاوزات - أقلها القذف - التي تستحق المساءلة والعقاب، لكن اعتقالهم بشكل تعسفي لا يراعي حقوقهم كمتهمين أو حقوق ذويهم - بعيدا عن نظام الإجراءات الجزائية - يستوجب التضامن معهما شكلاً لا مضموناً. لو أقدمت السلطات الرسمية على اعتقالهما وفق الأنظمة والأصول القانونية لما عارضها أحد، الاعتقال التعسفي مرفوض ومدان، حتى لو طال من يستحق، فمن يعتقل اليوم تعسفاً من يستحق، يعتقل غداً تعسفاً من لا يستحق.

المنكر بما يضمن اجتثاث بواعث المنكر من قلوب الناس ما استطعنا لذلك سبيلاً"، النص يشير إلى احتكار المنكر في قلوب الناس واحتكار الفضيلة للهيئة ورجال الدولة، وبالتالي منحت "الهيئة" سلطة التفتيش على القلوب والنيات. يدور الزمان، ويتفاقم الاستياء من جهاز الهيئة فيقوم النظام بتهذيب سطوته، لتظهر فئة أكثر تطرفاً تدعي السلطة على عقول الناس وقلوبهم بذريعة "الاحتساب". لن نتمكن من مواجهة هؤلاء المتطرفين إلا بإلغاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[1]، وتأسيس برلمان منتخب وصحافة حرة وقضاء مستقل لتقوم هذه الأجهزة بتحقيق الإصلاح ومواجهة الفساد والتطرف.

إن ظاهرة "المحتسبين" وما رافقها من حراك جدير بالتوقف ملياً. إن استباحة أعراض الناس وكراماتهم في معرض الرياض للكتاب يذكر بـ"الجماعة السلفية المحتسبة"، ويفترض أن يقف النظام ضد هذه الظاهرة كي لا تتكرر حادثة (جهيمان) التي جاءت امتداداً لـ"الجماعة السلفية المحتسبة". إن ظاهرة "الاحتساب" هي مقدمة لصنع (جهيمان) جديد، وأخشى أن يكون تستر المتطرفين خلف عباءة الدين عائقاً أمام الحزم والحسم، وهنا أذكر بتصريح الملك فهد بن عبدالعزيز لصحيفة (السفير) في 10 يناير/ كانون الثاني 1980

---

(1) مشكلة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لا تنحصر في سلوكيات بعض أفرادها، بل تمتد إلى صميم تكوينها ونظامها، من ذلك: يقوم عمل الهيئة - أساساً - على حسم قضايا فقهية في الفقه الإسلامي وإكراه الناس على ذلك، ولعل أبسط الأمثلة: إكراه المرأة على زي معين ومفهوم ضيق جداً للحجاب. المشكلة الأكبر تتمثل في حوار رئيس المجلس الأعلى للقضاء (سابقاً) الشيخ صالح اللحيدان في صحيفة (الحياة) في 26 مارس/ آذار 2006: "رجال القضاء أنصار لرجال الحسبة"!

عن (جهيمان) ورفاقه: "إن هذا الحدث نعيشه منذ 6 أو 7 سنوات ونعرفه بالضبط، هناك مجموعة تحاول جعل العقيدة الإسلامية أو التحدث باسم العقيدة الأساس في التوجه الذي تسير عليه، ويأتي أفرادها إلى المسجد وإلى الناس البسطاء ويحاولون إفهامهم بطريقة أو بأخرى أن العقيدة بدأت تضعف في المملكة وانه لا بد للقاعدة الإسلامية أن تنتبه، وقد اتخذنا إجراءات ضدهم في السابق، لكن البعض تدخل للإفراج عنهم عن حسن نية اعتقاداً بأنهم ربما يكونون مفيدين في الدعوة".

لا تعايش بين منطق "الدولة" ومنطق "التطرف"، لن يتمكن النظام من تلبية مطالب المحتسبين لأن النتيجة هي التحول إلى "طالبان"، ولن يتمكن المتطرفون من السكوت، وسيلجأون من الإنكار بالقول إلى الإنكار بالفعل، وإذا استجاب النظام لبعض مطالب المتطرفين فهذا يعني منحهم مشروعية اجتماعية للتوسع والاستقطاب، وإن أي اعتقاد بأنه يمكن عقد علاقة آمنة بين النظام وبين الإسلام السياسي المتطرف سيبوء بالفشل. لقد فشلت تجربة المملكة مع أسامة بن لادن بعد الجهاد الأفغاني، كما فشل كل من أنور السادات في مصر وجعفر النميري في السودان مع التيارات الإسلاموية.

ثمة خطوات حدثت بعد 11 مارس/آذار ستعزز فكر التطرف، إقالة أحمد قاسم الغامدي من رئاسة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مكة بسبب موقفه المؤيد للاختلاط. كان قرار الإقالة مريباً، لقد أقيل (الغامدي) قبل ذلك، وتدخل الديوان الملكي وألغى القرار، لكن (الغامدي) هذه المرة بقي وحيداً! قرار آخر: اعتقال الناشطة منال الشريف - أُفرج عنها بكفالة - وإحالة ملف حملة

"سأقود سيارتي بنفسي" التي تشجع المرأة على قيادة السيارة إلى القضاء. هذه الإجراءات - وغيرها - لم تردع المتطرفين، في مايو/ أيار 2011 زارت مجموعة من الدعاة المتطرفين - منهم ناصر العمر ومحمد الهبدان ويوسف الأحمد - الديوان الملكي وسلموا خطاباً يتضمن مطلبين: إقالة وزير التربية والتعليم، وفصل تعليم البنات عن وزارة التربية وإعادته إلى مشايخ! وكأن المطلوب - في النهاية - دولة "ولاية الفقيه السني".

وفي السياق نفس، أعلن الملك عن تعديل نظام النشر في 18 مارس 2011 بحيث يُمنح المفتي وأعضاء هيئة كبار العلماء حصانة إعلامية من التجريح الشخصي، وصدرت التعديلات في 30 أبريل/ نيسان. الأوساط الفكرية والصحافية لم تتلق التعديلات بارتياح لأنه لم يتم أي تجريح شخصي للمفتي أو أعضاء هيئة كبار العلماء في الصحافة، ما جرى أنه تمت مناقشة الآراء المتطرفة التي صدرت من بعض الوعاظ أو العلماء ونقدها أمثال محمد العريفي بعد تهجمه على (السيستاني) ثم تخوينه للصحافيين السعوديين، ومناهضة سعد الشثري لجامعة (كاوست) للعلوم والتقنية، وفتوى الرئيس السابق للمجلس الأعلى للقضاء صالح اللحيدان بقتل ملاك الأقنية الفضائية، ومعارضة المفتي تحريمه عمل المرأة كبائعة، إضافة إلى نقد وتفنيد آراء ليوسف الأحمد ورفاقه. الصحافة السعودية "حكومية" قبل أن تكون ليبرالية، لأنها لا تساند الليبراليين حين يتصادمون مع النظام السياسي، وحين انتقدت الوعاظ والعلماء فعلت ذلك إما اصطفافاً مع النظام عليهم أو امتعاضاً من تطرفهم الفاضح وتنفيساً لتذمر المجتمع المحتقن من الوصاية الدينية والإسلاموية التي تريد العودة إلى زمن كانت تهان فيه الصحافة بسبب نقد أو مناقشة خطاب ديني لا يرتبط بالعصر أو بالإسلام.

لن يتمكن النظام من مواجهة فكر التطرف، إلا إذا سار في الاتجاه المضاد، المضي بلا تردد باتجاه دولة المؤسسات وسيادة القانون وتكافؤ الفرص، وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان، واحترام حقوق الفرد، وتمكين المرأة، والحوار والانفتاح مع الآخر في الداخل والخارج والتصدي للتمييز بكافة أشكاله، ومحاربة الفساد المالي والإداري.

أخشى أن نكون في مرحلة شبيهة بتلك التي يواجهها الغوّاص في أعماق البحار والمحيطات حين يفقد اتجاهه ويهبط إلى القاع وقت يظن أنه يصعد إلى السطح!

الوثائق

لقد ترددت في وضع هذه الوثائق في الكتاب، لأنّ هذا سيضخِّم حجم الكتاب على نحو ما كنت أريده، ولكني عدت لإضافتها لأني أجد أنّ جمعها وقراءتها معاً أمر ضروري يتيح للباحث والمهتم قراءة تطور المطالب الإصلاحية في السعودية، بل إنني أرى أن هذه المطالب تحتاج إلى قراءة نقديّة، تسهم في تطوير المشروع الإصلاحي الذي بات ضرورياً وملحاً.

(١)

"العريضة المدنية"

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين،

الملك فهد بن عبدالعزيز، أيّده الله،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

وبعد،[1]

فإن من فضل الله أنكم قد تقلدتم خلال الأعوام الأربعين الماضية أخطر المسؤوليات الرسمية وأدقها، مما وفر لكم معرفة شاملة بأهم شؤون الدولة، واطلاعًا دقيقاً على شتى متطلبات الإصلاح.

كما أن أبوابكم المفتوحة دائمًا لكل أبناء الشعب، ورحابة صدركم لكل مطالب الناس، ورعايتكم لكل ما يصلكم من احتياجاتهم، قد جعلت القلوب تنفتح عليكم بصدق، والألسنة تنطلق أمامكم بإخلاص.

وإن مجموعة من مواطنيكم ومحبيكم قد أعدت المذكرة المرفقة بما تراءى لها من سبل الإصلاح، حرصًا على سلامة هذا الكيان الذي نعتز به، ودعمًا لأمنه واستقراره، واستهدافًا لرقيه وازدهاره، وأداء لحق ولاة الامر في أعناقهم، وقيامًا بما افترضه المولى عز وجل عليهم من واجب النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم.

(1) جمع هذ البيان أكثر من 45 توقيع، منهم: احمد صلاح جمجوم، عبدالله مناع، محمد صلاح الدين، محمد سعيد طيب، تركي الحمد، علي الدميني، محمد العلي، نجيب الخنيزي.

وإنهم إذ يضعون هذه المذكرة بين أيديكم، يا خادم الحرمين، إنما يعبرون عن ثقتهم بأنكم خير من يجسد آمالهم ويزكي إخلاصهم.

حفظكم الله ورعاكم، وأيدكم، وسدّد على الخير خطاكم.

معالم مقترحة لسبل الإصلاح والتطوير إن الظروف العصيبة والأحداث الأليمة التي تمر بها المنطقة والأمة، ووطننا في القلب منها، والتي جاءت مفاجئة وعنيفة باحتلال الكويت وتشريد أهلها، تعتبر نذيرًا خطيرًا، وتجعل من أوجب الواجبات على كل مواطن أن يبذل النصح لولاة الأمر، في ما يرى أنه الحق، وان يشاركهم بالعمل والرأي في كل ما يعتقد بفائدته للوطن الذي هو ملك للجميع، يتحملون معًا مسؤولية بنائه ويشتركون في مغانمه ومغارمه.

وفيما أكد القرآن الكريم هذا الواجب الشرعي على وجه العموم في قوله عز وجل: "ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون. ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءتهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم"، مما يحمل إشارة واضحة إلى ان تجنب الدعوة إلى الخير والنكوص عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يؤديان بالضرورة إلى تفرق الجماعة واضطراب أمرها واختلافها على بعضها البعض.

فإن السنة المطهرة قد أوضحت درجات هذه الفريضة، والجهات المتوجبة لها في قوله ﷺ: "الدين النصيحة، قلنا: لمن يا رسول الله؟ قال: لله ولرسوله، والأئمة المسلمين وعامتهم".

فالنصيحة إذن، هي جماع الدين كله، وهي واجبة لله ولرسوله. أولاً، امتثالاً لأمرهما وإخلاصاً للطاعة لهما، والتزامًا بأوامرهما، ولأئمة المسلمين. ثانيًا، تأكيدًا للولاء لهم، وانطلاقًا من واجب معونتهم، ودعم جهودهم، ولعامة المسلمين. ثالثًا، إيثاراً لهم، وحرصاً على مصالحهم، ورعاية لشؤونهم، واستغراقاً للجهد في خدمتهم.

تلكم هي الركائز الثلاث التي يقوم عليها بنيان الأمة كما حددها الحديث الشريف:

- أولاً، شريعة الله: التي تحكم حياة الناس، وتقنن حركة المجتمع، وتمثل كلمة الفصل في كل شأن من شؤونه.
- ثانياً، ولاة الأمر: الذين يتحملون مسؤولية تطبيق الشرع، ويسهرون على مصالح العباد، ويقومون بخدمة الأمة.
- ثالثاً، عامة الناس: الذين يمثلون مجموع الأمة وجماعة المؤمنين المخاطبين بالتكليف.

وعبر مراحل التاريخ الإسلامي كله، كانت أحوال المجتمعات الإسلامية تزدهر بقدر ما ظلت هذه الركائز الثلاث بخير، فامتد سلطان الشرع ونفذت كلمته، واستقام ولاة الأمر على اداء الواجب والتزام أوامر الله، وكان مجموع الأمة في موقع المسؤولية والمشاركة الكاملتين.

وبقدر ما اختل أمر هذه الركائز الثلاث، اضطربت أحوال المسلمين اضطراباً عظيماً.

وإذا كان الشرع الحنيف قد أوجب النصيحة لولاة الأمر على عامة المسلمين، فإنه اكد وأوجب على ذوي الرأي منهم، ونحسب أنفسنا من هذه الطائفة ولا نزكي على الله أحداً.

وإذا كانت هذه النصيحة فريضة ماضية في كل وقت وحين، فإنها أشد مضاء وإلزاماً في الاوقات العصيبة من الشدة والباس، وفي مواجهة مثل هذه الأحداث الجسيمة المروعة التي نشهدها هذه الأيام، ومنعطفات التاريخ التي تطرق أبواب المنطقة والعالم كله بعنف وإصرار.

ومن منطلق الالتزام بالشرع الحنيف والولاء والحب لولاة الأمر، والإخلاص لهذا الوطن ولعامة المواطنين، رأينا من الواجب أن نضع بين ايديكم هذه الخلاصة من الآراء والاجتهادات والأطر التي تستهدف تدعيم قواعد هذا الوطن، والأخذ بمسيرته قدمًا نحو المزيد من الإنجاز، وبصورة تستبق الحوادث ولا تتعامل معها بأسلوب ردود الفعل، ولتحقيق هدف رئيسي يتمثل في:

- ترسيخ التطبيق الكامل للشريعة الغراء، كما هي سياسة المملكة منذ

إنشائها، بغية الوصول إلى المقاصد العليا للشريعة، من إقامة العدل، وتحقيق المساواة، وإشاعة الإصلاح، وإيتاء كل ذي حق حقه، بما يجعل من مجتمعنا صورة كريمة للدولة الإسلامية المعاصرة، ومثالاً يحتذى في تطبيق الإسلام العظيم.

- التمسك بنظام الحكم القائم والحفاظ على الأسرة المالكة الكريمة، رمزاً للولاء، ومحوراً للوحدة، وحكماً عادلاً لمصلحة البلاد والأمة، والنأي بها عن ان تكون موضع ملاحظة أو خلاف، او مثار نقد أو وسيلة من وسائل تعطيل الأنظمة وتجاوزها.

وفي ما يلي إجمال لهذه الخلاصة:

- أولاً، وضع إطار تنظيمي للفتوى الشرعية، يأخذ في الاعتبار الشرع الحنيف والمعصوم من الخطأ، المنزه عن التبديل والتغيير، يتمثل في النصوص القطعية من الكتاب والسنة. وكل ما عدا ذلك من فقه الفقهاء ومناصب العلماء، وأقوال المفسرين، وفتاوى المفتين، إنما هو اجتهاد بشري لفهم النصوص الشرعية، يتأثر بخط أصحابه من الفهم، وبمقدار ما أوتوا من الدراية والعلم، كما يتشكل بأحوال الزمان والمكان، ومن ثم فهو عرضة للصواب والخطأ، والأخذ والرد. ومن هنا كان إجماع أهل العلم على انه لا يمكن لأحد مهما كان ان يحتكر لنفسه تحديد مراد الله ورسوله في الكتاب والسنة. او الانفراد بتقرير الأحكام الشرعية على طريق الإلزام لعموم الأمة. والمطلوب أن نفصل في حياتنا بأسلوب عملي وحازم، بين معالم الشرع الإلهي المنزه عن الخطأ والواجب القبول والنفاذ، وبين آراء العلماء واجتهاداتهم البشرية، التي يجب ان تخضع للتمحيص والتقويم، وتكون موطناً للأخذ والرد من دون حدود أو قيود، وأن نأخذ من مذاهب

الأئمة وأقوال العلماء المعتمدة في القديم والحديث ما يعيننا على أن تكون بلادنا مثالاً كريماً للدولة الإسلامية المعاصرة، وأنموذجاً يقتدى به لتطبيق الشريعة السمحاء.

- ثانياً، النظر في اوضاع النظام الأساسي للحكم على ضوء ما جاء من تصريحات وبيانات أدلى بها ولاة الأمر في اوقات متعددة.
- ثالثاً، الشروع في تكوين مجلس للشورى يضم نخبة أهل الرأي والكفاءة والعلم، من المشهود لهم بالاستقامة والنزاهة، المعروفين بالحيدة والخلق القويم، وسابقة العمل المتجرد للصالح العام في البلاد من مختلف مناطق المملكة. ويكون من ضمن مسؤولياته دراسة وتطوير وإقرار النظم والقواعد المتعلقة بكافة الشؤون الاقتصادية والسياسية والتعليمية وغيرها، والرقابة على أعمال وواجبات الأجهزة التنفيذية.
- رابعاً، إحياء المجالس البلدية، وتطبيق نظام المقاطعات، وتعميم تجربة الغرف التجارية على بقية المهن.
- خامساً، النظر في أوضاع القضاء بمختلف درجاته وسلطاته، وتحديث أنظمته، ومراجعة

مناهج إعداد القضاة ومساعديهم، واتخاذ كل ما من شأنه ضمان استقلال القضاء وفاعليته وعدالته، وبسط نفوذه وتثبيت قواعده. ولا بد من ان تكون معاهد التأهيل لمراتب هذا المرفق الهام، متاحة أمام كل المواطنين، وألا تقتصر على فئة من دون الأخرى على اساس مبدأ تكافؤ الفرص الذي جاء به الشرع الحنيف.

- سادساً، تكريس المساواة التامة بين المواطنين في كافة المجالات، من دون تمييز يقوم على اساس من العرق أو السلالة أو الطائفة أو الوضع الاجتماعي، وترسيخ مبدأ عدم التعرض للمواطن في أي شأن إلا بحكم شرعي.
- سابعاً، إعادة النظر في اوضاع الاعلام وفق قانون دقيق وشامل يعكس احدث ما توصلت اليه القوانين المماثلة في العالم، ويمكّن الاعلام السعودي، بمختلف أنواعه، من ممارسة كافة حرياته للدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإثراء الحوار في مجتمع مسلم مفتوح.
- ثامناً، إصلاح شامل لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ووضع

نظام دقيق لمهامها. وتوصيف شرعي لعملها وقواعد صارمة لاختيار اعضائها ورؤسائها، مما يؤكد أسلوب الحكمة والموعظة الحسنة في الأداء، ويخلق الغايات المتوخاة من هذا الجهاز الحساس.

- تاسعاً، مع إيماننا بأن رعاية الأجيال الجديدة هي الواجب الأسمى للمرأة المسلمة، إلا اننا

نعتقد أن مجالات كثيرة من المشاركة في الحياة العامة يمكن ان تفتح امام المواطنات في نطاق الشرع الحنيف، تكريمًا لهن واعترافًا بدورهن في الإسهام في بناء المجتمع.

- عاشراً، لقد نزلت كافة كتب الله ورسله لتعليم الإنسانية وتربية البشر، مما يبرز الاهمية

القصوى للتعليم كأساس لا غنى عنه لنهضة الأمم وتقدم الشعوب. ونعتقد أن نظام التعليم في بلادنا يحتاج إلى اصلاح جذري شامل لتخريج أجيال مؤمنة مؤهلة للإسهام الإيجابي والفعال في بناء حاضر الوطن ومستقبله، وقادرة على مواجهة تحديات العصر، ونقل الأمة للحاق بركب الأمم التي سبقتها سبقاً هائلاً في كل مضمار.

تلك هي خطوط عريضة لاجتهادات تظل في حاجة إلى الكثير من الدراسات والتفاصيل، ولا شك في انكم تفكرون فيها كما يفكر مواطنوكم، وتحرصون عليها كما يحرصون.

لقد عاهدنا الله ان نصدقكم القول، وان نفتح لكم قلوبنا بإخلاص أداء لما افترضه الله، وتعبيراً عن الحب والولاء، ذلك أن العالمين العربي والإسلامي والاسرة الدولية كلها، تدخل عصراً جديداً تبدلت فيه المفاهيم وانقلب الكثير من الاوضاع، وتغيرت موازين القوى، مما يلزم ان نعيد النظر في بعض شؤوننا بتجرد، وان نقوم بمواجهة لمجمل أوضاعنا بفاعلية وصدق، حتى نكون على استعداد لمواجهة ما تحمله لنا الأيام القادمة من احداث وما تخبئه من مشكلات.

ولا بد من ان نضيف ان الموقعين هم نخبة من مواطنيكم من اخوانكم وأبنائكم، ممن تعلمون علم اليقين أنهم ليسوا موتورين ولا حاقدين، ولا

أصحاب غرض أو هوى، ولا مستهدفين مصالح شخصية أو مطامع ذاتية، وإنما رائدهم - ان شاء الله تعالى - الحق والخير، وهدفهم المصلحة العليا، كما ان مبتغاهم الأول والأخير هو الحفاظ على هذا الكيان العظيم واستمرار استقراره وأمنه وسلامته.

والله ولي التوفيق....

ديسمبر 1990.

(٢)

"نداء استغاثة"

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

فهذه استغاثة من مواطنيكم أبناء منطقة القطيف بشأن المحكمة الشرعية للأوقاف والمواريث التي كان عليها المعول في جانب مهم من حياة عامة الناس، حيث أصبحت منذ بضع سنوات معطلة الدور أو أشبه بالمعطلة بسبب التجاوز المستمر على صلاحياتها، وعدم قبول ما يصدر عنها من أحكام أو صكوك.

لقد عهدنا أمر العدل والقضاء مورد اهتمام ولاة الأمر منذ عهد المغفور له الملك عبدالعزيز ثم في عهود أبنائه، ومنه القضاء الجعفري لكي يبقى وسيلة فعالة في حل مشكلات المواطنين وحفظ الحقوق ونصرة الضعفاء، ولهذا فان معظم التعليمات التي صدرت من ولاة الأمر كانت مما يحفظ لكل ذي حق حقه باعتباره مواطنا مصون الكرامة في ظل هذا الكيان الشامخ.

إن وجود قضاء خاص على المذهب الجعفري، يمثل حاجة وحلا للعديد من المشكلات، بالنظر إلى الفروق في الأحكام الفقهية بين المذاهب، وحيث أن القضايا التي تعرض على المحاكم ذات أساس فقهي في العموم، مثل قضايا المواريث والأحوال الشخصية والأوقاف.

إن محكمة الأوقاف والمواريث بوضعها الراهن أشبه بالمعلقة، فهي تعمل ضمن الحدود الموكولة إليها لكن لا تعتبر أعمالها رسمية تماما، إذ

يمكن لأي من قضاة المحكمة الكبرى إلغاء أحكامها، كما أن البلدية وكتاب العدل لا يقبلون التعامل بحجج الاستحكام والولايات وصكوك الوقف الصادرة عنها، ونتج عن هذا الوضع تعطل الكثير من المصالح والقضايا لسنين طويلة، فالمحكمة الكبرى لا تعتني بالأحكام الفقهية الخاصة بالمذهب الجعفري، ولا تعتمده في أحكامها، ومع ملاحظة أن الناس يجدون أنفسهم مضطرين للأخذ بأحكام مذهبهم في القضايا المتعلقة بالارث والوقف، فان النتيجة التي أمامنا اليوم هي أن الناس لا يرجعون إلى المحكمة الشرعية، كما لا يفيدهم الرجوع إلى محكمة الأوقاف والمواريث، الأمر الذي يجعل قضاياهم معلقة.

نحن نعلم أن الحكومة الرشيدة قد وضعت نصب عينها، الحيلولة دون تأثير الاختلاف الفقهي على حقوق المواطنين، ولذلك أصدرت العديد من التعليمات التي تؤكد على هذا المنحى، منها على سبيل المثال:

1. الأمر السامي بتعيين سماحة الشيخ عبدالحميد الخطي قاضيا للأوقاف والمواريث بتاريخ 1400/4/20هـ.
2. أمر رئيس مجلس القضاء الأعلى بتاريخ 1413/7/12 بعدم اختصاص المحكمة الكبرى، بالنظر في أمور الشيعة الموكلة إلى قاضي الأوقاف والمواريث.
3. توجيه المقام السامي، الوارد ضمن برقية من معالي رئيس الديوان الملكي بتاريخ 1382/4/3هـ بان أوقاف الشيعة ومساجدهم، يرجع فيها إلى قاضي الشيعة.
4. برقية صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، التي قام صاحب السمو أمير المنطقة الشرقية الأمير سعود بن جلوي، بابلاغ فحواها إلى وجهاء الشيعة وعلمائهم، عند اجتماعه بهم في 27 شعبان 1382هـ والتي تجدد تأكيد الحكومة الرشيدة على الاحترام الكامل للأمور الشرعية الخاصة بالشيعة، من اعتراف بأوقافهم وقبول لأحكام قضاتهم، فيها وفي قضايا الأحوال الشخصية والمواريث، التي تجري وفق مذهبهم وعدم تدخل الجهات الأخرى فيها.

5. توجيه إمارة المنطقة الشرقية إلى كاتب العدل بناء على أمر صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء، المؤرخ في 1382/11/23 بما نصه (ينبغي التمشي على ما كان عليه منذ مدة طويلة في تسجيل الصكوك التي تصدر في القطيف عن قضاة الأوقاف والمواريث والأمور الشخصية، استمرارا للوضع السابق في التسجيل حفظا لتلك الصكوك من الضياع، ومنعا من إثارة المشاكل في المستقبل من عدم وجود قيود وسجلات لها).

6. أمر المقام السامي بتاريخ 1399/6/3 ويتضمن(إيقاف العمل باللائحة التي يتذمر منها الشيعة وترك اوقافهم ومواريثهم ووصاياهم لهم تتم إجراءاتها من قبل قاضيهم كما كان العمل عليه في السابق) كذلك وجه صاحب السمو الملكي نائب وزير الداخلية كتابا إلى معالي وزير العدل في 1399/11/22 الذي كتب بدوره إلى وزارة الشئون البلدية والقروية في 1399/12/9 بنفس المضمون.

يا صاحب السمو

على رغم التوجيه والاهتمام من جانب ولاة الأمر ايدهم الله، إلا ان الحال التي آلت اليها محكمة الاوقاف والمواريث، تشهد على المستوى الذي بلغه البعض من تحكيم نوازع العصبية الطائفية الذميمة وعدم العناية بمشاعر المواطنين وحقوقهم، وآية ذلك عشرات القضايا والحقوق المعطلة والمعلقة بسبب تعطيل صلاحيات محكمة الاوقاف والمواريث.

وقد قام وجهاء الشيعة بما ينبغي عليهم من مخاطبة المسؤولين، ومنهم معالي وزير العدل وسماحة رئيس مجلس القضاء الأعلى، وغيرهم، ولكن لم يتلقوا غير معسول الكلام، أما المشكلة فلم تجد حلا، وفي هذا الوقت فاننا لا نجد سببا لهذا سوى ما نظنه من التعصب الذميم، اذ لا يعقل ان تكون هذه الحالة نتيجة توجيه من أولي الأمر فهم احكم من هذا وأرفع.

ولا نجد اليوم غير ان نخاطب سموكم الكريم الذي عودنا على تلمس حاجات المواطنين وآلامهم، وسعى في حل مشكلاتهم دون كلل ولا ملل، فاليكم نداءنا ودعوانا، ونحن على ثقة بأنه ما ضاع حق عند أعتابكم.

حفظكم الله ذخرا للوطن، وحفظ زعيم البلاد وقائد نهضتها خادم الحرمين الشريفين وأيده بنصره.

5 نوفمبر 1998

(٣)

"الواقع والمأمول"

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس الوزراء وزير الدفاع والطيران حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

على أبواب الذكرى المئوية لتأسيس مملكتنا المباركة، يتطلع المواطنون إلى ولاة الامر آملين ان تكون هذه الذكرى تتويجا للمسيرة المباركة، وتأكيدا مجددا على القيم والثوابت التي أقام عليها جلالة الملك المؤسس طيب الله ثراه هذا الكيان الشامخ.

ونحن بدورنا نتطلع إلى سموكم الكريم وكلنا أمل في ان تكون هذه الذكرى مناسبة لمعالجة ما يشكو منه قطاع عريض من ابنائكم الشيعة في المنطقة الشرقية.

نستطيع . وبلا مبالغة . وصف الواقع الحالي للشيعة في المملكة بانه غير طبيعي، وانه بهذا الحال سيكون سببا دائما لعدم الارتياح عند المسؤولين الكرام وعند المواطنين. وحين نقول بانه غير طبيعي فاننا نستند إلى شواهد مادية يعرفها الجميع، وتندرج جميعها تحت عنوان التمييز المذهبي، تتجسد في ممارسات وسياسات تقوم بها الاجهزة والادارات الحكومية، وتنطوي على تمييز مقصود ضد الشيعة، من بينها ان المواطن الشيعي لا يقبل في الكليات العسكرية، وليست له فرصة متساوية مع بقية المواطنين في شغل الوظائف العليا ذات الطبيعة الادارية أو الاشرافية، كما توضع عقبات كثيرة دون حصوله على وظائف في قطاعات معينة، ومن

بينها شركة ارامكو في السنوات الاخيرة، كما ان الرئاسة العامة لتعليم البنات، تمارس تمميزا واضحا في قبول الطالبات الشيعيات في الكليات التابعة لها، حيث لا يسمح لهن بفرص متساوية مع زميلاتهن الاخريات.

وعلى صعيد العقيدة والعبادة تنظر الاجهزة الحكومية بعدم ارتياح إلى رغبة الشيعة في ممارسة امورهم العبادية والدينية وفق مذهبهم، ولهذا فان اقامة المساجد وترميمها يحتاج إلى معاملات طويلة خلاف المتعارف في الاحوال العادية، كما لا يسمح باقامة الحسينيات.

وعلى مستوى الثقافة الدينية فان الكتاب الشيعي ممنوع طباعة واستيرادا، كما ان اقامة الدروس الدينية ممنوعة مما يضطر طالبي العلم الشرعي للسفر إلى الدول الاخرى طلبا للعلم.

وعلى مستوى القضاء جرى سحب صلاحيات المحكمة الخاصة بأوقاف الشيعة ومواريثهم وأحوالهم الشخصية، حتى أصبحت شبه معطلة، على رغم المحاولات الكثيرة من جانب وجهاء الشيعة وعلمائهم ورغم كثرة ما بذل المسؤولون من وعود.

ويتضح هذا التمييز حتى على المستوى البلدي البسيط، ففي القطيف وحدها دون سائر مدن المملكة، تمنع البلدية المواطنين من بناء قبو كامل لمنازلهم، وقد برر المنع حين صدوره بأسباب أمنية، لا نجدها مبررا بأي حال، بل يشعر المواطنون إزاءها انهم يعاملون بصورة تختلف عن معاملة بقية ابناء وطنهم.

وعلى مستوى الجوازات يعاقب الذي سافر إلى العراق أو ايران بمنع السفر، وقد طال هذا الاجراء عدة الاف من المواطنين الشيعة، ولا سيما من كبار السن، بينما نرى بقية المواطنين يسافرون كما يشاؤون دون عقبات.

ان هذه المظاهر تعكس بصورة واضحة وجود وضع غير طبيعي، وان الشيعة يعاملون بصورة خاصة خارج إطار الأنظمة السارية على بقية المواطنين، ولهذا نطرحها على سموكم الكريم على أمل ان يتسع وقتكم للبحث في علاجات جذرية لهذا الوضع، وما نتوقعه هو ان يعامل الشيعة بصورة طبيعية مثل سائر المواطنين السعوديين في هذا البلد الطيب.

نحن نتفهم الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع، الامنية منها والسياسية وغيرها، لكننا في الوقت نفسه، نرى ان المبررات الامنية والسياسية ليست ذات طبيعة ثابتة، فهي في تغير وتحول، مما يوجب ازالة الاجراءات التي اتخذت لمواجهة الحالات التي انتهت أو انتهى تأثيرها السلبي، بل ان بعض هذه الاجراءات وضعت من اجل الوصول إلى غرض معين، والمفترض انه قد جرى التوصل اليه فعلا، فليس من المنطقي ان تبقى مع انتهاء موجباتها، ولا سيما ان وجود هذه الاجراءات تخلق في النفوس مرارة وتفسح المجال امام المتقولين ومن يريد الصيد في الماء العكر.

ثم انه لا يصح معاقبة الاف من المواطنين بجريرة أحدهم أو قليل منهم، فالعفو مقدم على العقوبة، وأن تخطيء مذنبا خير من ان تعاقب بريئا، والذي يحدث فعلا هو ان جميع الشيعة يعاقبون لجريرة ربما ارتكبها بعض قليل منهم، ولو صحت هذه السياسة لوجب ان يعاقب جميع الناس في البلاد، لان واحدا من قبيلتهم أو عائلتهم أو قريتهم فعل ما يوجب العقاب، وانا لنعلم ان ولاة الامر احكم واعلم وأعدل من ان يحصل هذا بعلمهم وموافقتهم.

ولقد سعى وجهاء الشيعة طوال سنوات لمعالجة هذه الاوضاع، وبذلوا كل جهد ممكن، لكن لا زال الامر كما كان، بل لعله ازداد في بعض الحالات، ومن الواضح الآن ان علاج الوضع غير الطبيعي الذي يعيشه الشيعة يحتاج إلى مبادرة كبيرة وأساسية.

ونقترح لهذا الغرض تشكيل هيئة برعاية صاحب السمو لبحث هذا الموضوع تضم عددا من الموثوقين والعقلاء ويكون فيها بعض رجالات الشيعة، لتحديد أسباب قيام ذلك الوضع وطريقة علاجه، وتحديد ما هو حقيقي وما هو مجرد ادعاء، وتحديد ما هو ناتج عن سياسة صادرة من المستويات العليا في الدولة وما هو تصرفات من موظفين.

ذان غرضنا هو ازالة الوضع غير الطبيعي وتمكين المواطنين الشيعة من الاندماج في المجتمع السعودي الكبير، لكي يستفيدوا من خير الوطن ويستفيد الوطن من طاقاتهم، ولكي يشعروا بالكرامة فيكونوا حراسا لهذا الوطن.

لقد أقام جلالة الملك عبدالعزيز رحمه الله هذا الكيان على الحكمة والانصاف، فساوى بين أبنائه، وأمن الكل من الكل، وأصبح الكل أخا وعونا للكل، وشعر الشيعة في عهده بأنه أب كبير عطوف لكل واحد منهم، وكان رحمه الله سباقا إلى حل كل مشكل علم به، ولم يسمح بظلم مواطن بسبب مذهبه أو موطنه أو قبيلته، وبادله ابناؤه في كل المناطق ومن بينهم الشيعة بما قدم ولاء وحبا، فقاوموا كل محاولة للتدخل الخارجي أو التشكيك أو الاثارة، وتعاضد الجميع على راية لا اله إلا الله، حتى بلغوا بها المحل الرفيع الذي تستحقه، وانا لنرجو اليوم ان تستعاد هذه السيرة الميمونة، وان تتأكد القيم والثوابت التي سار عليها ذلك العظيم، رفع الله مقامه واحسن له الجزاء.

اننا نتطلع إلى صاحب السمو في هذه المناسبة خاصة، ونعلم ان الامور العظيمة تحتاج إلى عظيم يقوى عليها، ونرجو ان نجد عنده الاذن الصاغية والصدر الواسع والقلب العطوف الذي نعرفه عنه يحفظه الله.

ولكم علينا المحبة والولاء، والتعاون والسعي بكل ما أمكن من العزم والقوة، والدعاء إلى العلي القدير بدوام النعمة عليكم ومديد العمر وسابغ الصحة.

20 نوفمبر 1998

(٤)

"رؤية لحاضر الوطن ومستقبله"

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز

ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء، ورئيس الحرس الوطني.

وفقه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

لقد أثلج صدور المواطنين أسلوب الشفافية الذي انتهجتموه، في تلمس مشكلات الوطن وحلولها، من خلال لقاءاتكم الصريحة بعديد من فئات الوطن ومثقفيه، وإعلانكم أمام الملأ عن رغبتكم في سماع آراء الناس، وهو نهج حميد يتجاوب معه لفيف من إخوانكم وأبنائكم المواطنين، الذين أقلقهم ما يتعرض له الوطن من مخاطر، منذ تداعيات الحادي عشر من سبتمبر 2001، حيث أصبح المناخ الدولي والإقليمي خاصة - الذي تقع منه بلادنا في القلب - متسماً بالتهديد العسكري، والتلويح بالتدخل في الشؤون الداخلية، وإعادة رسم خريطة المنطقة بأسرها.

والموقعون على هذا الرؤية[1]، وإن تنوعت اتجاهاتهم ومناطقهم، تلتقي

(1) جمع هذا البيان أكثر من 100 توقيع، منهم: محمد سعيد طيب، د. عبدالله الحامد، د. متروك الفالح، نجيب الخنيزي، علي غرم الله الدميني، أحمد صلاح جمجوم، عبدالحميد مبارك، إسماعيل سجيني، إسحاق الشيخ يعقوب، د. تركي الحمد، د. تيسير الخنيزي، جعفر الشايب، جميل فارسي، حمد الباهلي، د. خالد الدخيل، زكي الميلاد، صالح الصويان، عابد خزندار، د. عبدالرحمن الحبيب، د.عبدالرحمن الشميري، د. عبدالعزيز محمد الدخيل، عبدالعزيز القاسم، عبدالعزيز السنيد،

مشاعرهم على التمسك بوحدة وطنهم – المملكة العربية السعودية – وقيادته، ويعلنون تضامنهم مع القيادة في التصدي لكافة الأخطار التي تهدد حاضر ومستقبل بلادنا، ويرون أن مواجهة تلك الأخطار تستدعي إصلاحاً جدياً، يمتن العلاقة بين السلطة والمجتمع.

وانطلاقاً من قول الرسول صلى الله عليه وسلم "الدين النصيحة.. لأئمة المسلمين وعامتهم"، يسعى الموقعون على هذه الرؤية إلى الإسهام في حوار وطني شامل، ويأملون أن تسهم رؤيتهم (من خلال محورها الأول/ الأساسي والأربعة التوالي) في الجهود الحكومية والشعبية في تحديد المشكلات والحلول.

المحور الأول (الأساسي): مزيد من الخطوات في بناء دولة المؤسسات الدستورية:

إن مشروعية السلطة في القرآن والسنة – وهما أساس دستور الأمة – تنبع من أمرين:

الأول: تطبيق الشرع في ما نص عليه من أمور العبادات والمعاملات. والثاني: رضى مواطنيها، عن طريقة إدارتها شؤونهم، باعتبارها سعياً في مصالحهم ونيابةً عنهم. ولأن العدل أساس الملك، أوجب الله عز وجل العدالة الاجتماعية، وعدها من قواعد الملة. ولأن العدل لا يتحقق إلا بالشورى، فرض الله تعالى الشورى الملزمة على نبيه، صلى الله عليه وسلم، بصفته حاكماً، فضلاً عن من عداه، فقال في محكم التنزيل (وشاورهم في الأمر). ولا تتمثل الشورى بصورة عملية، إلا باتخاذ الخطوات الحثيثة نحو: دولة المؤسسات،دولة الدستور. وهذا يؤكد ضرورة

عبدالكريم الجهيمان، عبدالمحسن هلال، عبدالمحسن حليت مسلم، عبدالمحسن الخنيزي، عبدالله بجاد العتيبي، عبدالله فراج الشريف، عبدالله الجفري، عبداللطيف الضويحي، عبده خال، عقل الباهلي، فايز جمال، قينان الغامدي، محمد القشعمي، محمد الفايدي، محمد صلاح الدين، د. محمد الهرفي، محمد العلي، محمد محفوظ، مهنا الحبيل، د. يوسف مكي.

تطوير النظام الأساسي للحكم، بما يرسخ ويقوي المفهوم الدستوري، المستند إلى كتاب الله وسنة رسوله، والقائم على: الفصل بين السلطات الثلاث: التنفيذية والقضائية والتشريعية، وعلى ضمان الحقوق الأساسية للمواطنين في العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، وعلى: تحقيق الشورى النيابية التي تجسد المشاركة الشعبية، وتحقق التعاقد الاجتماعي بين المواطنين وقيادتهم، وتبني الوحدة الوطنية على علاقة من التراضي والاختيار والتعاون، فتكون أساس الاستقرار والازدهار.

ويبلورون رؤيتهم الاستراتيجية في هذا المحور (الأساسي) بما يلي:

- تشكيل مجلس الشورى بالانتخاب المباشر من جميع المواطنين، ليجسد سلطة أهل الحل والعقد والرأي (التشريعية)، الذين يرد إليهم الأمر بعد كتاب الله وسنة رسوله، صلى الله عليه وسلم، لأنهم يمثلون إجماع الأمة، وثقتها برأيهم الذي يستنبطون. لكي يتمكن المجلس من مزاولة المهام التشريعية والرقابية المنوطة بمثله تجاه السلطات الأخرى.

- تشكيل مجالس المناطق بالانتخاب المباشر، لتتمكن من إدارة شؤونها محلياً ولضمان رقابة مواطنيها على أجهزتها التنفيذية.

- التأكيد على مبدأ استقلال السلطة القضائية، المقرر نظرياً، والذي لا يتحقق عملياً إلا بتوافر الضمانات الواجب اتخاذها، لتنفيذ مبدأ الاستقلال، كتوسيع صلاحياتها، بإشرافها على جميع أنواع القضاء الاستثنائي، كاللجان شبه القضائية في بعض الوزارات، وإشرافها على التحقيق مع المتهمين وأوضاع المساجين، ووضع هيئة الادعاء العام أيضاً تحت سلطة المجلس الأعلى للقضاء أو رقابته، وإزالة النصوص والتدخلات التي تحد من استقلال القضاء أو فعاليته، أو تحد من حصانة القضاة، ووضع آلية لمتابعة تنفيذ أحكامه، لدى السلطة التنفيذية، بما يكفل هيبته واحترام أحكامه. والإسراع بتدوين الأحكام وتوحيدها، وتقنين التعزيرات، لأن ذلك يضمن العدل والمساواة والانضباط في تطبيق الأحكام. وتوسيع صلاحيات محكمة التمييز. وتوسيع وتعميق برامج

إعداد القضاة قبل توليتهم، بما يجعلهم أكثر قدرة على حلول عملية للمشكلات المتداخلة المستجدة.

- إعلان ملكي يكفل ممارسة الحقوق العامة للمواطنين، لاسيما في مجال حرية الرأي والتعبير والتجمع، وحق الانتخاب والمشاركة، وسائر حقوق الإنسان، التي أقرها الإسلام، قبل أن تصبح قرارات دولية، أعلنت بلادنا - أسوة بكل دول العالم - موافقتها عليها.
- إعلان مشروعية قيام مؤسسات المجتمع المدني كالنوادي والجمعيات والنقابات المهنية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، لتقوم بدورها في تشجيع ذوي الخبرة والرأي للإسهام في تفعيل المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، والسماح لدعاة المجتمع المدني وحقوق الإنسان الشرعية بالنشاط، بصفة هذا النشاط نشراً لثقافة الحوار والنقاش السلمي، وبديلاً عن ثقافة الإلغاء والإقصاء والصراع المادي والعنف التي بدأت نذرها تهدد مستقبلنا.

المحور الثاني: في سبيل حل المشكل الاقتصادي:

وتتلخص رؤيتهم في علاج ما يعانيه الاقتصاد الآن، وما يتهدده مستقبلاً، بما يلي:

- التأكيد على مبدأ العدالة في الخطط الاقتصادية، وتوزيع الثروة بين المناطق.
- وضع الضوابط اللازمة لترشيد الإنفاق العام وتحديد أولويات صرفه، ومكافحة الفساد المالي وتفشي الرشوة واستغلال السلطة، ومنع التعدي على أراضي الدولة.
- تقوية وتفعيل أنظمة ومؤسسات الرقابة والمحاسبة، كديوان المراقبة العامة، وربطها بمجلس الشورى.
- اعتبار الدين العام هماً وطنياً ومسؤولية كبرى يستلزم معالجة حازمة، تسعى إلى سداده ارتكازا على برنامج زمني صارم، والعمل على تخصيص جزء من دخل الدولة ليكون رصيدا مدخرا للأجيال القادمة المهددة بتطوير بدائل جديدة للبترول أو بنضوبه.

- العمل على تقليل الطابع الأحادي للاقتصاد، بتنمية مصادر إضافية للدخل، وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي، وتطوير الأنظمة القانونية المنظمة لنشاطه وضمان حقوقه.

المحور الثالث: تقوية التفاعل بين المجتمع وقيادته:

ولتقوية جبهتنا الداخلية أمام الأطماع الخارجية، ولضمان تماسكها، يرون ما يلي:

- تأكيد دور الدولة والمجتمع في إشاعة ثقافة حقوق الإنسان التي أمرت بها الشريعة، كالتسامح والإنصاف والعدل واحترام حق الاختلاف، ودعم الوحدة الوطنية، وإزالة عوامل التفرقة والتمييز مذهبية كانت أو طائفية أو مناطقية أو اجتماعية.
- إصلاح نظام الخدمات العامة الأساسية، لكي يضمن المواطن الحد الأدنى من حقوقه الحياتية، في السكن والعمل، والتعليم والتأهيل، والعلاج والتقاضي العادل.
- وضع برامج عملية لحل مشكلة البطالة المتنامية، وتحديد الحد الأدنى لأجور العاملين، ومعاشات المتقاعدين، بما يكفل لهم العيش الكريم، ووضع نظام إعانة للعاطلين عن العمل.
- المرأة نصف المجتمع وعنصر أساسي في تكوينه وبنائه، ولذا ينبغي أن تتاح لها الحقوق التي كفلتها الشريعة، لكي تنهض بواجباتها المشروعة، وتفعيل دورها في الشأن العام بما ينسجم مع أحكام الشريعة.

المحور الرابع: إطلاق مبادرات إصلاحية:

ولكي تُطمْئِن الحكومة المجتمع، إلى عزمها على إصلاح جدي، يجنب المخاطر المستقبلية، يرون أن تقوم ببعض المبادرات التي تعطي مؤشرات إيجابية، تقوي مشاعر الانتماء الوطني، وتشيع أجواء الثقة، وتنبئ عن العزم على معالجة الاحتقانات الداخلية، وذلك بتبني المبادرات التالية:

- إعلان عفو عام عن المعتقلين بتهم سياسية، أو محاكمتهم محاكمة علنية عادلة.

- إعادة الحقوق المادية والمعنوية لدعاة الإصلاح المهتمين بالشأن العام، كأساتذة الجامعات ورجال القضاء، وإعادتهم إلى أعمالهم التي طردوا منها.
- توفير الحريات المشروعة، لكافة فئات المجتمع، ولا سيما علماؤه ومثقفوه، لمناقشة الشأن العام، في مختلف الأطر، وإيقاف القيود على إبداء الرأي في الشأن العام، كالمنع من السفر والتهديد بالسجن، أو الطرد من العمل، وكتابة التعهدات بالامتناع عن إبداء الرأي، والمنع من النشر.

المحور الخامس: دعوة إلى مؤتمر وطني للحوار:

ويرون أن خير ما يتوج تلك المبادرات،هو أن تدعو الحكومة إلى مؤتمر وطني عام، للحوار في المشكلات الأساسية، تمثل فيه جميع المناطق والفعاليات وجميع الأطياف الثقافية والاجتماعية، على اختلاف ألوانها وتوجهاتها، ويشارك فيه نخبة من ذوي الرأي المهتمين بالمشاركة في الشأن العام، لمناقشة هذه المشكلات والتحديات، من أجل وضع أساس دستوري، لبناء الصيغة التعاقدية لدولة المؤسسات.

وختاما فإننا إذ نكرر تضامننا مع القيادة في مواجهة الأخطار المحدقة ببلادنا، نثق في إدراكها أن مواجهة التحديات، لا تتم إلا بإصلاح فوري وجدي، يجسد المشاركة الشعبية في القرار، والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يناير 2003

(٥)
"شركاء في الوطن"

صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني، حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته[1]

انطلاقا من المسؤولية الدينية والوطنية، ومن واجب التضامن والتناصح، وخاصة في هذه الظروف العصيبة، ولأن عزة الوطن، وحماية وحدته، مسؤولية مشتركة بين القيادة والشعب، لذلك نعرض أمام سموكم الكريم، بعض هموم الوطن، وتطلعات المواطنين، ثقة منا برحابة صدركم، واهتمامكم بوجهات النظر المخلصة، والآراء الصريحة، التي تستهدف الخير والصلاح، معلنين عن تضامننا مع وطننا وقيادته الكريمة في مواجهة الأخطار والتحديات.

وإننا إذ نثمن استقبال سموكم الكريم للنخب الواعية المثقفة من أبناء الوطن، نرى في ترحيبكم بمشروع "الرؤية" الذي قدموه لحاضر الوطن ومستقبله، والذي تضمن أهم تطلعات المواطنين وطموحاتهم، مؤشرا طيبا يعمر القلوب بالأمل والرجاء.

ونستند في تقديمنا لهذه الرؤية إلى وعي وطني عميق وشامل يعتبر معالجة الحالة الطائفية في بلادنا من أبرز معالم عملية الإصلاح والتطوير، وينظر إليها كمسؤولية وطنية شاملة يشارك في معالجتها جميع أبناء الوطن.

---

(1) جمع هذا البيان أكثر من 450 توقيع، منهم: الشيخ حسن الصفار، السيد هاشم السلمان، عبدالمحسن الخنيزي، محمد المحفوظ، فؤاد نصرالله، ميرزا الخويلدي، عالية فريد، عبدالله العبدالباقي، حسين المصطفى وحبيب آل محمود.

أولاً: تعزيز وحدة الأمة

تواجه الأمة العربية والإسلامية في هذا الوقت أشد الأخطار والتحديات، فهناك حملة شعواء على مستوى العالم لتشويه صورة الإسلام والمسلمين، كما أطلق العنان للإجرام الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد بدأت القوات الأميركية والبريطانية هجومها الواسع على العراق، غير آبهة بمجلس الأمن والأمم المتحدة والرأي العام العالمي، وهي تلوّح بتهديداتها لدول عربية وإسلامية أخرى.

إن الأمة مستهدفة الآن في مقدساتها ووجودها ومصالحها، والخطر محدق بالجميع، على اختلاف مذاهبهم وتوجهاتهم، مما يستلزم وقوف الجميع صفا واحدا أمام هذه التحديات العاصفة.

بيد أن الخلافات والنزاعات المذهبية الطائفية لا تزال معولا هداما لوحدة الأمة، وعائقا دون تماسكها وتضامنها، وشاغلا لأوساط كثيرة من أبنائها عن قضاياهم المصيرية.

والمملكة العربية السعودية بما تمثله من موقع قيادي بارز في العالم العربي والإسلامي، لاحتضانها الحرمين الشريفين، ولاهتمام قيادتها بالتضامن الإسلامي، يتوقع منها أن تقوم بدور فاعل لوأد الفتن الطائفية، وتجاوز الخلافات المذهبية.

إن العزوف عن القيام بهذا الدور، وإفساح المجال لبعض التوجهات المذهبية التعصبية، أعطى الفرصة لتشويه سمعة بلادنا، وإظهارها كطرف في الصراع.

فلا بد من وقفة تأمل واعية، تزيل هذا الالتباس، وتبرز الوجه المشرق لبلادنا كقبلة لجميع المسلمين، وراعية للتضامن الإسلامي، وتجنبها المواقف العدائية من أتباع المذاهب المختلفة.

وفق رؤيتنا، فإن ما يساعد على تحقيق ذلك التالي:

* أ. الإعلان الصريح عن احترام المملكة لجميع المذاهب الإسلامية، ومنها المذهب الشيعي.

* ب. الانفتاح على مختلف المذاهب الإسلامية وتمثيلها في المؤسسات الإسلامية التي ترعاها المملكة، كرابطة العالم الإسلامي، والندوة العالمية للشباب الإسلامي، والمجلس الأعلى للمساجد، وهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية وغيرها من المؤسسات التي تعنى بالشأن الإسلامي والإنساني العام.

* ج. تشجيع تواصل علماء الدين في المملكة مع سائر علماء المسلمين من المذاهب الأخرى، والعمل على ما يحقق التقارب والتعارف بين المذاهب الإسلامية. ويمكن الاستهداء في هذا المجال بميثاق الوحدة الإسلامية الصادر عن مجمع الفقه الإسلامي قرار رقم 98 (11/1) بتاريخ 25 رجب 1419 هـ. وباستراتيجية التقريب بين المذاهب الإسلامية التي وضعها خبراء في المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (أيسيسكو).

ثانياً: الوحدة الوطنية

إن التطورات والتحولات التي تجري في المنطقة والعالم اليوم تكشف الضغوطات التي تقف خلفها القوى الدولية والتي تتحدث بصراحة عن تغيير الخارطة السياسية في المنطقة، وعن تفكيك الكيانات وتجزئة البلدان. ولا بد في مواجهة هذه الضغوط من التأكيد على الوحدة الوطنية، وتعزيزها وتفعيلها على المستوى العملي، بما يضمن حماية الجبهة الداخلية وصلابتها، ويمنع اختراقات الأعداء، ويفشل محاولاتهم لإثارة أي توجهات انشقاقية خاطئة.

صاحب السمو الملكي

إن المواطنين الشيعة في المملكة هم جزء أصيل لا يتجزأ من كيان هذا الوطن الغالي، فهو وطنهم النهائي، لا بديل لهم عنه، ولا ولاء لهم لغيره، وهم من بادروا الى الانضواء تحت رايته الخفاقة حينما رفعها الملك المؤسس عبدالعزيز طاب ثراه، دون تمنع أو تردد، ووضعوا كل إمكاناتهم وثرواتهم في خدمة بناء الوطن، متطلعين الى العدل والأمن والمساواة والاستقرار.

وهم في هذه الظروف العصيبة، يؤكدون ولاءهم الوطني، ومن واقع حرصهم على الوحدة الوطنية، وغيرتهم على مستقبل الوطن وتقدمه، يرون ضرورة المعالجة السريعة لهذه القضايا التي سبق أن رفعوها مرارا وتكرارا لسموكم الكريم، ولسائر المسؤولين الكرام.

(1) يتطلع المواطنون الشيعة لمساواتهم مع بقية المواطنين، بإتاحة الفرص أمامهم لخدمة وطنهم في مختلف الميادين والمجالات، حيث لا تزال مستويات ومرافق عديدة من أجهزة الدولة ووظائفها تستثني المواطنين الشيعة من العمل فيها كالمجال العسكري والأمني والدبلوماسي، وتحرم المرأة منهم من تلقد مناصب إدارية كما هي الحال في إدارة تعليم البنات بوزارة المعارف. وذلك لون من ألوان التمييز الطائفي الذي لا تقره الشريعة الاسلامية ولا المواثيق الانسانية، ويشكل حرمانا للمواطنين الشيعة من حق طبيعي، كما هو حرمان للوطن من الاستفادة من طاقات ابنائه وكفاءاتهم.

لقد أتاحت فرص التعليم التي وفرتها الدولة نمو القدرات والمؤهلات المؤهلة من ابنائهم كسائر المواطنين. ومما يؤدي الى الاحباط والألم عدم تمتع الكفاءات الشيعية بتكافؤ الفرص مع امثالها التي تشق طريقها الى مختلف المواقع والمناصب في الدولة، حيث يهمش هؤلاء بسبب انتمائهم المذهبي.

ولمعالجة هذا الامر نقترح ما يلي:

* أ. اهتمام المسؤولين بالتأكيد الصريح على المساواة بين المواطنين على اختلاف مناطقهم ومذاهبهم.
* ب. تشكيل لجنة وطنية عاجلة ذات صلاحية بمشاركة عناصر مؤهلة من الشيعة للنظر في واقع التمييز الطائفي ومعالجته بتمثيل المواطنين الشيعة في المناصب العليا للبلاد كمجلس الوزراء، ووكلاء الوزارات، والتمثيل الدبلوماسي، والاجهزة العسكرية والأمنية، ورفع نسبة مشاركتهم في مجلس الشورى.
* ج. تجريم وإدانة اي ممارسة للتمييز الطائفي قد تصدر من بعض

المغرضين والمنتفعين في اي موقع، وسن القوانين اللازمة لذلك وإلغاء كافة التعميمات والاجراءات الادارية السابقة المؤدية للتمييز.

* د. وقف كافة الاجراءات الأمنية التي لا تستند إلى قانون كالاعتقال والمتابعة والاستجوابات والمنع من السفر والتوقيف عند الحدود والتفتيش الشخصي بما يرافقه من إهانات، والعمل على ازالة آثار الاعتقالات السابقة.

(2) تعاني بلادنا من وجود توجهات مذهبية تعصبية، تثير الكراهية والبغضاء تجاه المذاهب الاسلامية الاخرى وأتباعها، وخاصة الشيعة، وتشيع الازدراء بهم، وتصل الى حد التحريض عليهم واستهداف وجودهم ومصالحهم.

وتستفيد هذه التوجهات التعصبية من نفوذها ومواقعها الرسمية. فمناهج التعليم الديني في المدارس والجامعات يتكرر فيها وصف المذاهب الاسلامية الاخرى وآرائهم (من الشيعة وغيرهم) بالكفر والشرك والضلال والابتداع.

والبرامج الدينية في وسائل الاعلام الرسمية، محتكرة لاتجاه مذهبي واحد، يبث ثقافة الرفض للمذاهب الاسلامية الاخرى، والاساءة لمعتنقيها. وينطبق ذلك على غالب المؤسسات الدينية في البلاد كالمحاكم الشرعية، وهيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومراكز الدعوة والارشاد.

إن فتاوى تحريضية كثيرة قد صدرت من بعض هذه الجهات ضد المواطنين الشيعة، كما ان عددا كبيرا من الكتب والنشرات قد طبعت ووزعت ولا تزال تطبع وتوزع في هذا الاتجاه، فضلا عن الخطب والمحاضرات المتواصلة.

إن هذا الشحن الطائفي المستمر قد ربى أجيالا على التعصب والحقد، وخلق اجواء من الكراهية والنفور بين ابناء الوطن الواحد، مما يثير القلق على مستقبل الوحدة الوطنية، والسلم والأمن الاجتماعي. وقد تستفيد قوى خارجية من تغذية هذه الاجواء واستثمارها ضد مصالح بلادنا، وليس بعيدا عنا ما حصل في بلدان اسلامية اخرى من احتراب اهلي وصراعات طائفية عنيفة.

في مواجهة هذا الواقع الخطير، نأمل من الدولة ما يلي:

* أ. وضع حد لهذه التوجهات والممارسات التعصبية، بدءا من مناهج التعليم، ووسائل الاعلام، وما يصدر عن المؤسسات الدينية الرسمية.

* ب. اعتماد سياسة وطنية تثقيفية تبشر بالتسامح، والاعتراف بالتعدد المذهبي القائم فعلا في البلاد، وتأكيد الاحترام لحقوق الانسان، وكرامة المواطن وحريته الدينية والفكرية.

* ج. إقرار إجراءات رادعة لتجريم وادانة اي شكل من اشكال التحريض على الكراهية بين المواطنين، والاساءة لمذاهبهم الاسلامية المختلفة.

* د. صدور اعلان صريح من قيادة هذه البلاد يؤكد احترام حقوق الشيعة في المملكة ومساواتهم مع بقية المواطنين.

(3) حينما تعترف الدولة بمواطنية مواطنيها على اختلاف منابتهم المذهبية والمناطقية، وتتحمل مسؤولية رعايتهم وحماية مصالحهم، فذلك يعني ان يتمتعوا في ظلها بحق التعبد بمذاهبهم وأداء شعائرهم الدينية. ولا يصح ان يكون ذلك الحق محصورا بأتباع مذهب معين، بينما يتعرض الآخرون للضغوط والمضايقات في الالتزام بواجباتهم الدينية.

إن المواطنين الشيعة في المملكة ما زالوا يعانون من مختلف الضغوط والمضايقات في اداء شعائرهم الدينية، حيث يمنع عليهم بناء المساجد والحسينيات إلا بصعوبة بالغة، ولا يتمتعون بأي حرية على المستوى الثقافي، حيث تمنع طباعة كتبهم ودخولها من الخارج، وإقامة اي مؤسسة ثقافية او مركز ديني.

كما انتقصت كثير من صلاحيات قاضيي محكمتي الاوقاف والمواريث في القطيف والأحساء بتدخلات المحاكم الشرعية الكبرى.

وفي بعض المناطق كالمدينة المنورة يعاني المواطنون الشيعة اشد أنواع الضغوط والمضايقات غير المقبولة ولا المبررة.

إن هذه الضغوط والمضايقات تشكل عامل اثارة وإزعاج كبير

للمواطنين الشيعة، وانتقاصا من حقوقهم الانسانية والدينية والوطنية، كما يعطي الفرصة للأعداء لتشويه صورة بلادنا وسمعتها.

ومن اجل معالجة هذه الاشكاليات نقترح ما يلي:

* أ. استحداث جهة رسمية تابعة اداريا لوزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية، على غرار محكمة الاوقاف والمواريث التابعة لوزارة العدل، وتكون هذه الجهة بإدارة علماء من الشيعة، لتنظيم شؤونهم الدينية الثقافية تحت رعاية الدولة.
* ب.إلغاء القيود والمضايقات على الشعائر الدينية وإفساح المجال لطباعة ودخول الكتب والمطبوعات الشيعية، وضمان حرية التعبير.
* ج. السماح للمواطنين الشيعة بحقهم في التعليم الديني وإنشاء معاهد وكليات دينية للتعليم حسب مذهبهم.
* د. تطبيق الاوامر الملكية القاضية بحرية المواطنين الشيعة في الرجوع الى محاكمهم الشرعية وإعطاء هذه المحاكم صلاحيات قانونية وتنفيذية مناسبة.

ونعرب اخيرا عن ثقتنا باهتمام قيادة البلاد بالتطوير والاصلاح لمعالجة النواقص والثغرات، فالكمال لله وحده، والمطلوب هو السعي وبذل الجهد، وهذا ما تتمتع به قيادة البلاد إن شاء الله.

حفظكم الله ورعاكم، وحمى الله بلادنا من كل مكروه، وأدام عليها نعمة الأمن والايمان في ظل رعاية خادم الحرمين الشريفين وسموكم الكريم والحكومة الموقرة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموافق 30 ابريل 2003

(٦)

"دفاعاً عن الوطن"

بسم الله الرحمن الرحيم

تشهد بلادنا أعمال عنف متزايدة تتوسل بالسلاح واراقة الدماء، سبيلا لاثبات وجودها وفرض وجهات نظرها، بديلا عن الكلمة والحوار، مما سيلحق أفدح الأضرار، بالأمن الوطني والاستقرار الاجتماعي والسلم الأهلي.

وفي مثل هذه الظروف الصعبة، التي يواجه فيها وطننا أقسى التحديات الداخلية والخارجية، يصبح التعبير عن رفض واستنكار ظواهر التطرف والعنف بكافة أشكاله، ضرورة وطنية وسياسية وأخلاقية وثقافية.

وانطلاقا من ايماننا بأننا شركاء ـ شعبا وحكومة ـ في الحفاظ على استقرار وأمن ووحدة الوطن[1]، فاننا مدعوون جميعا لتحمل مسؤولياتنا ومراجعة خطواتنا، والاقرار بأن تأخرنا لمدة طويلة في تبني الاصلاحات الجذرية، وتغييب المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، قد كانت من الأسباب الرئيسة التي أسهمت في بلوغ بلادنا هذا المنعطف الخطير، ولذا فاننا نرى، أن حرمان مكونات المجتمع السياسية والفكرية والثقافية من حقها الطبيعي، في التعبير عن آرائها قد أدى ـ فعليا ـ الى سيطرة اتجاه محدد، عاجز بحكم تكوينه عن الحوار مع الغير، وأن هذا الاتجاه الذي لا يعبر عن سماحة الاسلام ووسطيته ولا عن تياراته المستنيرة قد ساعد على نشوء الفكر الارهابي والتكفيري الذي لا تزال بلادنا تصطلي بناره.

(1) جمع هذا البيان أكثر من 300 توقيع.

وانما بتشخيص، العوامل والأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحركة له، والشروع الفوري في تنفيذ الاصلاحات السياسية والاقتصادية، التي بلورتها العديد من المقترحات والآراء والمطالب التي عبرت عنها كتابات وخطابات المهتمين بالشأن العام في بلادنا، ومنها، مذكرة "رؤية لحاضر الوطن ومستقبله"، التي تم تقديمها الى سمو ولي العهد يحفظه الله، في شهر ذي القعدة (يناير) الماضي، والتي تضمنت المطالبة بقيام المؤسسات الدستورية للدولة، وافساح المجال لتحقيق المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، وانتخاب مجلس الشورى، وتمكينه من ممارسة كافة الصلاحيات التشريعية والرقابية المناطة بمثله، وتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات، وتدعيم القضاء، واحترام حقوق الانسان، وتشريع عمل مؤسسات المجتمع المدني، والعمل على تطوير خطاب ديني واعلامي وثقافي وتعليمي، يرفض الأحادية والتكفير والادعاء بامتلاك واحتكار الحقيقة، ويسهم في تطوير مناخ التعددية واتاحة المجال لترسيخ قيم ثقافة التسامح والقبول بالآخر المختلف، سواء ضمن الدائرة الوطنية والاسلامية أو على الصعيد الانساني، وأن تلك الآراء والمطالب قد عبرت عن تطلعات مختلف فئات الشعب السعودي، وشكلت - في مجملها - رؤية مشتركة بين القيادة السياسية ومختلف الفعاليات الوطنية.

كما نرى أن القضاء على مظاهر الفساد الاداري وهدر المال العام، وتوسيع القاعدة الانتاجية، وتطبيق مبدأ التوزيع العادل للثروة على كافة الشرائح الاجتماعية والمناطق المختلفة وطرح الحلول العملية لمشاكل الفقروالبطالة، والتعليم والصحة، والاسكان وتمكين المرأة من أداء وظائفها الاجتماعية والاقتصادية، وسوى ذلك من القضايا الملحة لن يتأتى الا عبر تنفيذ المطالب الاصلاحية الشاملة.

واننا في الوقت الذي نعلن فيه عن ادانتنا واستنكارنا لكافة أشكال التطرف والعنف المادي والرمزي، التي تسعى لاختطاف المجتمع، وتدمير مقومات وأسس الدولة، فاننا نطالب المشاركين في هذه الأعمال والمحرضين عليها، بالقيام بنبذ كافة أشكال التطرف والعنف والارهاب،

قولا أو عملا، آملين أن ينظر الى مثل هذه الخطوة بعين الاعتبار، من قبل الجهات الرسمية، وأن يتم التعامل معهم وفق القوانين والأنظمة القضائية العادلة، كما أننا نؤكد من جهة ثانية، على مطالبتنا المستمرة للقيادة السياسية بالاعلان عن مبادرة وطنية شاملة . طال انتظارها. بقيام جمعية وطنية مستقلة، مكونة من كافة الفعاليات الوطنية المعبرة عن تعددية الأطياف الثقافية والمذهبية والمناطقية في بلادنا، وذلك لانجاز الآليات الكفيلة بوضع مطالب الاصلاح الدستوري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي موضع التنفيذن والانتقال من مرحلة اعتماد منهج الاصلاح الى مرحلة الفعل والتنفيذ وفق جدول زمني معلن.

حفظ الله بلادنا وأهلها من كل مكروه وسدد خطاها على طريق الخير.

24 سبتمبر 2003

(٧)

"نداء وطني إلى القيادة والشعب معاً:
الإصلاح الدستوري أولاً"

صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز
ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني وفقكم الله

السلام عليكم ورحمة الله..

نحن شركاء (شعباً وحكومة) في هذا الوطن[1]، ومسؤولون جميعا عن الحفاظ على أمنه ووحدته، وعلى ازدهاره وقوته وعزته. إننا مدعوون جميعاً، في ظل ظروف حرجة وحساسة داخلية وخارجية؛ إلى تحمل مسؤولياتنا ومراجعة خطواتنا، سواء من كان في مركز القيادة أو هامشها، ومن كان في الصفوف الامامية والخلفية سواء، كافة الأطياف والمناطق والمستويات.

---

(1) جمع هذا البيان أكثر من 100 توقيع، منهم: أحمد صلاح جمجوم، باسم عالم، توفيق القصير، جعفر الشايب، جميل فارسي، خالد العجيمي، زكي الميلاد، سعود سجيني، سعود الفنيسان، سليمان صالح الرشودي، سليمان إبراهيم الرشودي، عبدالخالق آل عبدالحي، عبدالعزيز الوهيبي، عبدالعزيز القاسم، عبدالله الحامد، عبدالله فراج الشريف، عبدالله الناصري، عصام بصراوي، عمر الخولي، عمر عبدالله كامل، فايقة بدر، فايز جمال، فؤاد عنقاوي، فيصل العوامي، متروك الفالح، محمد النمر، محمد العسكر، محسن العواجي، محمد الحضيف، محمد سعيد طيب، محمد القشعمي، محمد الهرفي، محمد عمر جمجوم، محمود زيني، محمود بترجي، مهنا الحبيل، موسى القرني، موسى أبو خمسين، وجنات ميمني، يوسف العجاجي.

إن الموقعين على هذا الخطاب من العلماء وأساتذة الجامعات والمثقفين ورجال الأعمال المهتمين بالشأن العام، يؤمنون بدورهم في قول كلمة الحق، بل واجبهم ومسؤوليتهم، تجاه الميثاق الذي حملهم الله إياه، في قوله تعالى: "وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه"، من أجل ذلك يقدمون أنفسهم على أنهم دعاة للمجتمع الأهلي المدني، ودعاة للإصلاح الدستوري.

من أجل ذلك يعلنون ما يلي:

أولا: إنهم يدينون العنف بكافة أشكاله ومصادره، داخلياً وخارجياً، سواء أكان عنف دول وحكومات، أم عنف أفراد وجماعات. ويرون أن انتشار عنف الجماعات قضية مركبة تحتاج إلى تحليل عميق، يتجاوز رؤية ما ظهر فوق السطح، وما استدعي لتبرير العنف من أفكار، لكي لا يغفلنا ذلك عن المسببات الجوهرية. ويرون أن مكونات العنف ليست ناتجة حصراً عن مناهج التعليم الديني، وإنما هي حتماً إحدى إفرازات غياب المشاركة الشعبية عن القرار الحكومي. ولن يجاروا وسائل الإعلام الصهيونية والأمريكية التي تريد أن تبرئ ساحتها من أن تعاملها في فلسطين والعالم العربي والإسلامي؛ هو السبب الخارجي في شيوع العنف، فتحاول تحميل الإسلام وقيمه ومناهج تعليمه، فاتورة الغلو والتطرف. ولن يسوقهم تباطؤ الدولة في اتخاذ خطوات أساسية لتجسيد المشاركة الشعبية المطلوبة، إلى الإحباط واليأس، وتبرير مآسي العنف.

من أجل ذلك، فإنهم إذ تأملوا الأحداث الجارية، وبحثوا بواعث العنف ووسائله، يودون أن يقدموا خلاصة رأيهم، بياناً للسلطة والمجتمع معاً، استجابة لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "الدين النصيحة... لأئمة المسلمين وعامتهم"، عسى أن يسهم ذلك في تدبير العلاج قبل فوات الأوان.

ثانياً: ويرون من خلال التحليل الاجتماعي والسياسي، لماضي الوطن وحاضره، أن المجتمع حُرِم من حقه الطبيعي في التعبير الحُر المسؤول عن آرائه، وهمشت حرياته التي هي رئته التي يتنفس بها، وحُرم من حقه الطبيعي في مشاركة السلطة في اتخاذ القرارات، التي تتعلق بمصالحه ومصيره.

لقد كانت في عهد الملك عبدالعزيز - رحمه الله - أشكال بسيطة محدودة من المشاركة الشعبية، أتاحت قدراً من الشورى في القرار الحكومي، وقدراً من التوازن بين السلطة والرأي العام. بيد أنه منذ خمسين عاماً تم التدرج في القضاء على هذه الأشكال البسيطة القديمة، شيئاً فشيئاً حتى تلاشت، وفوق ذلك لم تسمح الدولة بنشوء أي تجمعات مجتمع أهلي مدني جديدة.

ثالثاً: إن إقصاء المجتمع عن المشاركة في اتخاذ القرار الحكومي، أنتج سلبيات كثيرة، عندما عُطل مفهوم الشورى، فاختل ميزان العدالة والمساواة، وأنتج هذا الاختلال مفاسد شتى، وتفاوتاً في توزيع الثروة بين المناطق والأفراد، وتكاثراً في البطالة، وعجزاً في الاقتصاد، وهدراً للمال العام، وسلبيات كثيرة في مجال التعليم والتربية الاجتماعية، والخدمات الصحية، وجرّ إلى النيل من الكرامة الوطنية، وقد أوصل البلاد إلى عنق الزجاجة، وعرض الوطن لمخاطر كبرى، وليس نمو العنف إلا أحد إفرازات الإقصاء.

رابعاً: إن مناخ الانفتاح للمشاركة الشعبية، ولا سيّما حرية التفكير والتعبير المسؤولة، هو التربة الطبيعية لنمو الاعتدال في الأفكار والأعمال، وهو المحضن الذي يسمح بانتشار خطاب ديني أصيل يتسم بالاعتدال عندما يعاد تأسيسه على الكتاب والسنة، لأن الإسلام مشروع سمو روحي ومدني معاً، لخيري الدنيا والآخرة معاً، فيحقق الشورى والعدالة والمساواة والكرامة الإنسانية والوطنية، والتواصي بالحق وكل مكارم الأخلاق، وعندما يعاد التأسيس في أفق مفتوح؛ يتحقق في المجتمع رفض الغلو والتكفير والتبديع، ونبذ العنف، وتترسخ فيه ثقافة التسامح والتعددية، في إطار الهوية الوطنية الجامعة.

لن نستطيع عملياً أن نقول: لا للعنف، إلا إذا قلنا: نعم للمشاركة الشعبية والتعبير الأهلي المدني السلمي، تعبيراً وتجمعاً حراً سلمياً مسئولاً.

خامساً: إن أي إصلاح من دون بناء دولة مؤسسات تضمن المشاركة الشعبية سريع الزوال. ولو تحقق جزء منه لما تحقق الكل، ولا يمكن أن يستقر ولا أن يستمر، كما نطقت تواريخ الدول والأمم؛ لأن المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، هي المناخ الطبيعي للقضاء الفعال على مظاهر

الفساد الإداري وهدر المال العام، وهي مناخ توسيع القاعدة الإنتاجية، والتوزيع العادل للثروة، على كافة الشرائح الاجتماعية والمناطق المختلفة، وطرح الحلول العملية لمشاكل الفقر والبطالة، والتعليم والصحة والإسكان وغيرها، وتمكين المرأة من أداء دورها في الشأن العام ووظائفها الاجتماعية والاقتصادية التي قررتها الشريعة الغراء. فكل إصلاح من دون المشاركة الشعبية، لا يضمن نجاحه ولو أمكن لما ضمن استقراره واستمراره، مهما خلصت النيات، وصدقت الهمم وتكاتفت الجهود وتكاثرت. ولا يمكن أن تتبلور المشاركة الشعبية؛ ولا أن تَنتَظِم، إلا بإيجاد نظام دستوري.

من أجل ذلك يوجه الموقعون نداء، إلى القيادة والشعب معاً:

أولاً: الشق الأول من النداء إلى القيادة:

أ- يطالبون القيادة السياسية بالشروع الفوري في انتهاج طريق الإصلاح الدستوري، الذي هو طريق التنمية الصحيحة والقوة في جميع الدول والشعوب، الذي تنادت إليه في هذا الوطن؛ جهود إصلاحية كثيرة، جماعات وأفراداً، من الأمراء والمثقفين، والعلماء والكتاب والدعاة، من المهتمين بالشأن العام، منذ أكثر من خمسين عاماً ولا سيما منذ حرب الخليج الثانية.

وخطاب (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) الذي قدم إلى القيادة السياسية، ممثلة بسموكم الكريم وإخوانكم الكرام، في شهر ذي القعدة 1423هـ (يناير 2003م)، إنما جاء امتداداً تراكمياً، لما سبقه من مذكرات إصلاحية، محاولاً تركيزها بالنقاط الخمس، التي بلورت الإصلاح الذي يتطلبه السياق، بأنه الإصلاح الدستوري، المؤسس على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، الذي يشكل إطاراً لتجسيد المشاركة الشعبية. إن المشاركة الشعبية لا تتجسد إلا في منظومة إصلاح دستوري شامل عناصره الأساسية، تتجسد في ما يلي:

- إقرار الحقوق والحريات العامة للمواطنين، التي قررها الإسلام قبل أربعة عشر قرنا من تنادي الأمم الحديثة إليها، ثقافية واقتصادية واجتماعية وسياسية، على اختلاف مناطقهم وطوائفهم ومذاهبهم، وطبقاتهم وانتماءاتهم، واتخاذ الإجراءات التي تضمن احترامها.

- انتخاب مجلس لنواب الشعب، فالنواب من أهل العلم والخبرة والرأي والإيثار، الذين ينتخبهم الشعب، هم الأمناء على مصالحه ومحل ثقته، في الحل والعقد، ومحل إجماعه، بما يضمن قيام مجلس النواب بالرقابة والمحاسبة، على السياسة الداخلية والخارجية، وللحفاظ على المال العام. وتمكينه والمجالس المحلية من ممارسة المهام والصلاحيات المنوطة بمثلها دستورياً.
- تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث: تنفيذية ونيابية وقضائية.
- السعي الحثيث لتعزيز استقلال القضاء، عبر إجراءات وهياكل، تضمن حياده ونزاهته، لا سيما في القضايا التي تكون الدولة طرفاً فيها، وتحديد القواعد القضائية وتوحيدها وإعلانها، وسرعة البت في القضايا، والتنفيذ الفوري لأحكام المحاكم، وإنشاء محكمة دستوريّة شرعيّة عليا، تكون مرجعاً لمشروعية الأنظمة ولتفسيرها ولتلقي الطعون فيها.
- تقرير قيام تجمعات المجتمع الأهلي المدني، ثقافية واقتصادية ومهنية واجتماعية وسياسية، من نقابات وجمعيات وجماعات. والالتزام بعدم المساس بحق الناس في التجمع والتظاهر السلمي.

ب- يجددون المطالبة باتخاذ خطوات جدية في طريق الإصلاح الدستوري، ويبلورونها بالمطالب التالية:

- أن تعلن القيادة مبادرة تمثل التزاماً بتطوير نظام الحكم إلى (ملكية دستورية)، تتضمن العناصر الأساسية في منظومة الإصلاح الدستوري الشامل (ذات العناصر الخمسة السابقة)، وهي مبادرة وطنية طال على الشعب انتظارها.
- تشكيل هيئة وطنية مستقلة لإعداد دستور دائم للبلاد، مؤسس على الشريعة، (المتضمن العناصر الخمسة السابقة) من الخبراء وفقهاء الشريعة العارفين بالفقه الدستوري.
- استفتاء الناس عليه خلال عام.
- البدء في تطبيقه خلال فترة انتقالية لا تتجاوز ثلاثة أعوام.

ج- يثمنون لسموكم وإخوانكم المبادرة إلى الدعوة إلى الإصلاح

الدستوري، قبل أكثر من أربعين عاماً، تلك المبادرة الرائدة الكريمة، التي أدركت مبكراً، أنه الأسلوب الصحيح لبناء دولة عربية إسلامية حديثة، ونعتقد أن الأمراء اليوم يجدون أن الإصلاح الدستوري؛ ليس هو الأسلوب الصحيح لبناء دولة عربية إسلامية حديثة فحسب، بل هو طوق النجاة الذي يضمن إنقاذ البلاد والعباد، من مخاطر مشكلات أطلت أعناقها، وليس انفجار العنف، إلا كتلة الجليد الظاهرة، من جبلها الثلجي، العميق الغور تحت الماء. ويجدون أن الإصلاح الدستوري هو درع البلاد لمواجهة معضلات مستقبلية كبرى لمعت بروقها، في أجواء عولمة طاغية، تزيد القوي قوة والضعيف ضعفاً، وأطماع صهيونية تزداد شراسة وعنفاً، وظلال هيمنة أمريكية متزايدة، تسلب الشعوب والدول الضعيفة خصوصيتها واستقلالها.

ثانياً: الشق الثاني من النداء إلى الشعب بكافة أطيافه وشرائحه ولا سيما علماء الشريعة والفقهاء وطلاب العلم الشرعي بتأييد الدعوة إلى الإصلاح الدستوري:

أ- إن الإخلال بالشورى الشعبية أدى إلى مفاسد كبرى حاضرة، على المجتمع والدولة، وسيؤدي إلى مخاطر عظمى متوقعة. وكل ما يضر بالأمة والدولة، فإنما هو مضر بالملة، وكل ما أخل بالملة، فإنما هو إخلال بأصل عظيم من أصول الدين، التي صرح بها القرآن والسنة، وطبقها السلف الصالح من الرعيل الأول من هذه الأمة، رضي الله عنهم. والنظام الدستوري هو الذي يضمن تطبيق شريعة الحق والعدالة والحرية والمساواة والكرامة الوطنية، ويتيح قيام مؤسسات المجتمع الأهلي المدني بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، في كافة المصالح العامة للشعب في أموره الروحية والمدنية سواء. وليس الإصلاح الدستوري في الإسلام. إذن. من المصالح المرسلة، فضلاً عن أن يكون علمنة، بل هو من فروض الدين العظمى، بل هو أيضاً التطبيق الأمثل الأشمل الصحيح للحكم بالشريعة. فهو أساس كل إصلاح. وهو الضامن بإذن الله لتوازن المجتمع والدولة، وقيام علاقة طبيعية بين القيادة السياسية والمجتمع، قائمة على التراضي. والتراضي هو أساس ومصدر مشروعية الدولة، الذي يضمن لها الولاء.

والولاء هو أساس التماسك والتآلف والتعاون بين القيادة السياسية والمجتمع. والتعاون هو أساس قوة المجتمع والدولة أمام الفتن والتحديات الداخلية والخارجية. فهو الذي يحمي ميزان العدالة الاجتماعية من الاهتزاز، وبذلك يحمي المجتمع والدولة من الأخطار. وهو الحامي بإذن الله للبلاد والعباد من رياح الهيمنة الأجنبية.

ب- إن خير ضمان لنجاح الإصلاح الدستوري، أن يكون نتيجة تفاعل إيجابي بين القيادة السياسية، والفعاليات النخبوية والشعبية، من أجل ذلك يطالب الموقعون على هذا الخطاب ذوي التأثير الاجتماعي، أن يثمنوا الإصلاح الدستوري، وأهميته على حاضر البلاد والعباد، وكونه بمشيئة الله طوق النجاة من الأخطار، وأن يتحمل كل منهم تبعاته ومسؤولياته الجسيمة، من كافة الأطياف والمناطق والاتجاهات، سياسية وثقافية وإعلامية، واقتصادية واجتماعية، من علماء وأساتذة جامعات وتعليم، ومثقفين وكتاب وأدباء ورجال أعمال، ولا سيما النخبة من أهل العلم الشرعي، من فقهاء ودعاة ومرشدين، ويطالبونهم بتهيئة التربة الاجتماعية للإصلاح الدستوري، بالدعوة إليه في كافة المجالس والمساجد والجوامع، والمنابر والنوادي والمجامع، لكي ينضج رأي عام متفاعل، يدعم القيادة السياسية ويحفزها ويعينها على الإصلاح الدستوري.ويدعون كافة الفعاليات لا سيما الاجتماعية والثقافية والإعلامية، إلى دعم هذه الوثيقة، بالمشاركة في توقيعها، وجمع تواقيع المشاركين، وإعلانها عبر كافة الوسائل المتاحة. ليكون النداء عريضة شعبية تجسد رأياً شعبياً عاماً واعياً فعالاً، يحفز على الإصلاح الدستوري، ويدعم توجه القيادة الإصلاحي.

ونسأل الله أن يوفق القيادة السياسية، ممثلة بكم وإخوانكم، وأن يوفق المجتمع السعودي بكافة فعالياته، إلى التعاون على البر والتقوى، وأن يكف عن الوطن شر الفتن، ما ظهر منها وما بطن "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون، وستردون إلى عالم الغيب والشهادة، فينبئكم بما كنتم تعملون" والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

التاريخ 22/10/1424هـ الموافق 16/12/2003م

(٨)

"معاً على طريق الإصلاح"

صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز

ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني

يحفظكم الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

نحن الموقعين أدناه من المهتمين بالشأن العام[1]، إذ استقبلنا كلمة سموكم الكريم في الثاني والعشرين من ذي القعدة 1424هـ فإننا نلمس بارتياح شديد تبني سموكم الصريح والصادق للإصلاح في بلادنا، وتأكيدكم على حتمية بلوغه بأكمل وجه في المستقبل لبناء دولة عصرية متقدمة.

إن تأكيد سموكم أن "الدولة ماضية في انتهاج الإصلاح" وأنه "لن يسمح لأحد أن يقف في وجهه"، وان الحوار في المجتمع السعودي مفتوح للجميع، وأنه لن يتم "التعرض لحرية الرأي بمكروه"، كل ذلك يبعث فينا الشعور بالثقة بأن الإصلاح المدروس. عندما يقترن بالإعلان عن الالتزام ببرنامج عمل واضح يحدد طبيعة الإصلاح وأولوياته، هو بالتأكيد الطريق الذي ينبغي السير فيه نحو الهدف الذي نشارك سموكم الكريم التطلع إليه.

إننا ننظر بكل التقدير والاحترام لاجتماع سموكم الكريم بالموقعين على وثيقة "رؤية لحاضر الوطن ومستقبله"، وتقبلكم لكافة الخطابات المطلبية الأخرى التي رفعها المواطنون من مختلف الشرائح الاجتماعية والمناطق من

(1) جمع هذا البيان أكثر من 900 توقيع.

الرجال والنساء، كما نري ان إطلاق سموكم الكريم فكرة الحوار الوطني، وتأسيس مركز الملك عبدالعزيز لهذا الهدف، كان خطوة مهمة على طريق توطين الحوار بين مختلف الفعاليات الدينية والفكرية والثقافية في بلادنا، وجعله منهجاً ثابتاً في الحياة السعودية العامة. ولقد تمكن اللقاء الوطني الثاني للحوار الفكري، بتوجيهات ودعم سموكم، وبالمساهمة الإيجابية من الأخوة والأخوات المشاركين والمنظمين، من الخروج بتوصيات هامة نجد فيها مدخلاً للإصلاح الشامل، ولذلك نعلن تأييدنا ودعمنا لها.

إننا واثقون أن الشروع في تحويل هذه التوصيات إلى واقع عملي ملموس وفق جدول زمني محدد حسب درجة الأهمية متمثلة في: تسريع عملية الإصلاح السياسي، وتوسيع المشاركة الشعبية، وانتخاب مجلس الشورى والمناطق، وتأسيس النقابات والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى، وتطوير وسائل الاتصال بين الحكومة والمواطنين، والفصل بين السلطات الثلاث، وضبط الشأن الاقتصادي بما يحافظ على المال العام، وتجديد الخطاب الديني، وترسيخ ثقافة الحوار والتسامح ومحاربة التطرف، وتطوير مناهج التعليم وتوسيع المعرفة العلمية، وضمان حرية التفكير والتعبير، وتعزيز دور المرأة في المجتمع، وتحرير الشباب من هيمنة الغلو والتطرف، ومراعاة واحترام التنوع الفكري والمذهبي، كل هذا سوف يسهم في دفع عملية الإصلاح إلى الأمام ويقربنا من الغاية المنشودة.

إننا يا صاحب السمو نتفهم ونقدر حرصكم على إنجاح الإصلاح والانتباه إلى كل ما من شأنه عرقلته. مؤكدين لكم دعمنا ومساندتنا لهذا المشروع. واستعدادنا للمساهمة بالرأي والمشورة وبالعمل على إنجاحه.

وفي الختام، نسأل العلي القدير أن يحفظكم ويمدكم بعونه، وأن يسدد خطاكم للسير بوطننا على طريق التقدم والازدهار.

السبت غرة محرم 1425هـ الموافق 21 فبراير 2004م.

(٩)

"بيان التضامن مع الاصلاحيين المعتقلين"

بسم الله الرحمن الرحيم

فوجئنا نحن الموقعين أدناه[1] في المملكة يوم الثلاثاء الخامس والعشرين من المحرم لعام ألف وأربعمائة وخمسة وعشرين للهجرة الموافق للسادس عشر من مارس لعام ألفين وأربعة للميلاد، أن الأجهزة الأمنية قد قامت باعتقال بضعة عشر ناشطاً في الإصلاح الوطني عرفنا منهم:- الشيخ سليمان الرشودي، أ. د. عبدالله الحامد، أ. محمد سعيد طيب، أ.د. توفيق القصير، أ.د. متروك الفالح، علي الدميني. وذلك بحجة: إصدار بيانات لا تخدم وحدة الوطن وتماسك المجتمع القائم على الشريعة

---

(1) جمع هذا البيان أكثر من 100 توقيع، منهم: اسحاق الشيخ يعقوب، اسعد علي النمر، باسم عبد الله عال، باقر علي الشماسي، جعفر الشايب، جعفر النصر، جميل محمد علي فارسي، جواد ابو حليقة، حاكم مطر العتيبي، حمد إبراهيم الباهلي، خالد العمير، د.عبد الرحمن عبد الله الشميري، د.عبد المحسن محمد هلال، د. ابراهيم محمد الجار الله، د. حمزه بن زهير حافظ، د. سامي عنقاوي، د. عبد الله ابو سيف، د. محمد بن ناصر السحيباني، د. محمد حسين العسكر، د. محمد الهرفي، د.ابراهيم صقر المسلم، د.يوسف مكي، د. تيسير باقر الخنيزي، د. كامل علي العوامي، سيف الدين فيصل الشريف، سيف بن عبد العزيز السيف، شاكر الشيخ، عبد العزيز بن محمد الوهيبي، عبد الله ابراهيم الكعيد، عبد الله بن محمد الناصري، عبد الله بن منصور الناصر، عبد الله فراج الشريف، عبد الله يوسف الكويليت، عبد المحسن بن حليت مسلم، عبدالرحمن الربيش، عبدالرحمن الملا، عبدالعزيز سنيد السنيد، عبدالله علي الفاران، عبدرب الرسول احمد الغانم، عدنان هاشم السادة، عصام حسن بصراوي، علوي حيدر السادة، علي الغذامي.

الاسلامية، والمؤسف أن ذلك يتم في نفس الوقت الذي يعلن فيه عن تأسيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وتبدأ ممارسة نشاطها بحضور مؤتمر حقوق الإنسان في جنيف. وحيث أن البيانات التي تقدم بها هؤلاء المعتقلون وغيرهم تضمنت مطالب مشروعة تسعى لما فيه صلاح البلاد والمواطنين ونيل حقوقهم المشروعة، وهي الحقوق والواجبات التي ضمنتها الشريعة وأكدتها مبادئ حقوق الإنسان، وأكدت البيانات على التمسك بالمبادئ الثلاثة: الإسلام، ووحدة الوطن، والقيادة، ولا يوجد في هذه البيانات ما يخالف أنظمة وقوانين المملكة، وقد قدمت بصورة رسمية معلنة إلى القيادة السياسية، ولقيت قبولاً رسمياً معلناً كذلك.

لهذه الأسباب فإننا نرى أن مثل هذا الإجراء لا يخدم مسيرة الإصلاح في هذه البلاد، ولذلك فإننا ندعو إلي الإفراج العاجل عن معتقلي الرأي والضمير، وتسريع عجلة الإصلاح حماية للبلاد من المخاطر الجسيمة التي تحيط بها داخلياً وخارجياً. كما نطالب بتمكين المعتقلين بتوكيل محامين لهم ولقاء عائلاتهم ومعاملتهم معاملة إنسانية تليق بهم.

إن كل غيور وحريص على مصلحة البلاد لا يمكنه إلا أن يتضامن مع هؤلاء المعتقلين، ويشارك في مطالب الإصلاح التي هي الضمانة الحقيقية لحماية الجبهة الداخلية وسد الثغرات التي ينفذ منها المتربصون شراً بهذه البلاد وأهلها. وشعوراً منا بذلك فإننا نعلن تضامننا مع هؤلاء المعتقلين ومع مطالبهم المشروعة. حفظ الله بلادنا من كل مكروه وسدد على طريق الخير خطوات الجميع، والله الموفق.

الأحد، الثلاثون من المحرم لعام ألف وأربعمائة وخمسة وعشرون للهجرة.

الحادي والعشرون من مارس لعام ألفين وأربعة للميلاد.

(١٠)

"المطالبة بحق المرأة السعودية في قيادة السيارة"

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدنا تهنئتكم والشعب السعودي الكريم بمناسبة اليوم الوطني للمملكة العربية السعودية التي أرسى دعائم وحدتها ومسارات تقدمها والدنا الراحل الكبير جلالة الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود رحمه الله.

خادم الحرمين الشريفين

نستذكر نحن- النساء والرجال- الموقعات والموقعين على هذا الخطاب ما أكدتم عليه في كثير من المناسبات " من أن مسألة قيادة المرأة للسيارة مسألة اجتماعية، وليست دينية ".

وفي هذا الإطار، فإننا نرى أن الدين الإسلامي الحنيف بريء من التضييق على المرأة في مجال قيادتها للسيارة، لأن المركبة الحديثة ليست سوى شكل متطور لأشكال المركوب القديم من الدواب الذي لم يحرمه الدين ولا العرف الاجتماعي، كما نعلم مثلكم أن المرأة في الصحراء أو في القرى والهجر النائية تقود مركبتها الحديثة رغم توفر عادات النخوة والفزعة في محيطها الاجتماعي، مثلما تقود المرأة سيارتها في بعض المجمعات السكنية الكبيرة، رغم ما يتوفر للمرأة داخل هذه المجمعات من وسائل نقل عامة مكثفة ومبرمجة تفي باحتياجاتها.

أما المدن فإنها تفتقر إلى كل تلك المعطيات مما يضطر العائلة إما لاستئجار سيارات الأجرة بشكل يومي مما يستنزف دخلها بشكل كبير، أو اضطرارها إلى وجود سائق غريب يقاسمها دخلها وبيتها

وخصوصياتها، مختلياً بأطفالها، ومراهقاتها، وقد حملت الأخبار الاجتماعية ووسائل الإعلام تجارب مأساوية تستدعي التحذير من مخاطر وجود السائق الأجنبي في المنازل.

يا خادم الحرمين الشريفين

إننا وبمناسبة اليوم الوطني لهذا العام 1428 هـ نرى أنه قد حان الأوان، لتمكين المرأة من حقها الطبيعي في قيادة سيارتها،ذلك الحق الذي تعطل لأسباب اجتماعية صرفة، لا مبرر لها، ونعتقد أن ما وصل إليه المجتمع من رقي في الوعي، وما بلغته المرأة من مستويات عالية في التعليم والعمل، يجعلنا أكثر ثقة في القول بأن السماح بقيادة المرأة للسيارة أصبحت من ضرورات المرحلة، وذلك وفق تشريعات وقوانين وضوابط لهذه المسألة يتم تحديدها من قبل الجهات المسؤولة مثل مجلس الشورى والجهات الحكومية ذات الصلة.

خادم الحرمين الشريفين

وإذ نزهو بالاحتفال معكم ومع الشعب السعودي بهذا اليوم التاريخي المجيد، فإن الأمل يحدونا وأنتم تقودون مسيرة الإصلاح والتطوير المستمرة في بلادنا، لكي يكون تشريع حق قيادة المرأة للسيارة أحد مشاريعكم التي تهدونها بهذه المناسبة إلى نساء الوطن، الشريكات في المسيرة التي تمضون على طريقها المباركة.

حفظكم الله ورعاكم، وسدد على طريق الخير خطاكم، لرفعة هذا الوطن وشعبه، رجالاً ونساء ؛

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لجنة حملة المطالبة بحق المرأة في قيادة السيارة[1]

وجيهه الحويدر، هيفاء أسره، ابتهال مبارك، وفوزيه العيوني
1428/9/11 هـ الموافق 2007/9/23 م

(1) جمع هذا البيان أكثر من 1000 توقيع.

(١١)

"العمل في السلك الدبلوماسي"

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو الملكي الامير سعود الفيصل وزير الخارجية ادام الله عزه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الداعي لكتابة هذا الخطاب هو ما لمسناه من خطابات وتصريحات سموكم، فضلا عما نعرفه عن شخصكم الكريم، من حرص على تطوير التجربة السياسية لبلادنا الغالية. وقد تشرفنا قبل ايام بالاجتماع مع صاحب المعالي وزير الدولة للشؤون الخارجية الذي اكد لنا هذا التوجه كما اكد لنا اهتمام سموكم شخصيا بسماع اراء المواطنين فيما هو امر عام للبلاد او خاص بالوزارة. والحق اننا قد خرجنا من عند معاليه ونحن اكثر تفاؤلا وثقة بأن بلادنا في ايد امينة وان حكومتنا ماضية في الاصلاح وحريصة على كل مواطن.

اما الموضوع الذي نرغب في عرضه على سموكم فهو المتعلق بتوظيف المواطنين الشيعة في كادر وزارة الخارجية. فخلال السنوات الماضية كان ثمة عوائق حالت دون قبول الوزارة لمن تقدم اليها من هذه الطائفة، الامر الذي ولد عندهم قناعة عامة بان وجودهم في الجهاز الدبلوماسي غير مرغوب فيه. ونحن نتفهم بطبيعة الحال المبررات التي ربما ادت الى هذا الامر. لكن ندرك ايضا ان هذا الحال قد تغير بحمد الله، وان حكومتنا حريصة اليوم على ان يشارك كل المواطنين في الخدمة العامة في كل قطاع، وان تكون الكفاءة هي المعيار الوحيد للمنافسة. وقد اكد لنا معالي

وزير الدولة بانه لا توجد أي قيود على توظيف المواطنين السعوديين من أي طائفة او منطقة.

وقد طلبنا من معاليه ان يعرض على سموكم اقتراحا بان تقوم الوزارة بمبادرة لسد الخلل الذي حدث من جراء عدم توظيف المواطنين الشيعة في كادرها طوال العقود الماضية. لقد ادى ذلك التوقف الى عدم صعود أي موظف من الطائفة الشيعية الى المراتب الوسطى والعليا، فيما عدا استثناء واحد هو تعيين سعادة الدكتور جميل الجشي سفيرا للمملكة في طهران.

الاجراء المحدد الذي نقترحه هو قيام الوزارة بتعيين عدد من المواطنين الشيعة من اصحاب الكفاءات في بعض المراكز الوظيفية المتوسطة والعليا التي يتم شغلها احيانا بكوادر من خارج ملاك الوزارة. وتعيين بعض هؤلاء في وظائف ذات قيمة رمزية كسفراء او قناصل او ممثلين للمملكة في الخارج. ويعرف سموكم ان هناك المئات من المؤهلين بين الموظفين الشيعة في الادارة الحكومية والجامعات فضلا عن القطاع الخاص.

هذه المبادرة سوف تحقق يا صاحب السمو عدة اغراض اولها انفتاح الجهاز الدبلوماسي على هذه الشريحة الكبيرة من مواطني المملكة وتعرفها على ما تضمه من كفاءات يمكن ان تساهم في خدمة البلاد. وثانيها هو شعور المواطنين الشيعة بان الابواب مفتوحة امامهم وانهم يعاملون على قدم المساواة مع بقية مواطنيهم في ظل النظام الاساسي للحكم الذي ينص على المساواة بين جميع السعوديين. وهذا سيعزز ثقتهم بحكومتهم وبمستقبل بلاهم، ويعزز بالطبع اللحمة الوطنية ويؤمن البلاد.

من خلال مبادرة كهذه سوف تستفيد بلادنا الغالية من كل طاقة فيها، وسوف ترد بلسان الفعل على تلك الاصوات التي تتهمها بالتمييز او عدم المساواة بين المواطنين. كما انها تنطوي على رسالة واضحة الى كل من يسعى للتفريق بين السعوديين او معاملتهم على قاعدة المذهب، وستقطع الطريق على الساعين لتطبيق اجندات خارجية والمشككين في اجماع كافة السعوديين على نظامهم السياسي وحكومتهم.

لنا امل وطيد في اهتمام سموكم الكريم بما عرضناه، كما اننا مستعدون تماما لمناقشة الموضوع اذا رأيتم ذلك.

حفظ الله بلادنا وصانها وادام عليها عزها في ظل ولاة الامر الراشدين وحفظ سموكم مصلحا ورائدا وساعيا في الخيرات.

28 يناير 2008

(١٢)

"اندماج الشيعة في الاطار السياسي الوطني"

برنامج عمل لمعالجة التمييز الطائفي

ديباجة:

طوال العقود الماضية بذل وجهاء ومثقفو الطائفة الشيعية جهودا متواصلة لمعالجة الاشكالات المزمنة في العلاقة بين المجتمع الشيعي وبين الحكومة الرشيدة، وهي اشكالات ازدادت سوءا في ظل التطورات السياسية في المنطقة ككل، وحل الارتياب المتبادل محل الثقة المتبادلة لفترة طويلة نسبيا. وفي العام 1994 اتخذ خادم الحرمين الشريفين الملك فهد طيب الله ثراه مبادرة استثنائية بفتح الحوار على مصراعيه، وبادر بتصفية القضايا الامنية التي كانت تشكل عبئا كبيرا على الطرفين، ووعد بحل جميع المشكلات وصولا الى تحقيق مبدأ المساواة الكاملة ومعاملة الشيعة كمواطنين سعوديين اولا واخيرا. وقد فتحت تلك المبادرة التاريخية افقا جديدا في حياة المواطنين الشيعة، وجرى حل العديد من المشكلات، الامر الذي اوجد قدرا كبيرا من الثقة والمحبة، وساعد على ازالة الاحتقانات والتوترات وصان البلاد – ولله الحمد – من شر الانعكاسات السلبية لما حدث في الخارج ولا سيما في السنوات الاخيرة.

منذ ذلك التاريخ جرت تطورات كبيرة في الحياة العامة في المملكة منها مثلا الاقرار بواقع التعددية المذهبية في البلاد، ورعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله اعزه الله للحوار الوطني الذي ترك اثرا بالغا في التفاهم بين المواطنين. وعلى مستوى الطائفة الشيعية فقد تطورت رؤية عامة الناس الى الدولة، فاصبحوا اكثر تفاؤلا واقوى ميلا للتفاعل الايجابي

معها. ويظهر هذا بوضوح اكبر على مستوى النخبة والطبقات الحديثة، وهو واضح ايضا على مستوى القاعدة الشعبية. في هذا السياق فان الاكثرية الساحقة من المواطنين الشيعة اصبحت تؤمن بالتعاون مع الدولة كطريق وحيد لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

في الوقت الحاضر يشعر رجالات الطائفة الشيعية بان الحوارات السابقة مع الدولة ووثيقة "شركاء في الوطن" التي سبق تقديمها الى خادم الحرمين الشريفين، قد اوصلت العلاقة الى مستوى متقدم يستوجب الارتقاء بنوعية الحوار وموضوعاته واغراضه المباشرة. كما ان التطورات الاقليمية والمحلية، ولا سيما الحراك السياسي الاصلاحي الذي شهدته المملكة خلال الاعوام الثلاثة الماضية، واعلان الحكومة عزمها على الاصلاح، ثم تولي الملك عبدالله للعرش، قد احدثت تعديلا نسبيا في الموازين والرؤية السياسية بما يستوجب الانتقال الى مرحلة جديدة تبني على معطيات الحوار القائم منذ سنوات وتستجيب في الوقت نفسه للتحديات الجديدة.

للمبررات السابقة جميعا، نعرض هذه الورقة التي تدعو لحل نهائي للمسألة الطائفية في المملكة وفتح صفحة جديدة في حياة المواطنين الشيعة، عنوانها: الشيعي السعودي سعودي اولا واخيرا. ونعتقد ان هذا سيكون ذا اثر عميق في صيانة امن البلاد واستقرارها وتطورها وانسجامها الاجتماعي. تدور مقترحات هذه الورقة حول محور محدد هو "اندماج الشيعة في النظام السياسي".

يحقق هذا المشروع حاجتين متوازيتين:

** حاجة للطائفة الشيعية تتمثل في التخلص نهائيا من مشكلة التمييز والتهميش القائم على مبررات مذهبية، والحصول على معاملة متساوية على قاعدة المواطنة، أي كون الشيعة سعوديين اولا، لهم جميع الحقوق التي يحصل عليها بقية المواطنين وعليهم نفس الواجبات والالتزامات في اطار النظام الاساسي للحكم.

** وحاجة للدولة تتمثل في التخلص نهائيا من القلق الذي يتسبب فيه

الانقسام المذهبي وما يؤدي اليه من تحول الطائفة الشيعية الى بيئة مساعدة للانشقاق على الدولة ومعارضتها، وكذلك ارتياب الدولة تجاه علاقة الشيعة بمرجعياتهم الدينية وبشكل عام المجتمعات الشيعية في الخارج. وهي مشاعر نتفهم اسبابها بغض النظر عن رأينا في صحتها او خطئها.

الاساس النظري للمشروع

يقوم هذا المشروع على قاعدة نظرية واخلاقية محددة هي مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات. حيث نص النظام الاساسي للحكم في المملكة بصورة صريحة على المساواة بين السعوديين، فضلا عن كونه مبدأ ثابتا وقيمة عليا دينية وسياسية. ومن هنا فان الشيعة لا يطالبون باكثر من وضع هذا البند من النظام الاساسي موضع التنفيد، والتعامل معهم على اساسه كمواطنين متساوين مع بقية المواطنين في الفرص وامام القانون. ويتضمن هذا المشروع استراتيجيات مقترحة للوصول الى تطبيق كامل لمفهوم المساواة كما ورد في النظام الاساسي الذي يمثل القانون الاعلى في البلاد والمرجع لجميع السياسات والقوانين.

بناء عليه، فان المشروع يدعو الى تعزيز مفهوم المواطنة، ونبذ العنصر المذهبي في العلاقة بين الدولة والمجتمع الشيعي. ان المطالبات ذات الطبيعة المذهبية التي يقدمها احد الطرفين للاخر، لا تمثل قاعدة العلاقة بينهما. واذا كانت مقبولة لاغراض مرحلية ولتمهيد الطريق امام تعزيز التفاهم والثقة المتبادلة، فانها مقبولة في هذا الاطار فقط، أي باعتبارها مرحلية وتكتيكية. وهي مقبولة طالما كانت تقود الى تحقيق المساواة التي يضمنها النظام الاساسي.

معنى الاندماج:

يعالج مفهوم "الاندماج الوطني" مشكلة الانقسام في الدول المتعددة الاعراق او المذاهب، لا سيما تلك التي يشكل فيها هذا الانقسام ارضية للموقف السياسي او التعامل او توزيع الفرص او اتخاذ القرارت الادارية. وتبرز المشكلة بصورة اعمق حين تمارس الدولة تمييزا معلنا او مستترا،

محميا بالقانون او خارج اطار القانون، ضد فئة من المجتمع الوطني تتمايز عن البقية من حيث العرق او القومية او اللغة او المذهب او الدين.

وبغض النظر عن المجادلات حول طبيعة سياسة الدولة تجاه الشيعة السعوديين، وموقف هؤلاء تجاه الدولة، فانه يمكن القطع بان هناك سياسة تنطوي على تمييز ضد مجموع الشيعة. من المفهوم ان ظهور هذه السياسة يرجع الى ازمان قديمة وضمن فلسفة سياسية خاصة وظروف خاصة. ومن الواضح اليوم ان الدولة تسعى للبناء على فلسفة جديدة تتناسب مع التطورات المنجزة على المستوى الوطني والتغير الشامل على مستوى العالم، ومن ضمنه معالجة مشكلة التمييز الطائفي. لكن يجب الاشارة الى ان المدى الزمني الطويل الذي مورست خلاله تلك السياسة القديمة قد ادى الى توليد حالة من الارتياب في العلاقة بين الطرفين. ويشعر الشيعة – بسبب ذلك – بالغبن والمظلومية، اثر في بعض الاحيان على موقفهم من الدولة، وشكل مصدرا للتوتر الامني والسياسي.

مفهوم الاندماج يعني ازالة الاسباب التي تعيق المشاركة الطبيعية للشيعة في الحياة العامة للبلاد، ويؤدي الى التخلص نهائيا مما نعتبره مشكلة طائفية في المملكة تسبب القلق للدولة والمواطنين على حد سواء. يتحقق الاندماج حين يشعر الشيعة بان الدولة دولتهم كما هي دولة جميع المواطنين، وليس القوة الغالبة فوقهم، وحين يشعر قادة البلاد بان الشيعي هو مواطن طبيعي مثل غيره، يتمتع بنفس الفرص المتاحة ويتحمل نفس المسؤوليات، وان القانون الوطني هو المرجع الوحيد في التعامل معه. ونقترح ثلاثة مسارات لتحقيق فكرة الاندماج: التمثيل الوظيفي، التطبيع الاجتماعي، وتحييد الجانب الديني في العلاقة بين المجتمع الشيعي والدولة.

اولا – التمثيل الوظيفي

التمثيل الوظيفي يعني تحديدا فتح الباب امام الشيعة للحصول بشكل طبيعي على الوظائف في مختلف مستويات الادارة الحكومية بما يتناسب مع حجمهم النسبي وما يملكون من كفاءات. في الوقت الراهن ثمة سدود وقيود تحول دون حصول الشيعة على مناصب معينة او الارتقاء الوظيفي

الى مستويات معينة، وهناك هيئات حكومية تخلو تماما من وجود الشيعة في الادارات الوسطى، كما ان الوظائف العليا (الدرجة 14 فما فوق) تخلو تماما الا من افراد يعدون على اصابع اليد الواحدة. ينبغي ان يتمثل الشيعة في كل القطاعات الادارية والدبلوماسية والسياسية كما في الاقتصاد والإعلام. فلا معنى للاندماج بدون تمثيل اعتيادي في مؤسسات الدولة يقوم على الكفاءة والمنافسة العادلة. لا يمكن الوصول الى هذه الغاية الا بقرار سياسي يستهدف بشكل مباشر إلغاء الحواجز والموانع التي تحول دون وصول الشيعة إلى مناصب عليا في الدولة.

التمثيل من خلال الوظائف هو احد الحلول الفعالة لتحقيق الاندماج لانه من ناحية يمكن الدولة من التعرف المباشر على هموم المجتمع الشيعي ومشكلاته وتطلعاته، ويوفر لها قنوات طبيعية للتدخل والمعالجة والتاثير من دون اللجوء الى الاساليب التي ربما تنطوي على تعسف، او تصدر عن تصورات غير دقيقة. من ناحية اخرى فانه يمكن المجتمع الشيعي من التعرف على الطرق القانونية والسليمة لحل مشكلاته ونقل همومه الى قادة البلاد، وهذا يؤدي كما هو معروف في علم الادارة وفي تجارب الامم الاخرى الى عقلنة المطالب، وتسويد الاساليب الهادئة والودية في العلاقة. وفي نهاية المطاف فانه يزيل حالة الاحباط التي يشعر بها الكثير من اعضاء المجتمع، لا سيما اصحاب الكفاءة والطموح الذين يظنون ان الطريق امامهم مسدود، وان خيار الارتقاء الحياتي والوظيفي في اطار الادارة الحكومية نادر او معدوم بسبب العوائق المذهبية. فتح الباب لتوظيف الشيعة في المراكز التي بقيت مغلقة حتى الان، سوف يعيد تشكيل صورة الدولة في عيون الشيعة باعتبارها دولتهم ايضا وهي دولة كل السعوديين بغض النظر عن مذهبهم، وهذا سوف ينعكس بعمق على فكرة الولاء للوطن والدولة، وسوف يجعل الشيعي مدافعا عن الدولة مثل دفاعه عن الوطن والدين.

العوائق السياسية والعوائق الادارية

يصل الموظف الى المراتب العليا بطريقين: الاول هو الترقية بقرار سياسي، كما هو الحال في وظائف الدرجة 14 وما فوق. اما الثاني فهو

التدرج الوظيفي من المراتب الوسطى الى الاعلى. ويواجه الشيعة عسرا في كلا الطريقين. فخلال نصف قرن لم يصل مجموع الشيعة الذين حصلوا على ترقيات بالطريق الاول الى عشرة اشخاص. اما الطريق الثاني فهو مسدود تماما، فهناك دوائر حكومية (وزارة الخارجية مثلا) لا تسمح اطلاقا بتوظيف الشيعة في أي من وظائف الادارة الوسطى، وبالتالي فان طريقهم الى المراتب العليا مغلق بالضرورة. وثمة دوائر اخرى تتجاهل او تتغافل عمدا الموظفين الشيعة المشهود لهم بالاهلية والكفاءة، فلا يتجاوزون المراتب المتوسطة التي وصلوا اليها، وينتهي بهم الامر الى التجميد او الاحالة على التعاقد بينما يرتقي زملاؤهم بصورة طبيعية الى المراتب الاعلى. وهذا الصنف شائع في جميع الوزارات. من هنا فان المواطن الشيعي يشعر بالغبن والاحباط لان كفاءته لا تفتح له الطريق للارتقاء الوظيفي وخدمة وطنه، بينما تتاح لغيره ولو كان اقل منه اهلية.

ان التوصل الى حل عبر كلا الطريقين يحتاج الى قرار سياسي من خلال تعيين عدد من الشيعة الاكفاء في المراتب التي يجري شغلها بناء على قرار سياسي، وهي المراتب 14 فما فوق. وقرار سياسي يسمح لهم بالارتقاء الطبيعي في جميع دوائر الدولة، بما فيها تلك الادارات والوزارات التي لا زالت مغلقة عليهم.

الجانب الرمزي والسياسي في مسألة التمثيل

يشعر المواطنون السعوديون جميعا بالالم بسبب كثرة ما يقال عن ممارسة بلادهم لسياسة التمييز الطائفي. لكن من ناحية اخرى فان هناك انطباعا منتشرا بين عامة المواطنين بان الشيعة السعوديين هم "صنف ثاني" او غير موثوقين من الدولة او غير مقبولين الخ. وبسبب هذا الانطباع فان بعض الاداريين لا يتورع عن تقديم غير الشيعي على الشيعي بغض النظر عن المؤهلات الشخصية لكل منهم، ويظهر هذا بشكل اوضح حين يجري التنافس على وظائف نادرة او رئيسية، وحين يكون المنافس قريبا او ذا علاقة بصاحب القرار. وهذا امر معروف للاسف في الدوائر الحكومية. ويبرر عادة بان الدولة لا ترغب في الشيعي او انه غير موثوق،

او غير مدعوم. ومع علمنا بان الكثير من هذه الممارسات والمبررات غير مرضية عند قادة البلاد، الا انها واقع قائم ويحتاج الى علاج. وفي رأينا ان تعيين عدد من الشيعة في وظائف ذات قيمة رمزية مثل وزير او وكيل وزارة او سفير سوف يمثل رسالة الى الجميع بان الدولة لا تميز بين مواطنيها، وانها مفتوحة لجميع الاكفاء دون نظر الى مذاهبهم. وان السعوديين جميعا اكفاء لبعضهم ومتساوون امام القانون.

خلاصة القول ان تعيين عدد من الشيعة في مناصب عليا سوف يعالج كثيرا من المشكلات وسوف يساعد بفاعلية في ادماج الشيعة في النظام السياسي، الامر الذي يخلصهم من حالة الاحباط ويعزز ولاءهم للدولة، كما انه من جانب اخر سيخلص الحكومة من حالة الارتياب في موقف الشيعة وتاثير اختلافهم المذهبي على موقفهم السياسي، ويوفر لها قناة فعالة للتاثير على المجتمع وقيادته على افضل الوجوه. واخيرا فانه يخلص الدولة من تبعة التصرفات التي يقوم بها البعض بدوافع غير نبيلة وهي تصرفات تخدش صورة المملكة امام مواطنيها وامام العالم .

الاجراءات المقترحة:

1- تعيين عدد من الشيعة في وظائف ذات قيمة رمزية مثل وزير او وكيل وزارة او سفير وما اشبه.

2- تعيين مستشارين من الشيعة في المواقع التي ترد اليها قضايا تتعلق بهم مثل الديوان الملكي او ديوان سمو ولي العهد او امارة المنطقة وسواها كي تكون عينا للدولة الرشيدة على اوضاع هذه الطائفة وما تتطلع اليه وما يعرض لها.

3- رفع الحظر (المقصود او العفوي) على توظيف الشيعة في المراتب الادارية المتوسطة والعليا في بعض الوزارات مثل وزارة الخارجية والعدل والداخلية. ونشير هنا الى ان مدينة القطيف ذات الاغلبية الشيعية لم يعين فيها مدير بلدية من اهلها منذ ثلاثين عاما وحتى الان. كما ان رئاسة تعليم البنات تخلو تماما من اداريات من الشيعة، وكذلك الحال في

وزارة التعليم العالي التي ابت حتى اليوم تعيين عميد كلية شيعي رغم كثرة المؤهلين وقدامى الاساتذة.

4- معالجة العوائق التي تحول دون ارتقاء الموظفين الشيعة الطبيعي في الوظائف الحكومية، من خلال توجيه محدد بهذا الشأن وتعيين جهة للشكوى في حال حدث تمييز من هذا النوع.

ثانيا: التطبيع الاجتماعي

بذلت الحكومة والنخبة المثقفة في البلاد جهودا طيبة لتخفيف المشاعر الطائفية التي تصعد الى السطح بين حين وآخر. ولعل ابرز تلك المبادرات هو اقامة مؤتمر الحوار الوطني الذي رعاه خادم الحرمين الشريفين اعزه الله. لقد اثبت هذا المؤتمر وما ترتب عليه من مبادرات ان السعوديين قادرون على حل مشكلاتهم وخلافاتهم في اطار بلدهم وتحت رعاية حكومتهم. ونحن نرى اليوم الكثير من الثمار الطيبة لتلك المبادرة. نحن بحاجة الى مواصلة وتوسيع هذا المنهج والتركيز على هدفه الاساسي وهو جعل المواطنة والانتماء الى الوطن المعيار الاعلى في العلاقة بين السعوديين.

ان سنينا متطاولة من التفارق والتشاحن المذهبي لا يمكن علاجها بين ليلة وضحاها. لكن الظروف الحالية تسمح لنا بالقول ان هذا العلاج سيكون ممكنا وقريب المنال. لكي نعالج المشكلة فيجب اولا تحديدها، ونعتقد ان جوهرها يكمن في اعتبار الشيعة السعوديين "شيئا مختلفا" او "غريبا"، ولهذا فان البعض لم يتورع عن نسبتهم الى الخارج او اعتبارهم عبئا الخ. ولهذا السبب ايضا فقد بات ظهور المواطن الشيعي على الصعيد الوطني العام مسألة تلفت النظر وكأنها حالة فريدة. في الحقيقة فان استمرار هذه الحالة سوف يبطيء او ربما يعيق الجهود الطيبة التي تبذلها الحكومة والنخبة المثقفة لاشاعة التفاهم وتعزيز مسيرة البناء الوطني الشامل وتحقيق الاجماع التام وراء الدولة والقيادة.

علاج هذه الحالة يكمن في تطبيع الوجود الشيعي على المستوى الوطني، وقد اشرنا سلفا الى دور الوظيفة الحكومية في هذا المجال، ونشير الان الى الوسيلة الاخرى الفعالة ونعني بها الاعلام. فمن الواضح ان كثيرا

من السعوديين لم يتعرفوا على مواطنيهم الشيعة الا في الفترة الاخيرة وذلك بفضل الوسائل الاعلامية، المحلية والاجنبية. لكننا ندرك ان وسائل الاعلام الخارجية لا يمكن ان تقوم بهذه المهمة، بل وقد تستخدمها لاغراض ليست في مصلحة البلاد. بل يمكن القول ان تحفظ وسائل الاعلام المحلية ولا سيما الحكومية منها على ظهور الشيعة من خلالها قد جعل القنوات الاجنبية النافذة الوحيدة للتعارف بين الشيعة السعوديين وبقية المواطنين. وهذا بذاته يخلق اشكالا يتمثل في النظر الى الخارج كوسيلة وحيدة للتعبير عن الذات واصلاح الاوضاع. من هنا فاننا ندعو الحكومة الى فتح قنوات الاعلام المحلي، ولا سيما الحكومي منه امام الشيعة لكي يظهروا كما هم، أي كمواطنين يجمعهم مع بقية السعوديين ولاؤهم للبلد وقيادته، وتجمعهم نفس الامال والتطلعات والهموم الحياتية، يعبرون عن انفسهم كما هم في واقع الحياة وليس كما تصوره الكتب القديمة او دعايات المعادين للمملكة والساعين لاصطياد الاخطاء واستثمار العيوب التي لا يخلو منها أي مجتمع في العالم. ظهور المجتمع الشيعي بصورة عامة ولا سيما شخصياته البارزة على وسائل الاعلام سوف يؤدي تدريجيا الى ازالة الشعور السائد بان الشيعي محجور عليه او محروم، كما سيزيل الانطباع بان الشيعة السعوديين كيان غريب او مريب او مشكل. وسوف يكشف للجميع ان السعودي الشيعي هو سعودي اولا وانه مواطن طبيعي مثل كل مواطن اخر له نفس الهموم والاهتمامات والمشاعر والتطلعات وان اختلف مذهبه. ان بلادنا بحاجة الى التاكيد دائما على وحدتها واجماع شعبها. الوسيلة الاقوى لتعزيز هذه المشاعر هي ان ينظر السعوديون الى انفسهم كمجموع واحد في مركب واحد يجمعهم الوطن ولا يفرق بينهم اختلاف المذهب.

الاجراءات المقترحة:

1- رفع التحفظ (المقصود او العفوي) على ظهور الشيعة السعوديين في وسائل الاعلام، ولا سيما الرسمية منها.

2- تشجيع الحوارات والاعمال المشتركة التي تؤكد على التنوع المذهبي في اطار الوحدة الوطنية.

3- اشراك الشيعة السعوديين في المجامع الدينية، سيما تلك التي يشارك فيها شيعة من خارج المملكة مثل رابطة العالم الاسلامي وامثالها، وكذلك النشاطات الدولية التي تقوم بها وزارة الشؤون الاسلامية لمحو الاتهامات الموجهة للمملكة بالتمييز وامثاله والتاكيد على الجامع الوطني للسعوديين.

4- السماح للشيعة باصدار صحف او مجلات محلية في المنطقة الشرقية، وكذلك تشجيعهم على طباعة ونشر كتبهم داخل البلاد، من خلال تخفيف الرقابة الزائدة، وهي خطوة ستقود بالضرورة الى ضبط الايقاع الثقافي في اطار حاجات الوطن وخصوصياته.

ثالثا: تحييد الجانب الديني في العلاقة بين المجتمع الشيعي والدولة

يشكل الاختلاف المذهبي مصدرا للكثير من المشكلات في العلاقة بين المجتمع الشيعي والدولة. ولحسن الحظ فقد اتخذت الدولة مبادرات جيدة مثل رفع الحظر عن بناء المساجد والتخفيف من القيود على ممارسة الشعائر الدينية اضافة الى حظر الكتابات والمواد الاعلامية التي تثير حساسيات مذهبية. وقد اثمر ذلك عن فهم جديد في اوساط الطائفة، سيما النخبة ووجوه المجتمع يدعو الى التعاضد مع الدولة وشد ازرها في مواجهة التحديات وغض الطرف عن الاساءات التي تصدر احيانا من هذا الطرف او ذاك.

وفي اعتقادنا ان البلاد بحاجة الى علاج طويل الامد لمسألة الاختلاف المذهبي، للحيلولة دون استغلاله من قبل البعض، ومنع تاثيره على العلاقة الطيبة بين المجتمع والدولة، او جعله مدخلا لتعكير الامن والاستقرار في البلاد. منطلق العلاج هو تفهم الطبيعة الخاصة للمؤسسة الدينية عند الشيعة، ولا سيما كونها اهلية ومستقلة. احتفظ العمل الديني عند الشيعة بهاتين الصفتين منذ قديم الزمان وحتى اليوم. وهذا سائد حتى في ايران التي يحكمها علماء دين شيعة، فالمساجد والحسينيات والمدارس الدينية وممارسة الشعائر الفردية او الجمعية تقام وتدار كلها من جانب الاهالي وعلمائهم. وبشكل عام فان تدخل الدولة في الامور الدينية ليس من الامور

المقبولة او المريحة عند الشيعة. ولهذا فان تحييد الجانب الديني في العلاقة بين المجتمع الشيعي والدولة لا يتم من خلال الامر والنهي، بل من خلال مفهوم " الدعم والتنظيم". نحن اذن بحاجة الى صياغة معادلة متوازنة تكفل - من جهة - تقبل الشيعة وتعاونهم، و- من جهة اخرى - تلبية حاجة الحكومة وازالة بواعث القلق التي تراود الرسميين ازاء هذا الموضوع.

نقترح ابتداء تعريف وتحديد حاجة الدولة، وجوهرها كما نعتقد هو: جعل العمل الديني الشيعي متسقا مع الحاجات الوطنية، ولا سيما تعزيز الولاء للوطن ومنع استغلال الدين في امور تقود الى الاضطراب الامني او السياسي او تدخل الاجانب في شؤون البلاد.

اما حاجة المجتمع الشيعي في الجانب الديني فهي على وجه التحديد: ممارسة الشعائر الدينية والتثقيف الديني وفق الاعراف الجارية منذ قديم الزمان في امان واطمئنان ومن دون تدخل سلبي او اعاقة من جانب الاجهزة الرسمية.

الاجراءات المقترحة

1- انشاء هيئة رسمية لرعاية وتنظيم الشؤون الدينية، لا تقل من حيث الترتيب الاداري عن وكالة وزارة، تقوم بالاشراف على التنظيم المقترح وما يتعلق به مستقبلا، ويمكن ان تكون هذه الهيئة مستقلة او تابعة لوزارة الشؤون الاسلامية، على ان يرأسها موظف من الطائفة الشيعية.

2- العمل على تشجيع قيام مرجعية دينية محلية، من خلال الاعتراف الرسمي بالمدارس الدينية الشيعية ومعادلة الشهادات التي تمنحها بنظيرتها في المدارس الدينية الاخرى.

3- الاعتراف الرسمي بالاوقاف الشيعية والجهات الموقوفة عليها من جانب المحاكم الشرعية وكتابات العدل، بما يسهل استثمارها للاغراض الخيرية والتدقيق في حسن ادارتها من جانب الهيئة المشار اليها سابقا او محكمة الاوقاف والمواريث الجعفرية او بالتعاون بين الجهتين.

4- الفصل بين الجانبين السياسي والديني في علاقة الشيعة السعوديين مع

المرجعيات الدينية في الخارج من خلال ارساء علاقات حسنة بين الدولة وتلك المرجعيات من اجل تسويد التفاهم والتقدير المتبادل للهموم والحاجات والتعاون في حل المشكلات.

خلاصة

ينطلق مشروع "الاندماج" من تحليل للظروف السياسية القائمة في المملكة والاقليم، ويبني على ما تم انجازه من خلال الحوار بين المجتمع الشيعي والدولة خلال السنين الماضية. يستهدف هذا المشروع تصفية نهائية للمشكلة المزمنة في العلاقة بين الشيعة السعوديين وحكومتهم، من خلال اندماجهم في النظام السياسي الوطني كمواطنين طبيعيين تحت سقف النظام الاساسي للحكم في المملكة وما قرره من مساواة كاملة بين المواطنين. يحقق المشروع غرضا مزدوجا فهو ينهي حالة التمييز التي يعانيها الشيعة، كما يقضي على حالة الارتياب التي تساور الدولة تجاههم. ويعزز فوق ذلك سلامة الوطن ويعزز مناعته في مقابل التحديات الناتجة عما يجري في المحيط الاقليمي من تقلبات وتغيرات. يقترح المشروع ثلاثة مسارات لتحقيق الاندماج هي: رفع العوائق امام مشاركة الشيعة في الوظائف العامة ولا سيما في المراتب العليا، تطبيع الوجود الشيعي في المملكة، وتحييد الجانب الديني والمذهبي في العلاقة بين الطرفين من خلال تبني مفهوم "الدعم والتنظيم".

ونتطلع الى عرض هذا المشروع للمناقشة بين نخبة الشيعة وقادة البلاد لاستكشاف امكانية تطبيقه او صياغة بدائل افضل، ومدى ما يمكن لهذه النخبة ان تقدمه في دعم توجهات الحكومة الاصلاحية.

حفظ الله بلادنا وصانها ووفق ولاة امرنا وزادهم رفعة وعزا

والله ولي التوفيق.

الشيخ حسن موسى الصفار/ د.توفيق السيف

جعفر الشايب/ د. صادق الجبران/ محمد باقر النمر

قدم لسمو ولي العهد الامير سلطان بن عبدالعزيز في 7 أغسطس 2008

(١٣)

"دولة الحقوق والمؤسسات"

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد:

فنهنئكم بما منّ الله به عليكم من الشفاء ونسأله لكم مزيد العافية وأن يعينكم على تحقيق ما وعدتم به من الإصلاح والعدل ورفع الظلم واجتثاث الفساد.[1]

خادمَ الحرمين الشريفين: إنّ الثورات التي بدأها الشباب وأنضم لهم الشعب بكل فئاته ومكوناته في كلٍ من تونس ومصر وليبيا وغيرها لتؤذن بأنّ القائمين على الأمر في البلاد العربية مالم يستمعوا لصوت الشباب وتطلعاتهم وطموحاتهم ويصغوا لمطالب شعوبهم في الإصلاح والتنمية والحرية والكرامة ورفع الظلم ومقاومة الفساد فإنّ الأمور مرشحة لأن تؤول إلى عواقب وخيمة وفوضى عارمة تسفك فيها الدماء وتنتهك فيه الحرمات ويختل فيها الأمن.

إنّ بلادنا بحاجة شديدة إلى إصلاح جذري جادٍ وسريع يعزز وحدة هذا الوطن ويحفظ مكاسبه ويحقق له الأمن والاستقرار. ونرى أن هذا الإصلاح يرتكز على معالم منها:

1. أن يكون مجلس الشورى منتخباً بكامل أعضائه، وأن تكون له الصلاحية

---

(1) تاريخ البيان هو 22 فبراير 2011، لكنه راج الكترونيا قبل ذلك. وقد جمع البيان أكثر من 8000 توقيع.

الكاملة في سنّ الأنظمة والرقابة على الجهات التنفيذية بما في ذلك الرقابة على المال العام، وله حق مساءلة رئيس الوزراء ووزرائه.

2. فصل رئاسة الوزراء عن الملك على أن يحظى رئيس مجلس الوزراء ووزارته بتزكية الملك وبثقة مجلس الشورى.

3. العمل على إصلاح القضاء وتطويره ومنحه الاستقلالية التامة، وزيادة عدد القضاة بما يتناسب مع ارتفاع عدد السكان وما يترتب على ذلك من كثرة القضايا.

4. محاربةُ الفساد المالي والإداري بكل صرامة ومنع استغلال النفوذ أياً كان مصدره ومقاومة الإثراء غير المشروع وتفعيلُ هيئة مكافحة الفساد لتقوم بواجبها في الكشف عن الفساد ومساءلةُ من يقع منه ذلك وإحالته إلى القضاء.

5. الإسراع بحلّ مشكلات الشباب ووضع الحلول الجذرية للقضاء على البطالة وتوفير المساكن لتتحقق لهم بذلك الحياة الكريمة.

6. تشجيع إنشاء مؤسسات المجتمع المدني والنقابات وإزالة كافة العوائق التنظيمية التي تحول دون قيامها.

7. إطلاق حرية التعبير المسؤولة وفتح باب المشاركة العامة وإبداء الرأي، وتعديل أنظمة المطبوعات ولوائح النشر.

8. المبادرة إلى الإفراج عن مساجين الرأي وعن كل من انتهت محكوميته أو لم يصدر بحقه حكم قضائي دون تأخير. وتفعيل " الأنظمة العدلية " بما فيها " نظام الإجراءات الجزائية " والتزام الأجهزة الأمنية و "المباحث العامة " بتلك الأنظمة في الايقاف والتحقيق والسجن والمحاكمة وتمكين السجناء من اختيار محامين للدفاع عنهم وتيسير الاتصال بهم ومحاكمتهم محاكمة علنية حسب ما نصت عليه تلك الأنظمة.

و في الختام فإنّنا نؤكد تمسكنا بوحدة هذا الوطن والحفاظ على كيانه والحرص على أمنه ومنجزاته ونبذ العنف والإخلال بالأمن والالتزام بصور التعبير السلمي.

وفقكم الله وسدد خطاكم وأعانكم على كل خير»

(١٤)

"رسالة ٢٣ فبراير ٢٠١١"

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود... حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد...

نحن الموقعون أدناه من شباب هذا الوطن، نهنئكم ونهنئ المواطنين، على عودتكم سالمين إلى أرض البلاد بعد أن منّ الله عليكم بالشفاء.(1)

إن الأحداث الجسام التي تمرّ بها الأمّة العربيّة في هذه اللحظة التاريخيّة، دفعتنا إلى التشاور حرصاً على سلامة وطننا من الاضطراب أو الاحتقان، مستذكرين نهجكم في الحوار مع النخب بعد أحداث سبتمبر 2001، ودعوتكم إلى مبادرة الحوار الوطني عام 2003، وقراراتكم

---

(1) الموقعون: أحمد عدنان، أحمد العلي، أحمد الملا، أسماء المحمّد، أيمن الجعفري، بثينة النصر، بدر باسم الإبراهيم، جمال بنون، حسن مهدي المصطفى، حسين العوامي، حمود الزيادي العتيبي، خالد يسلم عصم، ديما محمد إخوان، سال محمد باجنيد، سعيد الوهّابي، شاكر السفياني، الشيماء محمد سعيد طيّب، عاصم الغامدي، عبدالرحمن الموكلي، عبدالعزيز الحيص، عبدالله الزماي، عبدالله المالكي، عبدالله عادل طيّب، عبدالوهاب العريّض، عصام الزامل، عضوان الأحمري، علي الرباعي، علي الظفيري، علي صبحي الغزاوي، عمر جستنيّة، غرم الله الصقاعي، فاطمة رفيق البنوي، لمى مصطفى صبري، ماجد إبراهيم، محمد الرطيّان، محمد جستنيّة، محمد زكي الخبّاز، محمد عبد رب الرسول الصادق، محمود عبدالغني صبّاغ، مشاري الغامدي، نسيمة السادة، نواف القديمي، نوره يوسف العجاجي، هاني حمّاد الظاهري، وائل فؤاد أبومنصور، وليد الخضيري، وليد سليس.

الإصلاحيّة التي ننظر إليها بعين التأييد والدعم. وقد خلصنا إلى ضرورة القراءة الواعية لتطوّر المجتمعات ومواكبته. لذا فإننا نعتقد أن الوطن العزيز بحاجة إلى سلسلة من القرارات التي تدعم وحدته الوطنيّة وتعزز استقراره الداخلي:

1 - نقترح، أن يُدعى إلى مؤتمر حوار وطني ذي توصياتٍ مُلزِمة، تُعْهَد إليه مراجعة وتطوير الأنظمة الثلاثة (النظام الأساسي للحكم، مجلس الشورى، مجالس المناطق) إضافة إلى نظام مجلس الوزراء - بمناسبة مرور عقدين على إصدارها - على أساس دعم مكافحة الفساد، ودعم استقلال القضاء وكفاءته، وتعزيز قيم المواطنة والحريّة والعدالة وسيادة القانون والتنوع والمساواة بين المواطنين واحترام حقوق الفرْد وتمكين المرأة من حقوقها كاملة. ونرى أن يُدعى إلى هذا الحوار النخب الشابة - من الجنسيْن - بالإضافة إلى من شارك في مؤتمر الحوار الوطني الثاني بمكة وأهل الاختصاص الذين أبدوا ملاحظاتهم على تلك الأنظمة.

2 - نقترح، أن تُؤسَّس "محكمة نظاميّة عليا" تحمي "النظام الأساسي للحكم" من أيّة انتهاكات وتجاوزات.

3 - نقترح، أن يُعاد تشكيل الحكومة بالمعايير الدقيقة والصارمة والشاملة للجدارة، بهدف خفض متوسط أعمار الوزراء إلى 40 سنة، وإتاحة الفرصة للمرأة كي تمارس دورها داخل المجلس.

4 - نقترح، أن يُعاد تشكيل مجلس الشورى لخفض متوسط أعمار الأعضاء إلى 45 سنة، واستيعاب الناشطين المهتمّين بالشأن العام - من الرجال والنساء - المشهود لهم بسابقة العمل للمصلحة العامة والكفاءة والنزاهة والعلم والخبرات المتراكمة. وهذا يسري - أيضاً - على مجالس المناطق.

5 - نقترح، أن تتولى الحكومة، بالتعاون مع مجلس الشورى، في إطار خطة زمنيّة معلنة، تطبيق أهم ما جاء في توصيات الحوار الوطني الثاني بمكة:

- تسريع عملية الإصلاح السياسي وتوسيع المشاركة الشعبية (عبر تعزيز دور المجتمع المدني، وإقرار الانتخابات لمجالس المناطق ومجلس

الشورى، والتعجيل بإجراء الانتخابات البلديّة، وأن لا يحال بين المرأة وحقها في التصويت والترشح).

- تطوير وسائل الاتصال بين الحاكم والمحكوم، والفصل بين السلطات الثلاث.
- التأكيد على ضبط الشأن الاقتصادي بما يحافظ على المال العام، وتحقيق مبادئ الشفافيّة والمحاسبة والتنمية المتوازنة.
- الدعوة إلى تجديد الخطاب الديني بما يتناسب والمتغيّرات المعاصرة.
- ترسيخ مفاهيم الحوار في المجتمع السعودي.
- تطوير مناهج التعليم في مختلف التخصصات على ايدي المتخصصين، بما يضمن اشاعة روح التسامح، والوسطيّة، وتنمية المهارات المعرفيّة، للإسهام في تحقيق التنمية الشاملة، مع التأكيد على ضرورة استمرار المراجعة الدوريّة لها. ودعم المناشط الطلابيّة غير الصفيّة.
- رصد الظواهر المجتمعيّة السلبيّة، ووضع الخطط المستقبليّة لمعالجتها، بالتعاون بين الجامعات ومؤسسات البحث العلمي.
- تعزيز دور المرأة في كافة المجالات.
- وضع استراتيجيّة شاملة تساعد على استقطاب الشباب وتبعدهم عن الغلو والتطرف وتوفير فرص التوظيف والتدريب والتأهيل والتوسّع في برامج القبول في مؤسسات التعليم المختلفة.

وختاماً، نؤكد لكم، أن دوافع هذه الاقتراحات: الحرص على المصالح العليا للوطن، والتحسّب لمفاجآت المستقبل، والولاء للنظام الأساسي للحكم، والثقة برؤيتكم السديدة ومنهجكم الإصلاحي المخلص.

دمتم في رعاية الله وحفظه وذخراً لهذا الوطن وشبابه.

(١٥)

"إعلان وطني للإصلاح"

بسم الله الرحمن الرحيم

لا يخفى على أحد ما ترتب على الثورتين التونسية والمصرية من تفاعلات، وما ظهر بسببهما من تأزمات وحراك سياسي في العديد من الأقطار العربية – وبلادنا في القلب منها –، الأمر الذي أوجد ظروفا تفرض علينا جميعا مراجعة أوضاعنا، وبذل أقصى الجد في إصلاحها قبل أن تزداد تفاقما، ونجد أنفسنا أمام تطورات لا يمكن درؤها ولا التنبؤ بعواقبها.(1)

وقد سبق لنخبة من المثقفين السعوديين أن قدموا لخادم الحرمين الشريفين في يناير 2003 مقترحات محددة ضمن وثيقة "رؤية لحاضر الوطن ومستقبله" . وقد رحب بها سلمه الله ووعد بالنظر فيها. كما أعلن عدد من كبار المسئولين في أوقات لاحقة بان الحكومة عازمة على تبني سياسات إصلاح واسع النطاق في جهاز الدولة، وفي علاقتها مع المجتمع السعودي.

الآن، وبعد مرور عقد على تلك الوعود، فان الإصلاحات الموعودة لم يتحقق منها إلا النزر اليسير، ونعتقد آن المشكلات التي أشير إليها في وثيقة الرؤية وما تبعها من خطابات مطلبية، قد تفاقمت بسبب تأخر الإصلاح السياسي.

إن الوضع الراهن مليء بالمحاذير وأسباب القلق. وإننا نشهد مع سائر أبناء الشعب السعودي انحسار الدور الإقليمي البارز الذي عرفت به بلادنا، وترهل الجهاز الحكومي، وتدهور كفاءة الإدارة، وشيوع الفساد

(1) جمع هذا البيان أكثر من عشرة آلاف توقيع.

والمحسوبيات، وتفاقم العصبيات، واتساع الفجوة بين الدولة والمجتمع، ولا سيما الأجيال الجديدة من شباب الوطن، الأمر الذي يُخشى أن يؤدي إلى نتائج كارثية على البلاد والعباد، وهذا ما لا نرضاه لوطننا وأبنائنا.

إن معالجة هذه الأوضاع تستوجب مراجعة جادة، والإعلان الفوري عن تبني الدولة والمجتمع معا لبرنامج إصلاحي واسع النطاق، يركز على معالجة العيوب الجوهرية في نظامنا السياسي، ويقود البلاد نحو نظام ملكي دستوري راسخ البنيان.

إن رضا الشعب هو الأساس لشرعية السلطة، وهو الضمان الوحيد للوحدة والاستقرار وفاعلية الإدارة الرسمية، وصون البلاد من التدخلات الأجنبية. وهذا يتطلب إعادة صياغة العلاقة بين المجتمع والدولة، بحيث يكون الشعب مصدرا للسلطة، وشريكا كاملا في تقرير السياسات العامة عبر ممثليه المنتخبين في مجلس الشورى، وأن يكون غرض الدولة هو خدمة المجتمع وصيانة مصالحه والارتقاء بمستوى معيشته، وضمان كرامة أفراده وعزتهم ومستقبل أبنائهم.

لهذا فإننا نتطلع إلى إعلان ملكي يؤكد بوضوح على التزام الدولة بالتحول إلى " ملكية دستورية"، ووضع برنامج زمني يحدد تاريخ البدء بالإصلاحات المنشودة والشروع في تطبيقها وتاريخ الانتهاء منها. كما يؤكد تبنيها للأهداف الكبرى للإصلاح، أي: سيادة القانون، والمساواة التامة بين أفراد الشعب، والضمان القانوني للحريات الفردية والمدنية، والمشاركة الشعبية في القرار، والتنمية المتوازنة، واجتثاث الفقر، والاستخدام الأمثل للموارد العامة.

ومما نراه في هذا الصدد أن يتضمن البرنامج الإصلاحي العناصر التالية:

أولاً: تطوير النظام الأساسي للحكم إلى دستور متكامل يكون بمثابة عقد اجتماعي بين الشعب والدولة. بحيث ينص على أن الشعب هو مصدر السلطة، والفصل بين السلطات الثلاث: التنفيذية والقضائية والتشريعية، وكون السلطات محددة، وربط الصلاحيات بالمسؤولية والمحاسبة، وعلى المساواة بين المواطنين كافة، والحماية القانونية للحريات الفردية والمدنية،

وضمان العدالة، وتكافؤ الفرص. والتأكيد على مسؤولية الدولة في ضمان حقوق الإنسان، وكفالة حق التعبير السلمي عن الرأي، وتعزيز الحريات العامة، بما فيها الحق في تكوين الجمعيات السياسية والمهنية.

ثانيا: التأكيد على مبدأ سيادة القانون ووحدته، وخضوع الجميع - رجال الدولة وعامة المواطنين - له، على نحو متساو ومن دون تمييز، وتحريم التصرفات الشخصية في موارد الدولة أو استعمالها خارج إطار القانون.

ثالثا: اعتماد الانتخاب العام والمباشر وسيلة لتشكيل المجالس البلدية ومجالس المناطق ومجلس الشورى، ومشاركة النساء في الترشيح والانتخاب.

رابعا: إقرار مبدأ اللامركزية الإدارية، وتخويل الإدارات المحلية في المناطق والمحافظات جميع الصلاحيات اللازمة لإقامة حكم محلي فعال ومتفاعل مع مطالب المواطنين في كل منطقة.

خامسا: تفعيل مبدأ استقلال السلطة القضائية، بإلغاء جميع الهيئات التي تقوم بادوار موازية خارج إطار النظام القضائي، وإشراف المحاكم على التحقيق مع المتهمين وأوضاع المساجين، وعلى هيئة الادعاء العام، وإلغاء التعليمات والأنظمة التي تحد من استقلال القضاء وفعاليته، أو تحد من حصانة القضاة، أو تفتح الباب للتدخل في اختصاصات القضاء. كما يجب الإسراع بتدوين الأحكام وتوحيدها. وتقنين التعزيرات، واعتبار ما وقعت عليه حكومتنا من عهود ومواثيق دولية لحقوق الإنسان جزءاً من منظومة الأحكام القضائية.

فكل ذلك يضمن العدل والمساواة والانضباط في تطبيق الأحكام. كما يجب تفعيل نظام الإجراءات الجزائية ونظام المرافعات لتحقيق ما ذكر، ومنع أي إجراء أو تصرف خارج إطارهما، أو انتهاك لحدودهما.

سادسا: التعجيل بإصدار نظام الجمعيات الأهلية الذي اقره مجلس الشو رى، وفتح الباب أمام إقامة مؤسسات المجتمع المدني بكل إشكالها وإغراضها، باعتبارها قناة لترشيد وتأطير الرأي العام، وتفعيل المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار.

سابعا: رغم اتساع النقاش حول حقوق المرأة السعودية، إلا أن الحكومة

لم تتخذ ما يكفي من إجراءات للوفاء بمتطلبات هذا الملف المقلق، لأن إهمال حقوق النساء أو تأجيلها يساهم في تعميق مشكلة الفقر والعنف، كما يضعف من مساهمة الأسرة في الارتقاء بمستوى التعليم. والمطلوب اتخاذ الإجراءات القانونية والمؤسسية الكفيلة بتمكين النساء من نيل حقوقهن في التعلم والتملك والعمل والمشاركة في الشأن العام دون تمييز.

ثامنا: إصدار قانون يحرم التمييز بين المواطنين، لأي سبب وتحت أي مبرر، ويجرم أي ممارسة تنطوي على تمييز طائفي أو قبلي أو مناطقي أو عرقي أو غيره، كما يجرم الدعوة إلى الكراهية لأسباب دينية أو غيرها. ووضع إستراتيجية اندماج وطني، تقر صراحة بالتعدد الثقافي والاجتماعي القائم في المجتمع السعودي، وتؤكد على احترامه، وتعتبره مصدر إثراء للوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي. نحن بحاجة إلى إستراتيجية فعالة للاندماج الوطني تعالج وضع الشرائح التي تتعرض للإقصاء والتهميش أو انتقاص الحقوق لأي من الأسباب المذكورة أعلاه، وتعويضها عما تعرضت له في الماضي.

تاسعا: لقد كان قرار خادم الحرمين الشريفين تشكيل هيئة لحقوق الإنسان، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، من الخطوات المبشرة التي علقت عليها الآمال. لكننا نجد الآن أن كلا من الهيئة والجمعية قد تحولتا إلى ما يشبه دائرة بيروقراطية تقوم بدور محدود في الدفاع عن حقوق المواطنين، وتغفل الكثير. ومن أسباب هذا التراجع تدخل الحكومة في تعيين أعضائهما، فضلا عن رفض الكثير من الأجهزة الحكومية للتعامل معهما.

لذلك يجب أن تكون صيانة حقوق المواطن والمقيم وحمايتهم من العسف والإذلال في رأس الأولويات لأي حكومة ومجتمع. ولهذا نطالب بإلغاء القيود الحكومية المفروضة على الهيئة والجمعية، وضمان استقلالهما في إطار القانون، كما نطالب بتشريع حق تكوين جمعيات أهلية أخرى للدفاع عن حقوق الإنسان.

عاشرا: لا كرامة من دون عيش كريم. لقد انعم الله على بلادنا بخير كثير، لكن شريحة كبيرة من مواطنينا تشكو الفقر وضيق ذات اليد. وشهدنا

تأخر الحكومة في علاج مشكلة البطالة والسكن، وتحسين مستوى المعيشة، ولا سيما في المناطق القروية وحواشي المدن، وبين المتقاعدين وكبار السن، ولا نرى مبرراً للفشل في وضع حلول لهذه المشكلات. ونعتقد إن عدم طرح هذه القضايا للنقاش العام، وإغفال دور القطاع الخاص والمجتمع المدني عند التفكير في مثل هذه المشكلات، والنظر إليها بمنظار تجاري بحت، قد حولها من مشكلات إلى معضلات، وأصبحت من ثم أسباباً لإذلال المواطنين والتضييق عليهم.

حادي عشر: كشفت السنوات الماضية عن تفاقم العبث بالمال العام، وسوء إدارته، الأمر الذي يستوجب قيام مجلس الشورى المنتخب باستخدام صلاحياته في مراقبة ومحاسبة كافة الأجهزة الحكومية. وله أن ينشئ الهياكل والأجهزة الإدارية المستقلة والقادرة على تأدية مهامها الرقابية، وإعلان ما تتوصل إليه للشعب، وخاصة ما يتعلق منها بالفساد الإداري وسوء استخدام السلطة والعبث بالمال العام من قبل الأجهزة الحكومية. ونؤكد في هذا المجال على ضرورة اعتماد مبدأ الشفافية والمحاسبة، وإقامة إطار مؤسسي لضمان هذين المبدأين، يتمثل في:

أ) إقامة هيئة وطنية للنزاهة، تتمتع باستقلالية وحصانة في المراقبة، وإعلان نتائج التحقيق إمام الرأي العام.

ب) تمكين المواطنين من الاطلاع على استخدامات المال العام من جانب الأجهزة الحكومية، وإلغاء القيود التي تمنع الصحافة من كشف المعاملات التي يشتبه في كونها تنطوي على فساد.

ثاني عشر: لقد قفزت عائدات البترول خلال الأعوام الخمسة الماضية إلى مستويات عالية، وتوفرت للحكومة أموال طائلة، كان ينبغي الاستفادة منها، وترشيد إنفاقها، بدلاً من تبذيرها في مشاريع باهظة الكلفة وقليلة الجدوى. لهذا نطالب بضرورة إعادة النظر في الأسس التي توضع على أساسها خطط التنمية الخمسية، وتبني إستراتيجية طويلة الأمد للتنمية الشاملة، تركز على توسيع قاعدة الإنتاج الوطني، ووضع الأساس لمصادر

اقتصادية بديلة، وتوفير الوظائف، وتعميق مشاركة القطاع الخاص في تقرير السياسات الاقتصادية.

في الختام نؤكد على دعوتنا للقيادة السياسية، لتبني برنامج الإصلاح المقترح.

ولكي يثق الجميع في صدق النية والعزم على الإصلاح فانه يتوجب البدء بأربع خطوات فورية:

1. صدور إعلان ملكي يؤكد عزم الحكومة على الأخذ ببرنامج الإصلاح السياسي، ووضع برنامج زمني محدد للشروع فيه وتطبيقه.
2. الإفراج الفوري عن السجناء السياسيين، وتقديم من ثبت ارتكابهم لجنايات إلى المحاكمة دون تأخير، مع تامين الضمانات القضائية الضرورية لكل متهم.
3. إلغاء أوامر حظر السفر التي فرضت على عدد كبير من أصحاب الرأي.
4. رفع القيود المفروضة على حرية النشر والتعبير، وتمكين المواطنين من التعبير عن آرائهم بصورة علنية وسلمية. ووقف الملاحقات التي يتعرض لها أولئك الذين يعبرون عن رأيهم بصورة سلمية.

إننا إذ نوجه هذا الخطاب لقيادتنا السياسية ومواطني بلادنا، فإننا نؤكد على تضامن الجميع، الشعب والحكومة، في مواجهة الإخطار المحدقة بنا، وتلافي أي مفاجآت غير متوقعة. ونثق في استيعاب الجميع للدروس المستفادة مما جرى في الدول العربية الشقيقة.

إن مواجهة التحديات لا تتم إلا بإصلاح جدي وشامل وفوري، يجسد المشاركة الشعبية في القرار، ويعزز اللحمة الوطنية، ويحقق آمال الشعب في وطن مجيد وجدير بكل خير.

والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل.

20 ربيع الاول 1432

23 فبراير 2011

(١٦)

"مطالب الشباب من أجل مستقبل الوطن"

خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز سلّمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تعيش بلادنا الغالية انفتاحاً نسبياً في مختلف الميادين، ونلمس الجهود الحثيثة للإصلاح في كافة المجالات والمؤسسات الدينية والاجتماعية والاقتصادية، والتي تحاول تلبية مطالب الشعب، إلا أننا نرى أنها مازالت بعيدة عن تحقيق ما نصبو إليه، وما يحتاجه ويسعى إليه الشعب بمختلف تياراته وتوجهاته، ومن أبرزها فئة الشباب.

إن لنا - شباب وشابات المملكة العربية السعودية- تطلعاتنا لما نريد أن تكون عليه بلادنا، من تطور وازدهار في مختلف ميادين التقدم والتطور العلمي والثقافي، وفي مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بما يمكنا بأن نعيش حياة حرة كريمة في هذا العصر، الذي هيأتنا وسائل اتصاله الحديثة لأن ننفتح على أدق تفاصيل حياة الشعوب في مُختلف دول العالم، ونتابع لحظيّاً الأشواط التي تقطعها تلك المجتمعات في التنمية والتطوير والإنجاز الحضاري والمدني.[1]

و بمقارنة بسيطة بين وضع وطننا وبين تلك الدول، نستطيع القول أن إمكاناتنا الاقتصادية والبشرية تفوق الكثير منها بمراحل، إلا أننا لا نعيش

---

(1) جمع هذا البيان أكثر من 100 توقيع، منهم: خلود الفهد، محمد البجادي، نذير الماجد، رائف بدوي، ميساء العمودي، راشد قاسم، علي البهلول، ثامر شاكر، سكينة المشيخص، هالة الدوسري وأحمد الواصل.

نصف ما تعيشه تلك الدول من عدل وحُريّة وديمقراطية واحترام لحقوق الإنسان وازدهار كمي ونوعي في كافة الأصعدة العلمية والعملية والثقافية. ولذلك لم نعد نستطيع تجاهل كل تلك الصور الحضارية، بل صرنا نتفاعل معها عمليّاً وفكرياً ووجدانياً، وحين نرى واقعنا نلمس التناقض الكبير بين ما نصبوا إليه وبين الواقع ومساحة الحرية المُتاحة لنا فيه.. وبهذا ينمو السؤال أمامنا: لماذا؟ وتكبُر معه مهمة التغيير على أكتافنا.

إننا شباب وشابات المملكة العربية السعودية، تزامناً مع التحولات السياسية والثقافية الكبرى التي يشهدها العالم العربي على أيدي شبابه، نتشارك الرؤى والتطلعات معهم لحياةٍ كريمة، وذلك بعد تأكيد وطنيّتنا والإلتفاف حول قيادتنا والإلتزام بقيم الشريعة الإسلامية السمحة أولاً، وبرفع تطلعاتنا وسواعدنا للعمل على تحقيق ما نصبو إليه من منجزات إصلاحية ثانياً.

إننا لا نرضى بأن نبقى طاقة مُهدرة يحاصرها الإهمال والبطالة والفساد المالي والإداري والتزييف والصمت والوصاية المتسلّطة بجميع أشكالها، كما أننا لا نقبل أن يتم إبعادنا عن دورنا للمساهمة في تطوير المجتمع، وبإبقائنا على الحياد كمُتلقين لحلول سحرية جاهزة، لا نُشارك في سَنّها ولا في تطبيقها.

ولذلك نُطالب بتحقيق المطالب التالية:

1. نطالب بالقضاء العاجل على مشكلة البطالة، وذلك بتوفير فُرَص العمل للشباب والشابات وفي كافة التخصصات، وبمرتبات مُجزية وضمانات تأمين كالسكن والصحة لكل مواطن، تسمح له بحياة كريمة يتوفّر فيها الحد الأدنى من المطالب المعيشية، مما يفتح أبواب المستقبل للتنافس والتطوير والتنمية.

2. نطالب بحَل مشكلة الفقر التي تعاني منها شرائح واسعة من طبقات المجتمع، والتي وقفتم عليها شخصياً، في بلادنا التي تعد من أغنى الدول المصدرة للنفط في العالم، وذلك ما يؤثر على مستوى حياة وتعليم

وصحة أبنائها، وهو ما يؤدي إلى حرمانهم من فرص العمل الكريمة والمجزية.

3. نطالب باتخاذ التدابير المالية اللازمة من قبل الحكومة لدعم وتخفيض كلفة أسعار مواد المعيشة الأولية، ومواد البناء، وإيجار السكن وأسعار الأراضي للمواطنين، والعمل على دعم المواطن بتقديم خدمات الغاز والماء والكهرباء، وتخفيض كلفة الإتصالات والمواصلات.

4. نطالب بمُحاربة كل أشكال الفساد المالي والإداري، وبمحاكمة كل من تلوّثت يداه بالفساد؛ سرقةً من المال العام أو انتهاكاً لحقوق الإنسان أو استغلالاً للسلطة. وتفعيل مبدأ الرقابة والشفافية والمحاسبة في التعاطي مع المال العام وحمايته، والتوزيع العادل للثروة في الوطن لمختلف فئاته الاجتماعية ومواقعه الجغرافية ومستوياته الإقتصادية، وتنشيط نظام المراقبة على المؤسسات التجارية والاستثمارية، وتقييدها بضوابط صارمة تكفل حقوق المواطن وتجميه.

5. نطالب بتجريم كل أشكال المحسوبية والإنحياز والتمييز المناطقي والقبلي والطائفي بين المواطنين في توزيع الثروة، وفي تأسيس البنية التحتية وكل مناشط الحياة. ونُطالب هنا بإيقاف تعاطي أمراء المناطق مع أي نوع من أنواع التجارة الربحية ومنافسة سكان المناطق في أرزاقهم وأراضيهم، وينسحب هذا المطلب على الوزراء ومدراء المؤسسات الحكومية المسئولة عن المواطن ومناحي حياته اليومية بشكل مباشر.

6. نطالب بإيقاف كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وإعطائها كامل حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقها في تمثيل نفسها بدون وصاية ولي أمر أو ضامن، والسماح لها بتعليم حُر في جميع التخصصات والميادين، وفتح أبواب العمل لها في جميع المؤسسات الإدارية والصحية والتعليمية والتجارية، الحكومية منها والخاصة، والسماح لها بالمشاركة في كافة مناشط الحياة العامة دون أي قيد أو شرط، وممارسة ما تقتضيه الحياة الطبيعية مثلها مثل الرجل.

7. نطالب بتكريس مفهوم المواطنة، وذلك بإيقاف كافة أشكال التمييز ضد المكوّنات العرقية والطائفية في المملكة، وعدم معاملة المنتمين الى تلك المكوّنات كمواطنين من الدرجة الثانية، وتهيئة فرص العمل لهم بشكل متكافئ مع غيرهم من أبناء الشعب، والسماح لهم بممارسة طقوسهم الدينية التعبدية والتعبير عن وجودهم.

8. نطالب بإعادة هندسة الخطة التعليمية لكافة المراحل الدراسية، شكلاً ومضموناً؛ عن طريق تطوير الآلة التعليمية من مواصلات ومدارس وأدوات تعليمية، والإهتمام بالكادر التعليمي وتهيئته للتربية والتعليم بمفاهيمها ومنهجيتها الصحيحة، وصوغ مناهج تعليمية متطورة في كافة الميادين المعرفية، تتواكب مع العصر الحديث، بحيث تهيئ طلابها لتلبية حاجات سوق العمل والإبداع فيه، وأن تصاغ موادها النظرية الأخرى بطريقة تؤكد على قيم التسامح والتآخي، والإقرار بحق الاختلاف في الرأي والتعدد داخل المجتمع، والتعامل مع الآخر بلغة حوارية وحضارية منفتحة.

9. نطالب برفع جودة التعليم في جميع جامعات المملكة، وفتح المزيد من الجامعات الحكومية المجانية، وزيادة عدد المقاعد الدراسية بما يضمن مقعداً دراسياً جامعياً لكل طالب وطالبة بلا تمييز بينهما، وإلغاء شروط القبول التعسفية والتركيز على دراسة مخرجاتها وجدواها وسدها لحاجة سوق العمل، وتفعيل مبادئ الحرية الأكاديمية والحصانة الأكاديمية في إجراء البحوث المعرفية وممارسة النقد الأكاديمي الحُر بلا أيّة سلطة رقابية في أي موضوع وتخصص. والشروع بفتح تخصصات الفنون بجميع أنواعها وتدريسها رسمياً، وتفعيل دور الجامعات في العمل الاجتماعي والتطوعي.

10. نطالب بتجريم كل أشكال العنف الأسرية والاجتماعية والمذهبية والطائفية، وإشاعة جو من الفهم السمح لصحيح للدين، لمحاربة الجمود الفكري وتشجيع الاجتهاد، إذ أن في الشريعة الإسلامية مساحة واسعة للتعاطي مع الواقع بما يحقق أهدافها السامية.

11. نطالب بإلغاء الوصاية الدينية على المجتمع من قبل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المُنكر، والاستعاضة عن دورها التوعوي والإرشادي بمناهج أكاديمية متخصصة تقوم بزرع القيم والمبادئ في وجدان الطلبة عن طريق المدارس والجامعات بمفاهيم إنسانية عالية، مما يُنمّي الحس بالمسؤولية والرقابة الذاتية لدى المواطن، والتي لم تنجح الهيئة في زرعها لعشرات السنين، بل أسهمت في خلق حالة من العنف والغضب والخوف والتشكيك في أخلاق المجتمع ودينه ومصداقية تعاطيه مع نفسه ومع الآخر.

12. نطالب باعتبار العمل الثقافي جزءاً عضوياً في حياة المواطن، حيث ينبغي العمل على إشاعة جو من الحرية والديمقراطية في إدارة المكتبات العامة والنوادي الأدبية والرياضية وجمعيات الثقافة والفنون، وإزالة كل القيود الموضوعة أمام نشاطاتها والاعتماد على دورها في إعادة الحيوية للمجتمع السعودي.

13. نطالب بتفعيل دور الفنون في تطوير الحياة الثقافية والفنية للمجتمع (التمثيل، الإخراج، الموسيقى، السينما..الخ) وذلك عن طريق السماح بإقامة المعاهد لتعليمها وتعلّمها وفتح منابر عامة يتم تداول المنتج الفني المحلّي والعربي والعالمي فيها، مثل قاعات السينما والمسارح، حيث يستطيع المجتمع التعاطي معها بكل حرية.

14. نطالب بإفساح المجال للشباب والشابات في كل المؤسسات التي ترسم خطط التنمية الاقتصادية والثقافية، للحوار وتبادل الآراء ورسم المستقبل، والاستماع إليهم وإلى تطلعاتهم والسعي الحثيث لإشراكهم في التفكير والتخطيط والعمل.

إننا نؤمن بأن مطالبنا لا يُمكن تحقيقها إلا في مناخ ديمقراطي ينظّم أسلوب عمل كافة أجهزة الدولة ووزاراتها ومؤسساتها، مما يسمح بتداول المواقع المهمة والتنافس على الإنجاز، ويسمح للشعب بالنقد واختيار من يحقق مصالحه بحرية تامة وبصوت عالٍ، ونرى أن ذلك لا يتم إلا بالبدء العاجل في تطبيق الإجراءات التالية:

أ- تطوير "نظام الحكم" ليصبح ملكياً دستورياً، يعزز قيام دولة القانون والمؤسسات، ويضمن الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، وإطلاق حرية الرأي والتعبير عنه، وحق الاعتصام والتظاهر، وحرية تكوين مؤسسات المجتمع المدني ومنها حرية تكوين الأحزاب والجمعيات، وحق الشعب في المشاركة في صناعة القرار السياسي من خلال انتخاب ممثليه - رجالاً ونساءً - في مجلس الشورى، وضمانة الإلتزام بتطبيق كافة العهود والمواثيق الدولية في مجال حقوق الإنسان.

ب- إطلاق سراح كافة معتقلي الرأي والضمير، ورفع حضر السفر عن من سبق اعتقاله منهم، وإعادة الاعتبارات المادية والمعنوية لهم، سواءً مثّلوا بتعبيرهم السلمي أنفسَهم أو طائفة مذهبية أو شريحة مجتمعية أو فكرية.

و بعد..

لا يدفعنا إلى تحرير هذا النداء إلا إحساسنا بالمسؤولية تجاه وطننا والانتماء إليه، نتيجة لما نستشعره من مخاوف على مستقبل الأجيال، وما نعيشه من إشكالات تطال كافة المجالات، في ظل عجز مؤسسات الدولة وعلى رأسها الوزارات عن التكيّف مع معطيات ومتغيرات المجتمع السعودي وحاجاته وتطلعاته، ونؤكد أننا جاهزون للإصلاح، ومهيؤون للديمقراطية.

و السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

7 مارس 2011.

أحمد عدنان

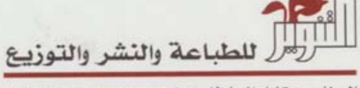
السعودية البديلة

في كتابه هذا يحاول أحمد عدنان أن يرصد دعوات الإصلاح في المملكة العربية السعودية خلال العقود الثلاثة المنصرمة، فمن الحديث عن الوهّابيّة وضرورة إعادة التفكير في مضمونها ومقولاتها، إلى الحديث عن الإسلاموية والليبرالية والعلمانية وتفصيل ما هو مختلف عليه وما هو متفق عليه بينها، مروراً بالموقف من شيعة السعودية والإقرار بأنهم مواطنون، وأن دعواتهم للإصلاح تنبع من حسّ وطني لا طائفي.

كما يتناول قضيّة الإرهاب وكيف أن التصدّي له أمنياً فقط غير مجدية على المدى الطويل، وأن المطلوب اقتلاع جذوره الفكريّة.. قضايا كثيرة يعالجها هذا الكتاب، وكلّها تدور حول مستقبل المملكة.

وأستطيع القول إن المؤلف قدّم أوّل محاولة جادة ودقيقة في متابعة حركة الإصلاح في السعودية، وقدّم لنا بحثاً موثّقاً حول العديد من القضايا التي تشغل المهتمين بالشأن العام في السعودية اليوم.

تركي الحمد



للطباعة والنشر والتوزيع
الجناح - مقابل السلطان ابراهيم - سنتر حيدر التجاري
الطابق الثاني - هاتف وفاكس: 00961 1 843 340
بريد إلكتروني: darattanweer@gmail.com
موقع إلكتروني: www.altanweer.com



ISBN 978-6589-09-837-9